تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر في ضوء الثورة الصناعية الرابعة

دكتور/ حسن مصطفى حسن سليم

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

المستخلص:

هدف البحث الحالي التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر؛ من أجل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة. وانتمى هذا البحث؛ بحكم أهدافه وطبيعته، إلى بحوث تحليل السياسات التعليمية، حيث تم الاستعانة بمنهجيتين من أبرز منهجياتها، هما: منهجية التحليل الوصفي، ومنهجية التحليل المقارن، وقد استخدم هذا البحث إحدى الأدوات الكيفية المستخدمة في إجراء هذه البحوث، وهي أداة تحليل الوثائق، كما استعان هذا البحث بالمنهج الوصفي؛ من أجل تحقيق عددٍ من أهدافه. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها: تعدد وتنوع نقاط القوة والتحديات التي واجهت مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر لهذه الثورة، إلا أن الغَلبة والتأثير الفعلي كان لصالح التحديات، حيث انعكس تأثيرها سلبيًا على واقع هذه المواكبة، وبَذْل الاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة في وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالدول الأعضاء، كانت كفيلة بمواكبة هذه الثورة، وانعكاس هذه الجهود بصورة إيجابية على واقع مشاركة هذه الدول في هذا النمط من التعليم ومواكبته لهذه الثورة، والذي بَرَز في احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير والاستقصاءات ذات الصلة بهذا المجال. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث، تم وضع رؤية مقترحة لسياسة تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، تكون كفيلة بمواكبة هذه الثورة، عبر الاستفادة من تداعياتها الإيجابية وتلافى تداعياتها السلبية والتأثير الإيجابي والفعال في مجرياتها.

الكلمات المفتاحية: محو الأمية، تعليم الكبار، سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، الثورة الصناعية الرابعة.

Developing Adult Learning and Education Policies in Egypt in light of the Fourth Industrial Revolution

Dr. Hasan Mustafa Hasan Selim

Lecturer of Education Foundations

Faculty of Education - Zagazig University

Abstract:

The current research aimed to find out how to develop adult learning and education policies in Egypt, in order to keep pace with the fourth industrial revolution. This research belonged; by virtue of its objectives and nature, to educational policy analysis researches, where two of its most prominent methodologies were used: the descriptive analysis methodology, and the comparative analysis methodology, and this research used one of the qualitative tools used in conducting these researches, which is the documents analysis tool, moreover, this research used the descriptive method; in order to achieve a number of his objectives. The research had reached several results, among the most prominent of them were: The multiplicity and diversity of the strengths and challenges that faced keeping up with adult learning and education policies in Egypt for this

revolution, but the dominate and Actual influence were in favor of the challenges, as they had a negative impact on the reality of this accompaniment, and The European Union has made great efforts in putting and developing adult learning and education policies in the member states, which were capable of keeping pace with this revolution, and the positive reflection of these efforts on the reality of these countries' participation in this type of education and its keeping pace with this revolution, which has emerged in its occupying advanced ranks in indicators, reports and surveys related to this field. In the light of these results, the current research put forward a suggested vision for a policy of adult learning and education in Egypt, that is capable of keeping pace with this revolution, by taking advantage of its positive repercussions and avoiding its negative repercussions and the positive and effective impact on its paths.

Keywords: Literacy, Adult Education, Adult Learning and Education Policies, The Fourth Industrial Revolution.

تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر في ضوء الثورة الصناعية الرابعة

دكتور/ حسن مصطفى حسن سليم

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تقدمًا علميًا وتكنولوجيًا سريعًا وهائلًا وشاملاً، ساهم في إحداث كثير من التغيرات والتطورات في شتى مجالات الحياة الإنسانية، وبفعل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي السريع والهائل والشامل، ظهرت الثورة الصناعية الرابعة «Industry 4.0» في مطلع القرن الحالي، حيث انبثقت من الثورة الصناعية الثالثة التي اعتمدت على المعلوماتية كمحرك رئيس لها، ولكنها اختلفت عنها وعن كل من الثورة الصناعية الأولى التي اعتمدت على الطاقة البخارية كمحرك رئيس لها، والثورة الصناعية الثانية التي اعتمدت على الكهرباء والنفط كمحرك رئيس لها.

والثورة الصناعية الرابعة هي ثورة مرتكزة على الثورة الرقمية والمعلوماتية، وهي تتميز بانصهار جميع التقنيات وتداخل العوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية معًا، معتمدة على التكنولوجيا وتقنيات مثل: الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، وتخزين الطاقة (علي، أغسطس٢٠٢٠، ص٥٠٩).

وتتميز الثورة الصناعية الرابعة عن الثورات السابقة لها بالعديد من الخصائص، أجملها **(الدهشان، يوليو٢٠٢٠، ص٥٩)** فيما يلي: أنها ثورة تتميز بسرعة عالية في الظهور والتطبيق، وأنها تتميز بالشمول، حيث تؤثر في كثير من القطاعات والمجالات الحياتية، وأنها تتميز بالتعقيد، حيث تؤثر بصورة قوية على النظم القائمة

عليها والتي من بينها التعليم، وأن مواكبة مبادئها ونتاجاتها لا تخص مؤسسة بعينها، وإنما هي استراتيجية دولة، ورؤية قومية ووطنية.

وقد صاحب تعدد تقنيات هذه الثورة، وتنوع خصائصها، العديد من التداعيات الناجمة عن تطبيق هذه التقنيات، وانعكاس خصائص هذه الثورة على عملية التطبيق ونتائجها. وقد تنوعت هذه التداعيات ما بين تداعيات إيجابية وأخرى سلبية.

وأشارت العديد من الدراسات والتقارير العلمية إلى التداعيات الإيجابية لهذه الثورة، فعلى سبيل المثال، أشار **تقرير «الثورة الصناعية الرابعة... ما مدى استعدادك؟» « The Fourth Industrial Revolution... how ready are you?»** إلى وجود تداعيات إيجابية لهذه الثورة على العديد من القطاعات والمجالات، حيث تُسهم هذه الثورة في مجال التصنيع في توفير مزايا تنافسية مستدامة، وتمكين المصانع الذكية والأتمتة، وتُسهم في مجال الرعاية الصحية في تعزيز رفاهية المستهلك في هذا المجال، وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وتُسهم أيضًا في مجال الخدمات المالية في تحسين التصنيف الائتماني، وتقديم حلول مالية متخصصة، كما تُسهم في مجال السلامة العامة في تعزيز الأمن السيبراني، وتُسهم أيضًا في مجال الطاقة والمرافق الخدمية في دعم إنتاج الكهرباء وتوليد الطاقة المتجددة، وتمكين نماذج الأعمال اللامركزية(Fitch Solutions,& TM Forum, Dec 2019, p.1) .

وبالمثل، أشارت دراسات وتقارير علمية عدة إلى التداعيات السلبية لهذه الثورة، فعلى سبيل المثال، ورد **بتقرير «الثورة الصناعية الرابعة في مكان العمل: ضمان استفادة أصحاب العمل والموظفين» « 4IR in the Workplace: Ensuring employers and employees benefit»**، وهو التقرير الثاني من سلسلة تقارير تصدرها مؤسسة السوق الاجتماعية « The Social Market Foundation» إلى أن من أبرز التداعيات السلبية لهذه الثورة ما يلي: تعطل المسارات الوظيفية التقليدية داخل المؤسسات المختلفة، وتلاشي فكرة الوظيفة مدى

الحياة، وتَخلُّف المؤسسات والشركات الصغيرة عن الركب، وقلة العدالة في توزيع الدخول، وتدهور جودة العمل لدى البعض (Corfe, Oct 2018, pp.7-8).

وقد أثرت هذه الثورة على مجال التعليم مثلما أثرت على المجالات الأخرى، فهو لم يكن بمعزل عن تقنياتها وعن تداعياتها الإيجابية والسلبية، حيث شكلت هذه الثورة تحديًا صعبًا أمام النظم التعليمية، ينبغي مواجهته والتعامل معه، وأصبح من الضروري أن تقوم هذه النظم بالاستفادة من تقنيات هذه الثورة ومنجزاتها؛ لتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أصبح لزامًا على هذه النظم إعداد أفراد قادرين على التعايش الناجح في ظل هذه الثورة، بمواكبتها بوعي، والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

وهناك العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي أكدت ذلك، منها: **دراسة (علام وشوقي، أغسطس ٢٠٢٠، ص٣١٤)**، والتي أشارت إلى أن هذه الثورة تجعل التكنولوجيا المتقدمة جزءًا لا يتجزأ من التعليم، وتُسهم في تحسين كفاءة العملية التعليمة، شريطة تحسين كفاءة المؤسسات التعليمية، وأن تأثير هذه الثورة غير مسبوق على التعليم؛ نظرًا لسرعة وتيرتها، وشمولها مختلف أبعاد العملية التعليمية، **ودراسة ريفز (Reaves, 2019, pp.20-21)**، والتي أشارت إلى أن هذه الثورة ستعمل على تسريع معدل الاضطراب في الوظائف والمهن، وسنشهد ذلك بالفعل، وستكون النتيجة تحولاً عميقًا في شخصية المتعلم في كل المستويات التعليمية، والمتدرب في كل المستويات التدريبية، حيث سيتم التركيز على الممارسة والتعلم والعمل، وتمكين الأفراد من تولي مسئولية تعلمهم وتطوير أنفسهم مهنيًا. والرهانات ستكون عالية جدًا، ما لم نجد طرقًا ونماذجًا جديدة للتعليم والتدريب، تكون قادرة على إكساب الأفراد مهارات القرن الحادي والعشرين ومهارات التعامل مع هذه الثورة بسرعة وبشكل منصف، فإن موجات الاضطراب المتتالية قد تطغى على قدرة المجتمعات ومنظماته ومؤسساته على التكيف مع هذه الثورة.

ومن الملاحظ أن هاتين الدراستين قد أشارتا إلى العلاقة الوطيدة بين هذه الثورة والتعليم بصفة عامة، وبينها وبين تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة، حيث تفرض هذه الثورة-كما سبق الإشارة- مهنًا ووظائف معينة، تتطلب من الأفراد الذين يرغبون بالالتحاق بها امتلاك معارف ومهارات وقيم معينة، وتعلم الكبار وتعليمهم كفيل بتحقيق ذلك، بتعاونه مع مختلف القطاعات والأنظمة التعليمية.

وتأكيدًا على ما سبق، توصلت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها **(عبدالقادر، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٢٤٥٧، ص٢٤٨٤)** إلى أن عينة قوامها (٥٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، أشاروا إلى أن هناك مجموعة من المعايير التعليمية الحاكمة المقترحة، والتي تُسهم في مواجهة تحديات هذه الثورة من وجهة نظرهم، وقُسمت تلك المعايير إلى: معايير خاصة بالآلة وآلية استخدامها، ومعايير خاصة بمهارات سوق العمل، ومعايير خاصة بالفروق الفردية، ومعايير خاصة بالتشريعات والقوانين، ومعايير خاصة بتطوير مكونات المناهج التعليمية، وأخيرًا معايير خاصة بالطبيعة البشرية.

وفي هذا الصدد، أشارت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها **(الدهشان وسمحان، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٢)** إلى أن المهارات اللازمة للإعداد لمهن ووظائف المستقبل في ظل هذه الثورة تحددت –وفق آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية- في ثلاث مجموعات، هي: مهارات التعلم والإبداع، ومهارات الثقافة الرقمية، ومهارات الحياة والعمل، وأشارت نتائجها أيضًا إلى أن تلك المهارات مهمة بدرجة كبيرة، وأن كل مجموعة منها متضمنة عددًا من المهارات.

ولاشك أن مجموعة المعايير التعليمية الحاكمة المقترحة لمواجهة تحديات هذه الثورة، وكذلك المهارات اللازمة للإعداد لمهن ووظائف المستقبل في ظل هذه الثورة، والتي أكدت عليها الدراستان السابق الإشارة إليهما، مرتبطة بدرجة كبيرة بتعلم الكبار

وتعليمهم، فبالإمكان النجاح في توفيرها؛ مواكبة لهذه الثورة، من خلالها الاهتمام بهذا التعليم، وبتطويره.

ومن المسلم به، أن أُولى خطوات تطوير أي تعليم هي تطوير سياساته؛ لتتلاءم مع متغيرات العصر واحتياجات المجتمع. وتعلم الكبار وتعليمهم ليس بعيدًا عن تلك المُسلمة، حيث إن العلاقة بين سياسات هذا التعليم وبين هذه الثورة علاقة وطيدة ومترابطة، ويمكن وصفها بأنها تبادلية، فأي تطوير في هذه السياسات ينعكس بالإيجاب على مواكبة هذه الثورة، كما أن هذه الثورة وتقنياتها المتنوعة والمتجددة باستمرار تفرض السعي نحو تطوير هذه السياسات بصورة دائمة ومستمرة.

وقد فطنت دولٌ كثيرة إلى هذه العلاقة، واتخذت خطوات جادة؛ من أجل الاستفادة منها، وكان على رأس هذه الدول دول الاتحاد الأوروبي، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٥٧م خطوات جادة وفاعلة في تعزيز تعلم الكبار وتعليمهم، ووضع سياساته، وتنفيذ مجالاته وبرامجه المختلفة. ومن أبرز هذه الخطوات: بِدء عمل الاتحاد الأوروبي في مجال تعلم الكبار بمعاهدة روما، التي عززت من خلالها الدول الأوروبية التدريب المهني الأساسي والمتقدم، وكان ذلك في عام ١٩٥٧م، أما في عام ٢٠٠٠م، فقد بدأ الاتحاد الأوروبي العمل على وضع سياسة لتعلم الكبار، وفي عام ٢٠٠٧م، نشرت المفوضية الأوروبية رسالة (إنه دائمًا وقت جيد للتعلم)، والتي اشتملت على خطة عمل لتعلم الكبار للفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٠م، تضمنت -لأول مرة- أولويات مشتركة ينبغي تشجيعها في قطاع تعلم الكبار. أما في عام ٢٠١١م، فقد نشر المجلس الأوروبي قرارًا بشأن أجندة أوروبية متجددة لتعلم الكبار (EAAL) -التي أصبحت فيما بعد جزءًا من إطار عمل [ET2020] للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب- ساهمت في تعزيز سياسات تعلم الكبار، وكانت هذه الأجندة بمثابة نصًا مرجعيًا لسياسات تعلم الكبار بالاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠١٦م، أصدر الاتحاد الأوروبي أجندة المهارات الجديدة لأوروبا، والتي من خلالها اقترح الاتحاد أن تتبنى الدول الأعضاء شعار ضمان

المهارات؛ لرفع مستوى المهارات الأساسية للكبار، وكان من ضمنها المهارات الرقمية. أما في عام ٢٠١٨م، فقد أصدر الاتحاد الأوروبي قرارًا بضرورة تحديد الدول الأعضاء التدابير التي ستتخذها لتنفيذ مسارات تحسين المهارات ,European Commission Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE), 16 .(Jan 2021)

وقد انعكست جهود الاتحاد الأوروبي في وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم للدول الأعضاء بصورة إيجابية على واقع مشاركة هذه الدول في هذا النمط من التعليم، وعلى عملية مواكبة هذه الدول للثورة الصناعية الرابعة، والذي برز في احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير ذات الصلة، مقارنةً بمصر، فعلى سبيل المثال، ورد **بالتقرير العالمي لرصد التعليم للعام ٢٠٢٠م، الصادر عن منظمة اليونسكو، والمعنون: «التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء»**، ما يلي (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص ص ٣٧٠-٣٧١، ص ص ٣٧٤-٣٧٥):

- بخصوص مؤشر النسبة المئوية للمشاركة في تعليم وتدريب البالغين للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (٤٤٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهذه المشاركة في مصر (١٪)، بفارق مقداره (٤٣٪) لصالح الدول الأوروبية.
- وبخصوص مؤشر النسبة المئوية للشباب الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (١٨٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الشباب في مصر (١١٪)، بفارق مقداره (٧٪) لصالح الدول الأوروبية.
- وبخصوص مؤشر النسبة المئوية من الذين يبلغون (١٥) عامًا وما فوق ويتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة مهارة النسخ واللصق داخل المستند للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول

الأوروبية (٥٢٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الأفراد في مصر (٤١٪)، بفارق مقداره (١١٪) لصالح الدول الأوروبية، أما بخصوص مؤشر النسبة المئوية من هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون مهارات استخدام الصيغ في جدول البيانات لنفس العام السابق ذكره، فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (٣٥٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الأفراد في مصر (١١٪)، بفارق مقداره (٢٤٪) لصالح الدول الأوروبية.

- وبخصوص مؤشر عدد الأميين بالمليون للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ متوسط عدد الأميين من فئة الشباب بالدول الأوروبية (٠,١) مليون أمي، ومتوسط عددهم من فئة البالغين (٢) مليون أمي، في حين بلغ عددهم من فئة الشباب بمصر (١,٩٧٦) مليون أمي، وعددهم من فئة البالغين (١٨,٥١٩) مليون أمي، وذلك بفارق مقداره (١,٨٧٦) مليون أمي شاب، و(١٦,٥١٩) مليون أمي بالغ، لصالح الدول الأوروبية.

وبالرجوع إلى سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر وواقع تنفيذ مجالاته وبرامجه -والذي انعكس على نتائج مصر بمؤشرات التقرير السابق ذكره، حيث ظهرت فجوة كبيرة بين نتائجها ونتائج الدول الأوروبية، لصالح الأخيرة، وانعكس أيضًا على مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة، حيث إن المواكبة تتطلب تبني هذه السياسات لفلسفة التعلم مدى الحياة، واعتمادها بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم، وتركيزها على إكساب جميع الأفراد المعارف والمهارات الرقمية وقيم وأخلاقيات التعامل مع تقنيات هذه الثورة- اتضح تعدد وتنوع نقاط القوة والتحديات التي تواجه قطاع تعلم الكبار وتعليمهم بصفة عامة، وعملية مواكبة سياساته لهذه الثورة بصفة خاصة، إلا أن الغلبة والتأثير الفعلي كان لصالح التحديات، حيث انعكس تأثيرها سلبيًا على واقع مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة.

وتأكيدًا على ما سبق، أشارت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها **(عمرى، ٢٠٢٠، ص٦٦، ص ص٨٥-٨٦)** بهدف تقييم عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لمؤسسات تعليم الكبار، من حيث تواجدها، ومدى تأثيرها على دور هذه المؤسسات في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرًا بمصر، إلى وجود مجموعة من جوانب القوى، أبرزها: وجود كيانات إدارية تابعة للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار على مستوى سائر مراكز المحافظات والقرى التابعة لها، ووجود خطة استراتيجية واضحة للهيئة، تتناسب في إطارها الزمني مع رؤية مصر٢٠٣٠م، وأشارت نتائجها أيضًا إلى وجود مجموعة من مواطن الضعف، أبرزها: ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم والتدريب المهني، وانخفاض أعداد المعلمين والمشرفين المؤهلين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار، ومحدودية التعاون بين فروع الهيئة والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.

بناءً على ما سبق، انصب اهتمام البحث الحالي على تحليل العلاقة بين تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وتحليل سياسات هذا التعليم بمصر ومدى مواكبتها لهذه الثورة، والوقوف على خبرة الاتحاد الأوروبي المتميزة في تطوير سياسات هذا التعليم المواكبة لهذه الثورة، والذي انعكس اهتمامه المتميز بهذا المجال إيجابيًا على مشاركة الدول الأعضاء في هذا التعليم ومواكبتها لهذه الثورة؛ وذلك من أجل الاستفادة من نتائج ذلك في تطوير السياسات المناظرة لها بمصر، عبر تقديم رؤية مقترحة لسياسة تعلم الكبار وتعليمهم، تكون كفيلة بمواكبة هذه الثورة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

وانطلاقًا مما تقدم، تجسدت مشكلة البحث في أن الثورة الصناعية الرابعة فرضت نفسها على حياة الإنسان، حيث أثرت على مختلف مجالات الحياة، وكان لها تداعياتها الإيجابية والسلبية. ومن أبرز المجالات التي أثرت عليها مجال التعليم بصفة عامة ومجال تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة، حيث وضعته أمام تحديات عدة، تفرض

عليه إعداد الأفراد القادرين على التعامل مع هذه الثورة بوعي، والاستفادة من تقنياتها المتنوعة وتداعياتها الإيجابية المتعددة، وأيضًا تلافي تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

ولكي يستطيع تعلم الكبار وتعليمهم مواكبة هذه الثورة، من الضروري الاهتمام بتطوير سياساته وتحديثها بما يتوافق معها، حيث إن العلاقة بين عملية التطوير ومواكبة هذه الثورة علاقة وطيدة، تتسم بالتبادلية في التأثير والتأثر. وكانت دول الاتحاد الأوروبي من أولى الدول التي استطاعت مواكبة هذه الثورة، من خلال استجابتها المتميزة والفعالة لجهود الاتحاد الأوروبي في وضع وتطوير سياسات هذا التعليم لها، وهذا ما برز بوضوح في احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير ذات الصلة، مقارنةً بمصر.

وبالنظر إلى سياسات هذا التعليم بمصر، وواقع تنفيذ مجالاته وبرامجه، ومدى مواكبتها لهذه الثورة، اتضح معاناة هذه السياسات من العديد من المشكلات والتحديات التي تعوق مواكبتها لهذه الثورة، والتي تفرض السعي نحو تطويرها وتحديثها. وقد اهتمت أبحاث ودراسات علمية عدة بدراسة هذا التعليم بمصر وتحليل بعض جوانب سياساته وواقع تنفيذ مجالاته وبرامجه، وما يُصاحب ذلك من معوقات وتحديات تواجه تحقيق أهدافه وغاياته المرجوة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مواكبة هذه الثورة. وفيما يلي أبرز نتائج هذه الأبحاث والدراسات العلمية.

خلصت نتائج **دراسة (طايع، ٢٠١٧، ص١، ص٤)** التي أجرتها تحت إشراف الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار؛ بهدف التعرف على المعوقات التي تواجه فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار؛ من أجل اقتراح توصيات لمواجهة هذه المعوقات، إلى مواجهة جميع فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بمختلف محافظات الجمهورية العديد من المعوقات، أبرزها: عدم وجود سياسة إعلامية منظمة وواضحة على المستوى القومي لمعالجة قضية الأمية بصورة صحيحة، وضعف المشاركة لبعض جهات المجتمع المدني

والأحزاب، وضعف دور المشاركة المجتمعية، وقلة المهارات الفنية لدى بعض العاملين بالفروع المختلفة، وانخفاض مستوى تعليم معلمي محو الأمية بالرغم من برامج التنمية المهنية المستمرة لهم؛ لأن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة، وانخفاض العائد المادي لعناصر العملية التعليمية.

وخلصت نتائج دراسة أجراها **صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع عدة منظمات،** بهدف تحليل تعليم المهارات الحياتية والمواطنة -الذي يُعد أحد برامج تعلم الكبار وتعليمهم وفق إطار عمل بيليم- في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى ما يلي: افتقاد العمل في هذا المجال في مصر إلى أطر الشراكة، وإلى محدودية القدرة المؤسسية، واتصاف أنشطة المراقبة والتقييم بالمحدودية، وإلى مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة بمصر في صياغة السياسات المتعلقة بهذا التعليم، إلا أن هذه المشاركة لا تزال متواضعة، حيث اقتصرت المشاركة -في معظم الأحيان- على معالجة أهداف مؤسساتية محددة ضمن استراتيجيات وخطط، مع إيلاء تركيز أقل على مسألة إدراجها في أطر السياسات الوطنية (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة الشباب الدولية، ٢٠١٧، ص ص٦٠-٦١، ص٨١).

وأسفرت نتائج **دراسة (رمضان وآخرون، ٢٠١٩، ص٨)** التي أجراها تحت إشراف الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار؛ بهدف تقويم تشريعات تعليم الكبار في مصر في ضوء فلسفة التعلم مدى الحياة، عن أن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة التي توافرت في تشريعات تعليم الكبار بلغت نسبة (٢٧,٣٦٪)، وأن المؤشرات التي لم تتوافر بلغت نسبة (٧٢,٦٤٪)، وأن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة توافرت في محور السياسة التعليمية بنسبة (٤٤,٠٠٪).

أما **دراسة (نافع وآخرون، ٢٠١٩، ص٢، ص٤)** التي أجراها تحت إشراف الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار؛ بهدف دراسة كيفية توظيف

التكنولوجيا الرقمية في مواجهة الأمية في مصر في ضوء التجارب العالمية، فقد خلصت نتائجها إلى أن هناك معوقات لتطبيق وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في مجال محو الأمية، أمكن إجمالها فيما يلي: ضعف التجهيزات التكنولوجية اللازمة لذلك، وقلة الحوافز المقدمة الدارسين والمعلمين.

وقد جاءت نتائج العديد من المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، متوافقة -إلى حد كبير- مع نتائج الأبحاث والدراسات العلمية السابق الإشارة إليها، ومؤكدة على هذا الواقع، فعلى سبيل المثال:

- ورد **بمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢٠م** احتلال مصر المرتبة (٩٣) عالميًا من إجمالي (١٣٨) دولة بمؤشر القرائية، واحتلالها المرتبة (٨٠) بالمؤشر الفرعي الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص١-٣).
- ورد **بالتقرير العالمي لرصد التعليم للعام ٢٠٢٠م** -السابق الإشارة إليه- انخفاض النسبة المئوية للمشاركة في تعليم وتدريب البالغين بمصر في العام ٢٠١٨م (حيث بلغت ١٪) عن المعدل المرجح لمجموعة البلدان عالية الدخل (حيث بلغ ٤٨٪)، أي بفارق مقداره (٤٧٪)، وورد به أيضًا مساهمة كل من السياسات والأطر التعليمية، وتدريب البالغين أثناء الخدمة بمصر بدرجة متوسطة في تعميم التعليم على المواطنة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في ضوء تقديرات العام ٢٠١٧م (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص٣٧٠، ص٣٧٤، ص٣٩٠، ص٣٩٤).
- ورد **بتقرير الحراك الاجتماعي العالمي للعام ٢٠٢٠م « The Global Social Mobility Report 2020»** احتلال مصر المرتبة (٨٠) عالميًا من إجمالي (٨٢) دولة في المؤشر الفرعي الخاص بجودة التدريب المهني، والمرتبة (٧٨) في الركيزة الخاصة بالتعلم مدى الحياة، واحتلالها المرتبة (٣٤)

في المؤشر الفرعي الخاص بالمهارات الرقمية بين السكان النشطين World Economic Forum, Jan 2020, p.80, p.81).

مما سبق، أمكن القول أن هذه النتائج هي بمثابة مؤشر على احتلال مصر مراتب متأخرة في الركائز والمؤشرات ذات الصلة بتعلم الكبار وتعليمهم، وهي مؤشر أيضًا على ضعف اهتمام مصر بهذا التعليم، سواء على مستوى التطبيق، أو مستوى وضع السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة سياساته ومجالاته وبرامجه المتنوعة لهذه الثورة، الأمر الذي يتطلب تطوير هذه السياسات -التي يمكن وصفها بالتعددية والجزئية- عبر وضع سياسة موحدة وشاملة، كفيلة بعملية المواكبة تلك.

وعليه، صيغت مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر؛ من أجل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكري لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم؟
- ما الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة؟
- ما ملامح العلاقة بين تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة؟
- ما ملامح سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة؟
- ما ملامح خبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة؟
- ما الرؤية المقترحة لسياسة تعلم الكبار وتعليمهم بمصر الكفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة في ضوء تحليل السياسات الحالية وخبرة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال؟

أهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر؛ من أجل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- إلقاء الضوء على الإطار الفكري لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم.
- إلقاء الضوء على الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة.
- الكشف عن العلاقة بين تطوير سياسات هذا التعليم ومواكبة هذه الثورة.
- تحليل سياسات هذا التعليم بمصر ومدى مواكبتها لهذه الثورة.
- تحليل خبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات هذا التعليم المواكبة لهذه الثورة.
- وضع رؤية مقترحة لسياسة تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، كفيلة بمواكبة هذه الثورة في ضوء تحليل السياسات الحالية وخبرة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.
- تقديم مقترحات للتغلب على معوقات تنفيذ الرؤية المقترحة، والتي بدورها تُعيق تنفيذ السياسة المقترحة لهذا التعليم.

أهمية البحث:

استمد البحث الحالي أهميته مما يلي:

- أنه مثل استجابة للثورة الصناعية الرابعة، التي أثرت في مختلف المجالات الحياتية، وأفرزت العديد من التداعيات الإيجابية والسلبية، التي فرضت على أنظمة التعليم بصفة عامة وأنظمة تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة السعي نحو تطوير سياساتها وتنفيذها وتقويمها باستمرار؛ من أجل إعداد رأس المال البشري القادر على مواكبة هذه الثورة، بالاستفادة من تداعياتها الإيجابية وتلافي تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

- أنه مثل استجابة لتوصيات العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية، والتي كان من أبرزها:

- توصيات إطار عمل بيليم (BEA) الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار (CONFINTEA VI)، والذي نظمته اليونسكو في عام ٢٠٠٩م، حيث أكدت هذه التوصيات على ضرورة تبني فلسفة التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة عند تطوير سياسات هذا التعليم.
- توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م، والتي حددت ثلاثة مجالات رئيسة له -وليس مجالاً واحدًا وهو محو الأمية الابجدية- ينبغي أخذها في الاعتبار عند تطوير سياسات هذا التعليم، حيث إن مواكبة هذه الثورة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تطبيق هذه المجالات الثلاثة الرئيسة بصورة شاملة ومتكاملة.
- توصيات الأمم المتحدة بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر الاهتمام بهذا التعليم، حيث يرتبط هذا التعليم بالهدف الرابع من أهدافها (SDG4) المتضمنة بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والذي يهتم بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

- أنه طرح رؤية مقترحة لسياسة شاملة وموحدة وعصرية لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر، بإمكانها معالجة القصور الموجود بسياساته الحالية التي تتسم بالجزئية والتعددية وضعف ملاءمتها للمستجدات المعاصرة، فاتسامها بالجزئية، جاء نتيجة اهتمامها بدرجة كبيرة بمجال واحد وهو محو الأمية الأبجدية، واتسامها بالتعددية، جاء نتيجة عدم توفر استراتيجية واحدة له، إنما هناك تشريعات عدة، وهناك خطة قومية عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار تتولى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وضعها بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى وفق القانون المنظم لذلك، وهناك أيضًا خطة استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار صادرة

عن الهيئة وحدها، أما اتسامها بضعف ملاءمتها للمستجدات المعاصرة، فقد جاء نتيجة استمرارية العمل بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، دون السعي لتحديثهما.

- أن النجاح في تنفيذ هذه الرؤية المقترحة قد يكون خطوة هامة؛ لإعادة صياغة مفهوم تعليم الكبار بما يتلاءم مع فلسفة التعلم مدى الحياة، وبما يتناسب مع مستجدات العصر، ولوضع هذا التعليم في المكان اللائق به داخل منظومة التعليم المصري، بما يُسهم في النهاية في تحقيق مصر تقدمًا في المشاركة فيه من زاوية الإنصاف والدمج، وذلك في ضوء توصيات التقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم الصادر عام ٢٠١٩م عن معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

منهج البحث وأدواته:

انتمى البحث الحالي؛ بحكم أهدافه وطبيعته، إلى بحوث تحليل السياسات التعليمية، التي تهتم بالوصف التحليلي لهذه السياسات وشرح وتحليل أبعادها ومكوناتها المختلفة؛ من أجل تطويرها، حيث تم الاستعانة بمنهجيتين –تُعدان من أبرز منهجيات هذا النوع من البحوث- هما: منهجية التحليل الوصفي التي أُستخدمت لإجراء وصف تحليلي للسياسات الحالية لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر في ضوء مجموعة من المعايير والمؤشرات المحددة، ومنهجية التحليل المقارن التي أُستخدمت لإجراء وصف تحليلي مُقارن لخبرة الاتحاد الأوروبي في وضع وتطوير سياسات هذا النوع من التعليم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة، الأمر الذي ساهم في وضع رؤية مقترحة لسياسة هذا التعليم بمصر، تكون كفيلة بمواكبة هذه الثورة. وقد استعان البحث الحالي بإحدى الأدوات الكيفية المستخدمة في إجراء هذا النوع من البحوث، وهي أداة تحليل الوثائق، حيث تم استخدامها في تحليل سياسات هذا التعليم في ضوء العديد من التشريعات والقوانين

المصرية، وفي ضوء عدد من الأطر الاستراتيجية والأجندات الأوروبية ذات الصلة. إضافة إلى ما سبق، استعان البحث الحالي بالمنهج الوصفي؛ وذلك من أجل تحليل واقع تنفيذ سياسات هذا التعليم ومجالاته وبرامجه المختلفة بكل من مصر ودول الاتحاد الأوروبي، ومدى مواكبة عملية التنفيذ لهذه الثورة، وذلك عبر تحليل نتائج البحوث والدراسات العلمية ونتائج المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية ذات الصلة.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، حيث سعى لتحليل سياساته في الفترة الزمنية الممتدة من إصدار القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، وحتى وقت إجراء البحث الحالي، وتحليل مدى مواكبة هذه السياسات للثورة الصناعية الرابعة. واقتصر أيضًا على تحليل خبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات هذا التعليم المواكبة لهذه الثورة، والذي انعكس اهتمامه المتميز بهذا المجال إيجابيًا على مشاركة الدول الأعضاء به في هذا التعليم ومواكبتها لهذه الثورة، وقد تم اختيار الاتحاد الأوروبي ودوله وفق معايير محددة، تبناها البحث الحالي، وتم ذكرها بالمحور الخامس، كما اقتصر أيضًا عند تحليله لخبرة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال على تحليل سياسات هذا التعليم به في ضوء كل من: الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET2020) الصادر في عام ٢٠٠٩م، والأجندة الأوروبية المتجددة (EAAL) لتعلم الكبار الصادرة في عام ٢٠١١م، وتوصيات فريق عمل التعليم والتدريب (ET2020) المعني بتعلم الكبار، وقد تم اختيار هذه السياسات الثلاثة؛ لتأثيرها المباشر والكبير في هذا التعليم، وفي مواكبته لهذه الثورة.

خطوات السير في البحث:

عالج البحث الحالي موضوعه، وفقا لمجموعة من الخطوات التي عبرت عنها محاوره التالية:

- المحور الأول: الإطار الفكري لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم.

- المحور الثاني: الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة.
- المحور الثالث: تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- المحور الرابع: سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة.
- المحور الخامس: خبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة.
- المحور السادس: نتائج البحث والرؤية المقترحة.

وتم تناول هذه المحاور الستة بالتفصيل على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار الفكري لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم:

تُعد سياسات تعلم الكبار وتعليمهم نقطة الانطلاق بالنسبة لهذا النظام التعليمي، وهي في نفس الوقت مُوجهة للعمل فيه، حيث تتضمن مجموعة من المبادئ والقيم والأهداف الموجهة لعمل الهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ مجالاته وبرامجه، وذلك في ضوء خطط تعليمية وتدريبية وتثقيفية موضوعة وفق أسس علمية، وفي ضوء وسائل وإجراءات محددة لتنفيذ هذه الخطط. وعليه، تناول المحور الحالي الإطار الفكري لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم من حيث مفهومها، وأهدافها، وأخيرًا المنطلقات التي تقوم عليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم سياسات تعلم الكبار وتعليمهم « Adult Learning and Education Policies» «ALE Policies»:

تعددت تعريفات سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، واختلفت من فترة زمنية لأخرى؛ نظرًا لاختلاف وجهات النظر بخصوص أهداف ومجالات هذا التعليم في الفترات الزمنية المختلفة، واختلفت تعريفاتها كذلك من مجتمع لآخر؛ نظرًا لاختلاف

الرؤى المتبناة من المجتمعات المختلفة بخصوص برامج هذا التعليم التي سعت لتحقيق أهدافها، فعلى سبيل المثال، عرفتها (بورسلي، أبريل٢٠١٦، ص٥٢١) بأنها: القوى والأفكار والعقائد الأيديولوجية المعلنة وغير المعلنة الواقفة خلف المشروعات الموجهة لتعليم الكبار، والتي يمكن من خلالها المعايشة والبحث؛ لإبرازها وتوظيفها، أما (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٩، ص٣٣) فقد عرفها بأنها: خُطوط عريضة لإثبات حُسن النية والسعي الجاد نحو تحقيق الأهداف، وتستند في أحسن الأحوال على البحوث القائمة على المعلومات المستقاة من واقع تقارير وبيانات، والتي بناءً عليها يتم اتخاد الإجراءات المناسبة؛ من أجل وضع الخُطط الخاصة بتعلم الكبار وتعليمهم، والانخراط فيه واعتماده في سياق مُحدد، وبحسب الأولويات الوطنية التي تُظهرها تلك السياسات.

بناءً على ما سبق، اتضح اتفاق هذين التعريفين على أن الهدف من وضع هذه السياسات هو وضع الخطط الخاصة ببرامج هذا التعليم ووسائل وإجراءات تنفيذها، وأن تحقيق ذلك لابد وأن يتم في ضوء فلسفات المجتمعات المختلفة وأولوياتها الوطنية المتنوعة، وأنه لا توجد سياسة واحدة لتعلم الكبار وتعليمهم في المجتمع الواحد، إنما هي سياسات متعددة لبرامج متعددة داخل هذا المجال، يجمعها إطار عام. واتضح أيضًا اتفاقهما على أن وضع هذه السياسات لابد وأن يكون مبنيًا على نتائج البحوث العلمية المتخصصة في هذا المجال. وربما كان ذلك مبررًا لإجراء البحث الحالي، حيث قد تُسهم نتائجه في تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في مصر؛ لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

وفي هذا السياق، عرف البحث الحالي سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بأنها: الأُطر العامة لنظم تعلم الكبار وتعليمهم ومؤسساتها المختلفة، التي توضح العلاقة بين ما يحتاجه المجتمع من مجالات وبرامج خاصة بهذا التعليم، وبين ما ينبغي أن تقوم به الهيئات والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتثقيفية المعنية لتنفيذ هذه المجالات والبرامج، حيث تُحدد هذه الأطر الأهداف الاستراتيجية لهذه النظم، وسبل وآليات تحقيقها، استنادًا إلى مجموعة من المبادئ الموجهة لها، وعلى رأسها فلسفة المجتمعات التي تسعى لوضعها

وتطويرها، وأولوياتها الوطنية، والمتغيرات المعاصرة الحادثة في مختلف المجالات كالثورة الصناعية الرابعة التي تفرض تحديات متنوعة على هذه الأطر، تتطلب تطويرها باستمرار؛ من أجل مواجهتها، وبالأحرى من أجل مواكبة هذه الثورة، وذلك بالاستفادة من تداعياتها الإيجابية وتلافي تداعياتها السلبية والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

ثانيًا: أهداف سياسات تعلم الكبار وتعليمهم:

تُعد عملية تحديد أهداف سياسات تعلم الكبار وتعليمهم من الخطوات المهمة لتنفيذ هذه السياسات بطريقة فعالة، كما أن تحديدها يضمن تحويلها إلى برامج ومشروعات إجرائية فعالة قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقويم.

وتتنوع هذه الأهداف من دولة لأخرى وتختلف من فترة زمنية لأخرى، فعلى سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي أهدافًا لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم، تم تضمينها بالأجندة الأوروبية لتعليم الكبار الصادرة في عام ٢٠١١م، وقد قدم وزراء التعليم بدول الاتحاد تعهدًا بالالتزام بتحقيق هذه الأهداف. وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي: توفير إمكانيات أفضل لجميع البالغين؛ للوصول إلى فرص تعلم عالية الجودة في أي وقت في حياتهم ولأي غرض، والتركيز على استقلالية المتعلم، وزيادة التوعية بالحاجة إلى التعلم مدى الحياة، وتوفير أنظمة فعالة لتوجيه التعلم مدى الحياة ومتابعة برامجه وتقويمها، وتحقيق المرونة في برامج التعلم مدى الحياة، وتعزيز مشاركة الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في هذا المجال (European Commission, 2015, p.5) .

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة التعليم المتقدم والمهارات والتدريب التابعة لحكومة كولومبيا البريطانية (Ministry of Advanced Education, Skills and Training, Apr 2018, p.5) أهدافًا لهذه السياسات، تمثلت فيما يلي:

- الإتاحة: ويقصد بها تمتع الطلاب المحليين في برامج تعلم الكبار وتعليمهم بالدعم اللازم للتقدم وإكمال دراساتهم والانتقال إلى التعليم ما بعد الثانوي، أو العمل.

- الاستدامة: ويقصد بها استمرارية دورات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم داخل مختلف مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي.
- المرونة: ويقصد بها توفير دورات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم نتائج تعليمية متسقة، مع الاعتراف بها، بما يسمح للطلاب بالانتقال بسلاسة من مؤسسة إلى أخرى.
- المسئولية: ويقصد بها التزام كل من الطلاب ومؤسسات ما بعد الثانوية العامة بإكمال برامج تعليم الكبار والانتقال إلى دراسات ما بعد الثانوية، والتدريب، والتوظيف.

من خلال العرض السابق، اتضح أنه رغم تعدد أهداف سياسات تعلم الكبار وتعليمهم من دولة لأخرى، واختلافها من فترة زمنية لأخرى، إلا أنها تدور حول هدف واحد مشترك، وهو إتاحة فرص التعلم مدى الحياة للكبار، وذلك بتوفير برامج ومشروعات تتسم بالجودة والتنوع والمرونة والاستمرارية وإمكانية الوصول إليها وقيامها على التعاون المشترك بين مختلف أفراد ومؤسسات المجتمع؛ ليكونوا قادرين على النجاح في الحياة، والتعامل بكفاءة مع معطياتها وتحدياتها، ومواكبة الثورات التي تؤثر عليها في مختلف المجالات، ولاسيما الثورة الصناعية الرابعة التي أحدثت تغيرات كبيرة-على سبيل المثال لا الحصر- في علاقة الإنسان بالتقنية وفي طبيعة الإنتاج والاستهلاك والتعلم والتوظيف، والتي لا تنفصل عن فئة الكبار وتعلمهم.

ثالثًا: المنطلقات التي تقوم عليها سياسات تعلم الكبار وتعليمهم:

هناك مجموعة من الركائز والأسس والمنطلقات التي ينبغي أن تقوم عليها سياسات تعلم الكبار وتعليمهم. وقد أشار (علي، ديسمبر ٢٠١١، ص ص٢٠١-٢٠٦) إلى أبرز تلك المنطلقات التي يمكن أن تتلاءم مع واقعنا العربي ومعطياته فيما يلي: التوجه المستقبلي لهذه السياسات، واستنادها إلى الجذور وتراث الأمة العقيدي والفكري والحضاري، والوعي بمكانة الأفراد الكبار ودورهم في تجديد الحياة واستقرارها عند وضعها، والتوجه الإنساني عند وضع أهدافها ومجالات هذا التعليم وبرامجه، ووضع

القواعد والأسس العلمية لتنفيذها عند وضع وصياغة مجالات وبرامج ومشروعات هذا التعليم، وأخذ معطيات الواقع بعين الاعتبار عند التخطيط لمجالات وبرامج هذا التعليم، والسعي نحو تحقيق ديمقراطية هذا التعليم، ودوام استمرارية تنفيذ وتطوير مجالاته وبرامجه.

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة التربية بحكومة رواندا Ministry of (Education, 2014, pp.6-8) مجموعة من المبادئ والمنطلقات التي ينبغي مراعاتها عند وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم الخاصة بها. وتحددت أبرز هذه المبادئ والمنطلقات فيما يلي:

- الحُكم الرشيد: حيث إن تعزيز التعليم لجميع المواطنين هو وسيلة تحقيق الحكم الرشيد.
- الوحدة والمصالحة واحترام حقوق الانسان: تعد محو الأمية حقًا إنسانيًا، ومن ثم ينبغي أن تؤيد هذه السياسات التزام الحكومة بتشجيع بناء مجتمع خالٍ من جميع أشكال التمييز والظلم.
- الوطنية والمواطنة: ينبغي أن تسهم هذه السياسات في تعزيز حب الوطن بين المواطنين؛ ليكونوا قادرين على إنجاح أي برنامج وطني للتنمية.
- النوع الاجتماعي: ينبغي أن تدعم هذه السياسات سياسة النوع الاجتماعي الوطنية، التي تستند إلى مبدأ أن النساء والرجال مواطنون متساوون، بإمكانهم المساهمة بشكل كامل في إحداث التنمية والاستفادة من عوائدها على قدم المساواة.
- حمايه البيئة: ينبغي أن تسهم هذه السياسات في فهم أفضل للمشكلات البيئية الحالية؛ من أجل حماية البيئة حاضرًا ومستقبلاً.
- التخطيط الأسرى: ينبغي أن تسهم هذه السياسات في توعية السكان المستهدفين بطرق تنظيم الأسرة، الكفيلة بخفض معدلات الخصوبة الإجمالية.

- الإسكان والنظافة والصحة المجتمعية: ينبغي استخدام محو الأمية كأداة لتوعية الناس بقضايا الإسكان والنظافة والصحة المجتمعية.
- التنمية المستدامة: ستكون محو الأمية إحدى وسائل التنمية؛ لأنها ستمكن الأفراد من الوصول إلى فرص جديدة وتعلم أنماط سلوك جديدة تتفق مع الاستدامة.
- الشمول والتمكين: يمكن للفئات المهمشة والضعيفة الوصول إلى الخدمات والفرص المتاحة في مجتمعهم الأوسع، من خلال تعلم القراءة والكتابة، والتي سيتم وضعها في سياقها وإتاحتها لهم.
- محو الأمية وسوق العمل: ينبغي أن تهتم سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بتشكيل المتعلمين الكبار وإكسابهم مهارات تنافسية؛ ليكونوا قادرين على التكيف مع التحديات المهنية سريعة التغير.
- تنمية الطفولة المبكرة: بإمكان الآباء المتعلمين والبيئة المتعلمة الغنية والأنشطة في الأسرة منح الأطفال الحافز اللازم للإعداد المناسب للمدرسة.
- التعاون: من الضروري تعزيز تعاون مختلف أصحاب المصلحة، لما في ذلك من أهمية قصوى في تنفيذ سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في مجالات التدريب وتصميم المناهج الدراسية والتخطيط والتمويل والإدارة، مع مراعاة تحديد المسئوليات بشكل واضح والحرص على تجنب الازدواجية.

من خلال العرض السابق، اتضح أن المنطلقات التي أشار إليها (علي، ديسمبر٢٠١١) - والتي ينبغي أن تقوم عليها سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالوطن العربي- أخذت طابعًا عامًا إجماليًا، في حين أن المنطلقات التي وضعتها (وزارة التربية بحكومة رواندا، ٢٠١٤) أخذت طابعًا تفصيليًا. وبالنظر إلى هذين النوعين من المنطلقات، اتضح أنه بالإمكان إدراج العديد من المنطلقات التفصيلية تحت المنطلقات العامة الإجمالية، فعلى سبيل المثال، المنطلق العام والمتعلق بالمستقبلية، يمكن أن

يتضمن منطلقات تفصيلية مثل التنمية المستدامة، ومحو الأمية وسوق العمل، وتنمية الطفولة المبكرة، وحماية البيئة، وهكذا. وهذا إن دل على شيء، فقد دل على التشابه الكبير بين المنطلقات العامة الإجمالية وبين المنطلقات التفصيلية، ودل أيضًا على وجود اتفاق عام بين الدول المختلفة على تبني منطلقات موحدة ومشتركة عند وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، رغم اختلاف تعريفات هذه السياسات وتعدد أهدافها من دولة لأخرى.

المحور الثاني: الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة:

تُعد الثورة الصناعية الرابعة من أبرز التحديات المعاصرة التي أثرت على الحياة الإنسانية في مختلف المجالات، وبخاصة المجال التعليمي بشكل عام ومجال تعلم الكبار وتعليمهم بشكل خاص؛ لكونها تتسم بالسرعة في الظهور والتطبيق والتطور، ولكونها تتسم أيضًا بالشمول والتعقيد والمرونة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من التداعيات الإيجابية والسلبية لهذه الثورة. وعليه، تناول المحور الحالي الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة من حيث مفهومها، وخصائصها، وأبرز تقنياتها، وأخيرًا تداعياتها الإيجابية والسلبية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الثورة الصناعية الرابعة « The Fourth Industrial Revolution» «Industry 4.0»:

مرت البشرية بثلاث ثورات صناعية أثرت على جميع جوانب الحياة، وهي الآن تواجه ثورة صناعية رابعة «Industry 4.0» تميزت باندماج تقنيات المجالات الفيزيائية والرقمية والبيولوجية معًا، الأمر الذي أثر على جميع التخصصات والاقتصادات، بل وعلى الحياة الانسانية بشكل عام.

وبخصوص مفهوم الثورة الصناعية الرابعة، فهناك من يرى أن مصطلح الثورة الصناعية الرابعة قد نشأ من خلال مبادرة استراتيجية وطنية، أطلقتها الحكومة الألمانية في عام ٢٠١١م، تحت عنوان استراتيجية التكنولوجيا الفائقة للعام ٢٠٢٠م « The

High-Tech Strategy 2020»؛ وذلك بهدف دفع التصنيع الرقمي إلى الأمام، من خلال زيادة الرقمنة والترابط بين المنتجات وسلاسل القيمة ونماذج الأعمال. وفي ضوء هذه المبادرة، أنشأت الحكومة الألمانية منصة الصناعة ٤,٠ « Plattform Industrie 4.0»؛ لتكون نقطة اتصال مركزية لواضعي السياسات؛ لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتنفيذ مشروع مستقبل الصناعة ٤,٠ (European Commission, Jan 2017, p.3) ، وهناك من يرى أن كلاوس شواب -المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي- هو أول من صاغ مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، حيث أطلقه في مقال نشره في مجلة الشئون الخارجية في العام ٢٠١٥م، وقد جاء بمقاله ما يلي: نحن نقف اليوم على أعتاب ثورة تكنولوجية، من شأنها أن تغير بشكل جذري الطريقة التي نعيش ونعمل ونتواصل بها مع بعضنا البعض. وهذا التغير سيكون فريدًا من نوعه في تاريخ البشرية، سواء من ناحية حجمه أو نطاقه أو مدى تعقيده. والحقيقة، نحن لا نعرف حتى الآن كيفية انتشار هذه الثورة، ولكننا نعرف على وجه اليقين أن استجابتنا لها يجب أن تكون متكاملة وشاملة، وتضم جميع الأطياف في النظام السياسي العالمي، بدءًا من القطاعين العام والخاص، وانتهاءً بالأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني Schwab, 12 .(December 2015)

ولا شك أن اختلاف وجهات النظر حول بدايات صياغة مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، والتي سبق الإشارة إليها، انعكست على محاولات تعريف الثورة الصناعية الرابعة، حيث اتسمت هذه المحاولات بالتعدد والتنوع والتعقيد.

فعلى سبيل المثال، عرف ستانكوفيتش وجوبتا وفيغيروا (Stankovic, Gupta, & Figueroa, 2017, p.5) الثورة الصناعية الرابعة بأنها: رقمنة أو أتمتة كاملة النطاق، تتعلق بالتقنيات الناشئة كالتطورات في إنترنت الأشياء، والروبوتات، والأنظمة المستقلة، وأجهزة الاستشعار والأتمتة، وطرق الإنتاج مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد. وبنفس الطريقة، عرفتها ديلويت توش توهماتسو (Deloitte Touche

(Tohmatsu, 2018, p.2)- وهي أكبر شركة خدمات مهنية في العالم- بأنها: الثورة الرابعة في سلسلة من الثورات الصناعية، والتي تتميز بقدرتها على تحويل الاقتصادات والوظائف وحتى المجتمع نفسه, من خلال إدخال تقنيات وعمليات جديدة، تعتمد على الجمع والتزاوج بين التقنيات المادية والرقمية مثل التحليلات والذكاء الاصطناعي والتقنيات المعرفية وإنترنت الأشياء، حيث يسمح هذا التزاوج بإنشاء مؤسسات رقمية ليست مترابطة فحسب، بل قادرة أيضًا على اتخاذ قرارات أكثر شمولية واستنارة.

وعلى الجانب الآخر، عرفت (علي، أغسطس٢٠٢٠، ص٥٠٩) الثورة الصناعية الرابعة بأنها: ثورة صناعية مرتكزة على الثورة الرقمية، تتميز بانصهار جميع التقنيات وتداخل العوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية، معتمدة على التكنولوجيا، ويقودها عدة محركات مثل: الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، وتخزين الطاقة، مما يستلزم ضرورة وضع نظام يضمن كفاءة وفاعلية الحوكمة التكنولوجية بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

بناءً على ما سبق، ومن خلال عرض وتحليل نشأة الثورة الصناعية الرابعة وملامحها، وتحليل وجهات النظر المتعددة التي تناولت مفهومها، اتضح اتفاق هذه التعريفات في أن التقنيات الناشئة –والناتجة من اندماج التقنيات والعوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية– لها دور كبير في ظهور هذه الثورة، وأن لهذه الثورة تأثيرات وتداعيات كبيرة على مختلف المجالات الحياتية. واتضح أيضًا تركيز تعريف (علي، أغسطس٢٠٢٠) -على وجه الخصوص- على الربط بين تطوير النظم التعليمية- وبالأخص الجامعات- ومواجهة تحديات هذه الثورة، وربما كان ذلك مبررًا لإجراء البحث الحالي، حيث سعى إلى تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في مصر؛ من أجل مواكبة هذه الثورة.

وفي هذا السياق، عرف البحث الحالي الثورة الصناعية الرابعة بأنها: الموجة الرابعة من الثورات الصناعية، وهي حقبة جديدة منها وليست استمرارًا لها؛ بسبب

التطور السريع لتقنياتها، وانتشارها الواسع، ودمجها بين العوالم الفيزيائية والبيولوجية والرقمية، وبسبب تداعياتها الهائلة -بصنفيها الإيجابية والسلبية- على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وعلى رأسها مجال تعلم الكبار وتعليمهم، حيث تفرض هذه الثورة تحديات عدة عليه، تتطلب تطوير سياساته باستمرار؛ ليكون قادرًا على إعداد الأفراد القادرين على مواكبتها، والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

ثانيًا: خصائص الثورة الصناعية الرابعة:

تتميز الثورة الصناعية الرابعة عن غيرها من الثورات الصناعية السابقة لها بالعديد من الخصائص، فهي تتميز بسرعة عالية في الظهور والتطبيق، وتتميز أيضًا بالشمول، حيث تؤثر في كثير من القطاعات والمجالات، كما أنها تتميز بالتعقيد، حيث تؤثر بصورة قوية على النظم القائمة عليها، والتي من بينها التعليم، وتتميز أيضًا بأن مواكبة مبادئها ونتاجاتها لا تخص مؤسسة بعينها، وإنما هي استراتيجية دولة، ورؤية قومية ووطنية (الدهشان، يوليو ٢٠٢٠، ص٥٩).

وفي هذا الصدد، أشار ستانكوفيتش وآخرون (Stankovic, et al., 2017, p.5) إلي تميزها بالخصائص التالية:

- قابلية التشغيل البيني: حيث تسمح الأنظمة الإلكترونية-الفيزيائية للبشر بالاتصال والتواصل مع بعضهم البعض.
- اللامركزية: حيث يمكن للأنظمة الإلكترونية-الفيزيائية اتخاذ القرارات الخاصة بها والإنتاج محليًا، بفضل تقنيات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد.
- القدرة في الوقت الحقيقي: أي القدرة على جمع وتحليل البيانات وتقديم الرؤى المختلفة على الفور.
- المرونة: أي القدرة على التكيف مع المتطلبات المتغيرة باستمرار.

من خلال العرض السابق، اتضح تعدد خصائص الثورة الصناعية الرابعة، وهذا التعدد هو نتيجة لتعقيدها، حيث تؤثر على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وهو

أيضًا نتيجة لكونها الثورة الخاتمة التي غاب عنها عيوب الثورات الصناعية الثلاثة السابقة لها، واتضح أيضًا أن مجال التعليم بصفة عامة ومجال تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة يحظى بمكانة كبيرة في سياق هذه الثورة، من حيث تأثره بها وتأثيره فيها.

ثالثًا: تقنيات الثورة الصناعية الرابعة:

برزت الثورة الصناعية الرابعة كامتداد للثورة الصناعية الثالثة، معتمدة على تقنيات جديدة، شملت مختلف مجالات الحياة، وأدت إلى اندماج كل من المجال الرقمي والمجال المادي والمجال البيولوجي معًا. واتسمت هذه التقنيات الجديدة بالثورية؛ نظرًا لسرعة واتساع وعمق التغيير المتوقع تحقيقه بفعلها في مختلف المجالات. وتتحدد أبرز هذه التقنيات الجديدة فيما يلي: الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والروبوتات المتقدمة والأشكال الجديدة من الأتمتة، وأجهزة الاستشعار عبر الهاتف، وأجهزة الاستشعار وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا البلوكشين التي ارتبطت بظهور العملات الرقمية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمَركبات ذاتية القيادة، والمواد الجديدة مثل الجرافين، والهندسة الوراثية، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتقنيات التخزين، والحوسبة الكمية (World Economic Forum,& Asian Development Bank, Nov 2017, p.7).

من خلال العرض السابق، اتضح تنوع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وشمولها مختلف مجالات الحياة الإنسانية، واتضح عدم انعزالها عن مجال تعلم الكبار وتعليمهم، حيث إن هناك العديد من التقنيات التي تُحتم اكتساب الأفراد الكبار مهارات عدة للاستفادة منها، وفي المقابل هناك تقنيات أخرى تُحتم اكتساب الأفراد قيم وأخلاقيات عدة لتلافي سلبياتها، وهذا لا يعني أن علاقة مجال تعلم الكبار وتعليمهم بتقنيات هذه الثورة قاصرة فقط على الاستفادة من إيجابياتها وتلافي سلبياتها، إنما تمتد هذه العلاقة لعملية إكساب الكبار المعارف والمهارات والقيم والأخلاقيات التي تُمكنهم من التفاعل الإيجابي مع هذه الثورة والمساهمة فيها.

رابعًا: التداعيات الإيجابية للثورة الصناعية الرابعة:

تتعدد التداعيات الإيجابية لهذه الثورة، حيث أشار ديميتريسكا وستانكوفسكا وإفريموفا (Dimitrieska, Stankovska, Efremova, 2018, p.184) إلى أن أبرز هذه التداعيات تتحدد فيما يلي:

- التحسين المستمر للإنتاج، وذلك من خلال إيجاد طرق لزيادة الإنتاجية بموارد أقل.
- توفير وظائف جديدة أكثر تقدمًا وتعقيدًا، حيث تتطلب هذه الوظائف مهارات عالية، كما أنها تُوفر أجور مرتفعة.
- استبدال العمل اليدوي بالعمل القائم على المعرفة والمُشجع على الإبداع.
- تقليل الحواجز بين المخترعين والأسواق، وتوفير أسواق جديدة.
- تحسين نوعية الحياة، من خلال الاستفادة من الروبوتات.
- تحقيق الاندماج والتكامل بين التقنيات والمجالات المختلفة.
- تحقيق رؤية الحياة المتصلة، عبر الاهتمام بإنترنت الأشياء.

كما ورد بتقرير «الثورة الصناعية الرابعة في مكان العمل: ضمان استفادة أصحاب العمل والموظفين»، السابق الإشارة إليه، إلى أنه بإمكان تقنيات هذه الثورة معالجة المشكلات الإنتاجية بعدة طرق، أبرزها: الاتجاه نحو زيادة استخدام البيانات الكبيرة وتحليلها؛ بما يؤدي إلى تعزيز أداء الاعمال، والاتجاه نحو الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛ لتحسين أداء الشركات، والاتجاه نحو الاستفادة من تقنية الروبوتات وتقنية المركبات ذاتية القيادة في تقليل التكاليف وتحقيق مكاسب إنتاجية متزايدة. وأشار نفس التقرير إلى أن استخدام تقنيات هذه الثورة يُسهم بشكل عام في تحسين مستويات المعيشة لدي العاملين، بما يُسهم في النهاية في زيادة مستويات الإنتاجية، حيث إن الاتجاه نحو أتمتة المهام يؤدي إلى زيادة وقت الفراغ وعدد العطلات، وتقليل معدلات الملل الوظيفي، ودعم الحياة الأسرية للعاملين، وجعل أماكن العمل أكثر أمانًا(Corfe, Oct 2018, pp.5-7) .

من خلال العرض السابق، اتضح شمول التداعيات الإيجابية للثورة الصناعية الرابعة مختلف مجالات الحياة الإنسانية، كما اتضح إمكانية هذه الثورة -بتقنياتها المختلفة- مواجهة الأزمات العالمية وحل العديد من المشكلات المحلية في مختلف المجالات، بما يُفضي في النهاية إلى تحقيق تقدم المجتمع ورفاهية أفراده.

خامسًا: التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة:

تتعدد التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة، حيث أشار ديميتريسكا وآخرون (Dimitrieska et al., 2018, pp.185-186) إلى أن أبرز هذه التداعيات تتحدد فيما يلي:

- تعطل أسواق العمل: ففي المستقبل، ستكون الموهبة هي العامل الحاسم للإنتاج وليس رأس المال، حيث سيتم استبدال الوظائف ذات المهارات المنخفضة بأجهزة الكمبيوتر والرقمنة، في حين لن يتم المساس بالوظائف التي تتطلب مهارات أكثر، وهذا التقسيم سيؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية.
- تهديد الأمن السيبراني والقرصنة: فحياة الإنسان ستصبح مرتبطة -على نطاق واسع- بأجهزة مختلفة كالهواتف المحمولة وكاميرات المراقبة المنزلية، وهذا سيؤثر على خصوصيته بشكل كبير.
- التأثير على الصناعات والقطاعات الأساسية، مثل: التعليم والصحة والأعمال: فهذه الثورة أكثر من مجرد تغيير مدفوع بالتكنولوجيا، فعلى سبيل المثال، سيتأثر مجال التعليم بشكل مباشر، حيث سيتم تطوير المناهج باستمرار، وسيتم التركيز على أساليب التعلم بدلاً من أساليب التدريس.
- التسبب بالعديد من المعضلات الأخلاقية: تسببت هذه الثورة في ظهور مخاوف أخلاقية جديدة، فقد أصبحت الروبوتات أكثر ذكاءً واستقلالاً، لكنها لا تزال تفتقر إلى الميزة الأساسية وهي القدرة على التفكير الأخلاقي، وهذا سيحد من القدرة على اتخاذ قرارات جيدة وأخلاقية في المواقف المعقدة.

وفي هذا الصدد، أشار تقرير «الثورة الصناعية الرابعة... ما مدى استعدادك؟»، السابق الإشارة إليه، إلى وجود تداعيات سلبية لهذه الثورة، أبرزها ما يلي: أنه قد يصاحب هذه الثورة خطر استخدام التكنولوجيا الجديدة والثروة الهائلة لخدمة مصالح نخبة صغيرة، وأنه قد يُسيئ البعض استخدام تقنيات هذه الثورة، فبالإمكان استخدام التطورات في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والهندسة الحيوية لتصنيع ونشر أسلحة جديدة أكثر فتكًا من الأسلحة التقليدية (Fitch Solutions,& TM Forum, Dec 2019, p.3).

من خلال العرض السابق، اتضح شمول هذه التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة مختلف مجالات الحياة الإنسانية، كما اتضح إمكانية قيام هذه الثورة بتدمير جوانب من الحياة الإنسانية أو إعاقة تطورها، إذا لم يتعامل معها الإنسان بوعي وإيجابية، وسعى للاستفادة من إيجابياتها وتلافي سلبياتها.

المحور الثالث: تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة:

يُعد الاهتمام بتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم الخطوة الرئيسة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، حيث إن العلاقة بين هذه السياسات وهذه الثورة علاقة وطيدة ومترابطة، ويمكن وصفها بأنها تبادلية، فأي تطوير في هذه السياسات ينعكس بالإيجاب على مواكبة هذه الثورة، كما أن هذه الثورة وتقنياتها المتنوعة والمتجددة باستمرار تفرض السعي نحو تطوير هذه السياسات بصورة دائمة ومستمرة. وعليه، عرض المحور الحالي تحليلاً لهذه العلاقة، من خلال استعراض أهم التحديات التي تفرضها هذه الثورة والدافعة لتطوير هذه السياسات، ومن خلال تحليل تأثير تطوير هذه السياسات على مواكبة هذه الثورة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أبرز التحديات التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة على سياسات تعلم الكبار وتعليمهم والدافعة لتطويرها:

فرضت الثورة الصناعية الرابعة العديد من التحديات على منظومة تعلم الكبار وتعليمهم ومختلف برامجها، الأمر الذي يتطلب تطوير سياساته. وتتحدد أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- وجود فجوات في امتلاك الأفراد للمهارات العالية التي تتطلبها الوظائف المستقبلية، حيث من المرجح أن تتغير هذه المهارات في السنوات الخمس المقبلة، ومن أبرز هذه المهارات: مهارات التفكير النقدي والتحليل، ومهارات حل المشكلات، ومهارات الإدارة الذاتية كالتعلم النشط والمرونة ومواجهة الضغوط. وفي هذا الشأن، قدرت الشركات -في المتوسط- أن حوالي (٤٠٪) من العمال سوف يحتاجون لإعادة تأهيل لمده ستة أشهر أو أقل، وأن (٩٤٪) من قادة الأعمال أفادوا بأنه من المتوقع أن يكتسب الموظفون مهارات جديدة بارتفاع حاد مقداره (٦٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٨م.
- إعادة رسم خريطة وظائف المستقبل، حيث تفرض الثورة الصناعية الرابعة مهنًا جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهذه المهن الجديدة ستحل محل مهن تقليدية لم يعد هناك حاجة إليها، فوفق نتائج تقرير وظائف المستقبل ٢٠٢٠م «The Future of Jobs Report 2020»، تحددت أبرز الوظائف الأعلى نموًا في المستقبل فيما يلي: محلل وعالم البيانات، ومتخصص الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ومطور البيانات الضخمة، ومتخصص التسويق الرقمي، ومتخصص أتمتة العمليات، ومتخصص تطوير الأعمال، ومتخصص التحول الرقمي، ومحلل أمن المعلومات، ومطور البرامج والتطبيقات، ومتخصص إنترنت الأشياء، ومتخصص قواعد البيانات والشبكات، ومهندس الروبوتات، أما أبرز الوظائف الأقل نموًا والمحتمل اختفائها في المستقبل،

فتحددت فيما يلي: متخصص إدخال البيانات، والسكرتير الإداري والتنفيذي، والمحاسب والمراجع، وعامل التجميع، ومنسق خدمات الأعمال، ومدير الإدارة، وموظف خدمة العملاء، والمحلل المالي، ومندوب المبيعات، ومدير العلاقات، ومتخصص الموارد البشرية.

- تسارع وتيرة تبني التكنولوجيا، حيث سيزداد الاعتماد على الحوسبة السحابية، والاهتمام بالتجارة الإلكترونية والتشفير، كما سيزداد الاعتماد على الروبوتات والذكاء الاصطناعي.
- تفاقم اللامساواة؛ بسبب التأثير المزدوج للتكنولوجيا، حيث يزداد الطلب على العمال ذوي المهارات المرتفعة، في حين ينخفض الطلب على غيرهم من ذوي المهارات المنخفضة، ومن المرجح تفاقم اللامساواة بصورة أكبر في ظل الركود الاقتصادي الحادث بفعل جائحة كوفيد-١٩، والنتيجة الفعلية لذلك الأمر هي تعميق التفاوتات الطبقية الموجودة.
- الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على التعليم والتدريب عبر شبكة الإنترنت، وبخاصة من قبل العاطلين عن العمل، حيث يهتمون بتعلم المهارات الرقمية مثل تحليل البيانات وعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات؛ من أجل مساهمة ذلك في حصولهم على فرص عمل.
- حدوث انكماش اقتصادي في الفترة الحالية؛ بسبب التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة من ناحية وبسبب تفشي جائحة كوفيد- ١٩ من ناحية أخرى، الأمر الذي دفع الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال -ما يقرب من (٦٦٪) ممن شملهم استطلاع رأي بخصوص ذلك- بالاعتراف بقيمة الاستثمار في رأس المال البشري، عبر صقل مهاراتهم. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، إلا أن مشاركة الموظفين في الدورات المرتبطة بصقل مهاراتهم ودعمها غير كافية،

حيث يهتم أصحاب الأعمال بصقل ودعم مهارات نسبة لا تزيد عن (٤٢٪) من العاملين.

- بروز الحاجة نحو الاستثمار في مقاييس أفضل من رأس المال البشري الاجتماعي، مثل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى أتمتة العمليات التكنولوجية والإنتاج، والتي يقابلها زيادة في تسريح العمال، ومن ثم زيادة معدل البطالة (World Economic Forum, Oct 2020, pp.5-6, p.30).
- بروز أهمية الاستخدام الأمثل للاتصال والشبكات، حيث تُمثل الشبكات شريان الحياة بالنسبة لهذه الثورة، وهي ليست شيئًا جديدًا، فالثورة الصناعية الثالثة كانت مليئة بشبكات الكمبيوتر، ولكن صاحب ظهور الثورة الصناعية الرابعة الاستخدام المتزايد لبروتوكول الإنترنت في النظام العام.
- بروز الحاجة إلى التحكم في البيانات الضخمة القابلة للتنفيذ، حيث أدى توافر تكنولوجيا الأجهزة الذكية إلى وفرة -لا حصر لها- من البيانات المؤثرة في ظل هذه الثورة، وهذا يتطلب امتلاك الأفراد للمهارات والمعارف اللازمة لتحليل هذه البيانات ووصفها؛ من أجل الاستفادة منها (فرجون، ٢٠١٩، ص ص٨٣-٨٤).
- زيادة الاهتمام بتحسين المنتجات والخدمات، وذلك بالاستمرار في البحث والتطوير دون توقف، مع الاستعانة بأحدث التقنيات ووسائل تحليل البيانات.
- تعرض خصوصية الأفراد للعديد من المخاطر، فعلى الرغم من ضرورة تشارك المعلومات في ظل هذه الثورة؛ لكونها جزء من الاتصال الجيد، إلا أن الخصوصية باتت في خطر، فمشاركة الصور والملفات المختلفة تجعل المستخدم يفقد السيطرة على حياته الشخصية، ويُعرض بياناته للامتلاك العام دون استرجاع. وبالمثل، فإن الثورات التي تحدث في الثقافة الحيوية والذكاء الاصطناعي، ستجبر الإنسان على إعادة تعريف الحدود الأخلاقية والأدبية.

- فرض أنماط جديدة من الاستهلاك، تتضمن راحة العميل وتأدية الخدمة له بسهولة ويسر وعلى أكمل وجه دون تدخل بشري، فالبرمجيات ستغير وجه وأنماط الاستهلاك في العالم، وستضع على كاهل الدولة مزيدًا من الضغوط؛ للتقدم واللحاق بالتقنيات المختلفة وتطبيقاتها (عبدالرازق، أبريل٢٠١٩، ص ص٢٣٥-٢٣٧).
- قدرة هذه الثورة على تحويل الإنسان البشري إلى إنسان آلي، وبالتالي تعريض مصادرنا التقليدية للمعنى والعمل والمجتمع والأسرة والهوية للخطر (Schwab, 2016, p.105).

من خلال العرض السابق، اتضح أن تلك التحديات قد فرضت السعي نحو تطوير منظومة تعلم الكبار وتعليمهم، ولاشك أن أولى خطوات التطوير هو تطوير سياساته التي يمكن ترجمتها لاحقًا في صورة خطط وبرامج ومشروعات تنفيذية، قادرة على تحقيق أهداف هذه المنظومة؛ من أجل مواكبة هذه الثورة ومواجهة تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي فيها.

ثانيًا: تأثير تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة:

يؤثر تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، حيث يمكن القول أن مواجهة التحديات -السابق عرضها- مواكبة لهذه الثورة، واستفادة من تقنياتها المتنوعة، يتطلب تطوير السياسات التعليمية بصفة عامة، وسياسات تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة، بحيث تركز على تحقيق أهداف تعليمية وتدريبية معينة، وعلى إكساب فئة الكبار العديد من المعارف والمعلومات والمهارات والقيم والأخلاقيات المتعلقة بهذه الثورة، والتي تمكنهم من الاندماج الواعي والفعال في القطاعات التكنولوجية العالمية، ومن ثم مواكبة هذه الثورة، والاستفادة من إيجابياتها وتلافى سلبياتها.

وبخصوص **الأهداف التعليمية والتدريبية** التي يمكن التأكيد عليها عند وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ مواكبة لهذه الثورة، فيتحدد أبرزها فيما يلي:

- تعزيز برامج تعلم الكبار وتعليمهم التفكير الذكي في مجالي التعليم والتدريب.
- تشجيع هذه البرامج استخدام الأدوات والموارد القائمة على التكنولوجيا.
- إتاحة هذه البرامج الفرصة للطلاب للوصول إلى شبكة الانترنت واستخدام تقنياتها المختلفة في مجالي التعليم والتدريب.
- إعداد المهنيين الأكفاء والمؤهلين؛ لتوفير بيئة عمل رقمية وعالمية.
- توفير برامج إنتاج المعرفة وتبادلها، بما يُسهم في بناء رأس المال البشري القادر على تلبية احتياجات المعرفة.
- تطوير مهارات تدريس ذكية جديدة، عبر الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- التأكيد على أن الدور الجديد للتعليم والتدريب في ظل هذه الثورة هو إحداث التغيير، وليس استهلاك المعرفة، كما كان في الثورة الصناعية الثالثة.
- تلبية برامج تعلم الكبار وتعليمهم احتياجات واهتمامات المتعلمين الكبار العلمية والمهنية، وتزويدهم بمستقبل آمن ومستدام.
- تعزيز استخدام طرق مبتكرة في التعليم والتدريب، مثل: التعلم العملي، والتعلم الواقعي، والتعلم الذاتي.
- تعزيز استخدام أنظمة الإدارة الذكية لبرامج تعلم الكبار وتعليمهم، وبرمجيات إدارة التعلم، وأدوات الاتصال، وأدوات التعليم والتعلم والتدريب الأخرى (Sharma, Dec 2019, p.3560).

- تعزيز استخدام طرق وأساليب تعلم شاملة، تتسم بالإبداعية والتواصلية بين مختلف أعضاء المؤسسة التعليمية أو التدريبية، حتى يتم تقديمها بشكل رقمي مستقبلاً، مثل طريقة التعلم التعاوني.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في التغلب على حدود المكان والزمان بين مختلف أعضاء المؤسسات التعليمية أو التدريبية.
- تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا وبناء شخصية الفرد الكبير، بما يُسهم في صنع جيل قوي، قادر على تحقيق التنافسية العالمية (Heriyanto, Komariah, Satori, & Suryana, Dec 2019, p.337).

وفي هذا الصدد، أشار مار (Marr, 22 May 2019) عند عرضه للأشياء الثمانية التي يجب على كل مؤسسة تعليمية القيام بها للاستعداد للثورة الصناعية الرابعة، إلى أنه ينبغي إعادة تحديد الهدف من التعليم، ففي الوقت الراهن، يهدف التعليم -وعلى رأسه تعلم الكبار وتعليمهم- إلى إعداد الأفراد لتولي مهام وظيفة ما أو للقيام بشيء ما. ومع التقدم في المستقبل، ينبغي أن يهدف التعليم إلى دعم الأفراد؛ لتطوير مهاراتهم وقدراتهم لفعل (أي شيء) في المستقبل، بدلاً من فعل (شيء) معين، كما أشار أيضًا إلى ضرورة تكيف الأهداف التعليمية مع نماذج التعلم مدى الحياة؛ من أجل إكساب القوى العاملة المستقبلية سمات مثل الإبداع وحب الاطلاع والتفكير التصميمي.

ومن المسلم به أن النجاح في تحقيق أهداف العملية التعليمية النظامية مرهون بالنجاح في إكساب الطلاب مجموعة متنوعة من المعارف والمهارات والقيم والأخلاقيات، وكذلك الحال في تعلم الكبار وتعليمهم، فالنجاح في تحقيق أهدافه؛ مواكبة للثورة الصناعية الرابعة، مرهون أيضًا بالنجاح في إكساب الكبار مجموعة متنوعة من المعارف والمهارات والقيم والأخلاقيات.

وبالنسبة **للمعارف** التي ينبغي التأكيد عليها عند وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ لمواكبة هذه الثورة، أشار تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) عام ٢٠١٣م بخصوص النتائج الأولية لاستشراف مهارات البالغين المستقبلية إلى أن تعلم الكبار وتعليمهم يمكن أن يقوم بدور هام في مساعدة البالغين والكبار على اكتساب المعارف طوال الحياة وعلى تطوير مهارات معالجة المعلومات الأساسية لديهم والحفاظ عليها (OECD, 2013, p.208)، ولا شك أن اكتسابهم لهذه المعارف يمكنهم من الولوج إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة، والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

أما بخصوص **المهارات** التي ينبغي التأكيد على اكسابها للكبار والبالغين عند وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ مواكبة لهذه الثورة، فتتنوع لتشمل مجموعة متعددة من المهارات، أشار إليها تقرير مستقبل الوظائف ٢٠٢٠م، السابق الإشارة إليه.

وقد تحددت أبرز هذه المهارات في ضوء هذا التقرير فيما يلي: التعلم النشط، واستراتيجيات التعلم، والتفكير التحليلي، والابتكار، والاهتمام بالتفاصيل، والتفويض، والنزاهة، وحل المشكلات المعقدة، وإدارة الوقت، والتنسيق، والإبداع والأصالة، والتفكير النقدي، والمراقبة وتقييم الأداء الوظيفي، والاهتمام بالآخرين، والتعاون، والتوجيه والإرشاد، والإدراك الاجتماعي، والقيادة، وإدارة الموارد المالية، وإدارة الموارد المادية، وإدارة الموارد البشرية، والبراعة اليدوية، والمرونة والتوازن والتنسيق، وقدرات القوة البدنية، والقدرات الحركية، وقدرات التلاعب بالأشياء، وسرعة الاستجابة، والانتباه، والذاكرة، والقدرات الإدراكية، والإقناع والتفاوض، وتحليل مراقبة الجودة والتحدث إلى الآخرين، والاستماع الجيد لهم، والتواصل الفعال، والاستدلال، والمرونة، والتحكم في الذات، وتحليل النظم، والتصميم التكنولوجي، وتحليل العمليات، والقدرات الكمية، والقدرات السمعية، والقدرات البصرية، والقدرات الكلامية، وقبول النقد(World Economic Forum, Oct 2020, pp.153-154) .

وقد أضاف مواكاتومبولا وموشي (Mwakatumbula, & Moshi, 2020, p.53) إلى المهارات السابقة مجموعة أخرى من المهارات ذات الصلة بالتعامل مع التكنولوجيا، تحددت فيما يلي: القدرة على إدارة المعلومات واستخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة، والاتصال والتواصل مع الآخرين عبر الإنترنت، والتفكير النقدي المعتمد على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لحل المشكلات، والأمن السيبراني، والدفع الإلكتروني، ومراقبة المعاملات الرقمية.

وبالنسبة للقيم والأخلاقيات التي ينبغي التأكيد على ضرورة غرسها في نفوس الكبار والبالغين عند وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ مواكبة لهذه الثورة، فتتحدد في القيم الإنسانية النبيلة. وفي هذا الإطار، أشار هيريانتو وآخرون (Heriyanto et al., Dec 2019, p.334) إلى ضرورة اتخاذ خطوات إعادة التفكير؛ لتجنب التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة، وأولى هذه الخطوات هي تطوير السياسات والبرامج التعليمية، بحيث لا تتوقف عند المستوى المفاهيمي فقط، إنما تتعدى ذلك لتشمل مجموعة من المهارات والقيم التي يُمكن أن تُسهم في تكوين شخصية وسلوك الكبار والبالغين على أساس القيم الإنسانية النبيلة. ونجاح هذا التطوير يتطلب مساهمة وتعاون مختلف أفراد ومؤسسات المجتمع ذات الصلة، ويتطلب الاستخدام الواعي للتكنولوجيا في البرامج التعليمية، وبناء مجتمعات تعلم نموذجية قادرة على دعم قيم الهوية الوطنية، ومحفزة على تميز المعلمين ومكافأة الطلاب المتفوقين وإكساب القيم الإنسانية.

وتأكيدًا على ما سبق، أشار (الدهشان، يوليو ٢٠٢٠، ص ص٨٣-٨٤) إلى أن البشرية في حاجة ماسة وضرورية إلى ميثاق أخلاقي لاستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة؛ لتنظيم تطبيقاتها في حياتنا، والحد من الآثار السلبية لها. وتحقيق ذلك الأمر، يستوجب تشكيل فريق عمل من الخبراء في مجال أخلاقيات العلم والتكنولوجيا؛ لمناقشة التحديات والأولويات الأخلاقية المتعلقة بهذه الثورة، وتطوير الأطر الأخلاقية والقانونية

التي تضبط وتنظم عمل تقنياتها وأنظمتها، بما يعود بالنفع على المجتمع وأفراده، فلا وجود لتقنية سيئة، بل يوجد مستخدمون سيئون.

وهنا يأتي دور التعليم بصفة عامة ودور تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة في إعداد هؤلاء المستخدمين الكبار للاستخدام الصحيح لتقنيات هذه الثورة؛ من خلال غرس قيم وأخلاقيات التعامل السليم مع هذه الثورة في ضوء الميثاق الأخلاقي المتوقع إعداده من قبل الخبراء والمتخصصين.

ومن المسلم به أيضًا أن النجاح في تحقيق أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، السابق ذكرها، والداعمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، يتطلب الاستعانة بأنماط جديدة من استراتيجيات وأساليب التعليم والتدريب، ودمجها بمجالات تعليم الكبار وتعليمهم، والتي تم تصنيفها طبقًا لتصنيف «التوصية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE)» الصادرة في عام ٢٠١٥م -والتي حلت محل «التوصية بشأن تطور تعلم الكبار» الصادرة في عام ١٩٧٦م- إلى المجالات الثلاثة التالية: القرائية والمهارات الأساسية، واستمرار التعليم والتطور المهني (المهارات المهنية)، والتعلم الحر والشعبي والمجتمعي (مهارات المواطنة الفاعلة) (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٩، ص١٥).

ومن أبرز هذه الأنماط الجديدة من استراتيجيات وأساليب التعليم والتدريب ما يلي: استراتيجية المحاكاة (Simulation)، واستراتيجية الواقع الافتراضي (Reality Virtual)، واستراتيجية الألعاب التعليمية (Instructional Games)، واستراتيجية الدورات التعليمية (Tutorials)، واستراتيجية الحوار (Dialogue systems)، واستراتيجية حل المشكلات (Problem Solving)، واستراتيجية التدريب والممارسة (Drill and Practice)، واستراتيجية البرامج المتكاملة (Integrated programs) (فرجون، ٢٠١٩، ص ص٩٨-١٠١)، واستراتيجية التفكير النقدي (Critical Thinking)، واستراتيجية التفكير المستقل (Independent Thinking)،

واستراتيجية التفكير الإبداعي (Creative Thinking)، واستراتيجية التعلم مدى الحياة (Lifelong Learning) (Ilori, & Ajagunna, 2020, p.10) .

ولعل من المناسب هنا التأكيد على أن الاستعانة بهذه الأنماط الجديدة من استراتيجيات وأساليب التعليم والتدريب لا تُسهم وحسب في تحقيق أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، إنما تُسهم أيضًا في مواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة وتداعياتها السلبية المختلفة، السابق ذكرها، وذلك على النحو التالي:

- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (القرائية والمهارات الأساسية) في مواجهة العديد من التداعيات، أبرزها: قلة العدالة في توزيع الدخول، والتأثير السلبي على الصناعات والقطاعات الأساسية.
- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (استمرار التعليم والتطور المهني) في مواجهة العديد من التداعيات، أبرزها: تعطل المسارات الوظيفية التقليدية، وتخلف المؤسسات والشركات الصغيرة عن الركب، وتدهور جودة العمل لدى البعض، وتعطل أسواق العمل.
- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (التعلم الحر والشعبي والمجتمعي) في مواجهة العديد من التداعيات- أبرزها: تهديد الأمن السيبراني والقرصنة، والتسبب بالعديد من المعضلات الأخلاقية، وخدمة مصالح النخب الصغيرة القوية.

إضافة إلى ما سبق، تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط الجديدة من استراتيجيات وأساليب التعليم والتدريب في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتأثير الإيجابي فيها، وذلك على النحو التالي:

- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (القرائية والمهارات الأساسية) فيما يلي: توفير وظائف جديدة للكبار، واستبدال أعمالهم اليدوية بأعمال قائمة على المعرفة ومشجعة على الإبداع، وتحسين مستويات المعيشة لديهم.

- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (استمرار التعليم والتطور المهني) فيما يلي: التحسين المستمر لإنتاجية الكبار، وتدريبهم على استخدام تقنيات هذه الثورة في معالجة المشكلات الإنتاجية.
- تُسهم الاستعانة بهذه الأنماط في مجال (التعلم الحر والشعبي والمجتمعي) فيما يلي: تحسين نوعية حياة الكبار، ورفع مستوى استفادتهم في مجالات الرعاية الصحية والخدمات المالية والسلامة العامة والطاقة والمرافق الخدمية، وتحقيقهم الاندماج بين تقنيات هذه الثورة والمجالات الحياتية المختلفة.

من خلال العرض السابق للعلاقة بين سياسات تعلم الكبار وتعليمهم وتطويرها وبين الثورة الصناعية الرابعة، أمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل (١):

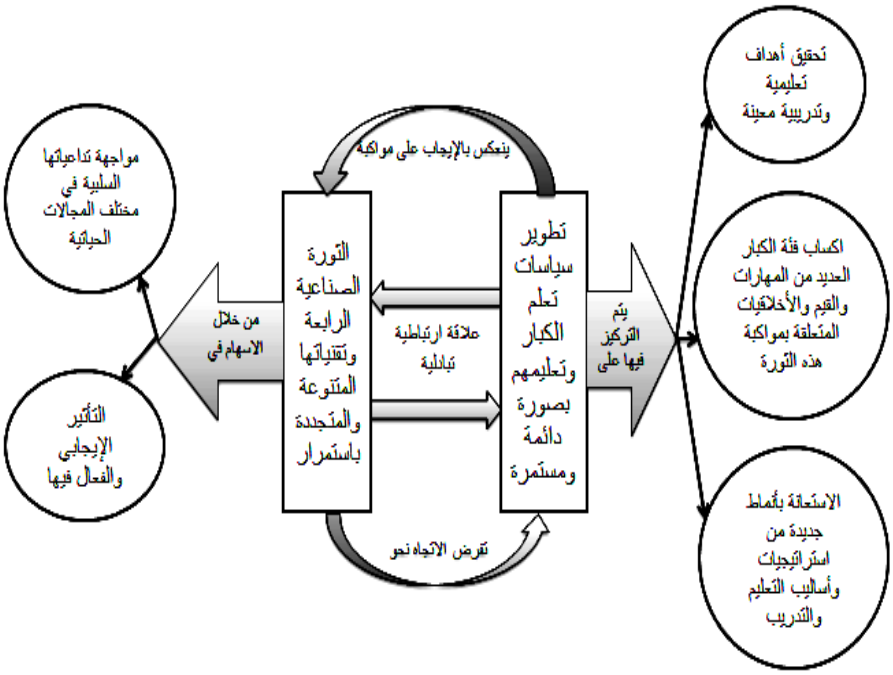

الشكل (١)

ملامح العلاقة بين سياسات تعلم الكبار وتعليمهم وتطويرها وبين الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: من إعداد الباحث.

وباستقراء الشكل السابق، تأكدت العلاقة الوطيدة بين سياسات تعليم الكبار وتعليمهم وتطويرها وبين الثورة الصناعية الرابعة، وهذا ما استدعى اتجاه البحث الحالي نحو دراسة وتحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، وتقييم مدى مساهمتها ومساهمة البرامج المتعلقة بها في مواكبة هذه الثورة، من خلال مواجهة تداعياتها السلبية في مختلف مجالات الحياة، ومن خلال التأثير الإيجابي والفعال في مجرياتها.

المحور الرابع: سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة:

تبين من المحور السابق وجود علاقة وطيدة بين سياسات تعلم الكبار وتعليمهم والثورة الصناعية الرابعة، حيث إن الاهتمام بهذه السياسات كفيل بمواكبة هذه الثورة. وعليه، تناول المحور الحالي تحليلاً لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر؛ لتحديد نقاط القوة والتحديات التي واجهت مواكبتها لهذه الثورة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المحددة؛ للحُكم على مدى اهتمام هذه السياسات بمواكبة هذه الثورة، كما تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية؛ لتحليل واقع مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة. وقد جاء ذلك التحليل على النحو التالي:

أولاً: سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة في ضوء المعايير ومؤشرات القياس المحددة:

اعتمد البحث الحالي على مجموعة من المعايير والمؤشرات المحددة التي مثلت أطرًا مرجعية؛ للحكم على مدى اهتمام هذه السياسات بمواكبة هذه الثورة، وقد تم وضع هذه المعايير ومؤشرات قياسها من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات العلمية ذات الصلة، والاطلاع على بعض الخبرات الأجنبية في هذا المجال. وفيما يلي عرضًا لتحليل هذه السياسات ومدى مواكبتها لهذه الثورة في ضوء المعايير والمؤشرات المحددة التالية:

- **المعيار الأول: وجود رغبة وإرادة وطنية للاهتمام بتعلم الكبار وتعليمهم لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: سن تشريعات وقوانين تُفيد بضرورة الاهتمام بتعلم الكبار وتعليمهم لمواكبة هذه الثورة:**

بالنظر إلى الإطار التشريعي والقانوني لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر، اتضح اهتمام مصر بهذه القضية، وقد برز هذا الاهتمام في سن العديد من التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة بذلك، فعلى سبيل المثال، صدر القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٠م في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية، والذي تم إلغاءه بصدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص١، ص٦)، وصدور اللائحة التنفيذية له بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٥٨) لسنة ٢٠٠٠م (رئاسة مجلس الوزراء، ٦سبتمبر٢٠٠٠، ص١)، كما صدر لاحقًا القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص١).

وقد نصت المادة (١) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م على أن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسئولية قومية وسياسية تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة واتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال، وذلك وفقًا للخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وطبقًا لأحكام هذا القانون، أما المادة (٤) منه، فقد نصت على ما يلي: تنشأ هيئة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التعليم. وتتولى الهيئة وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تقتسم مسئولية تنفيذ هذه الخطط والبرامج في الدولة. وقد

جاءت المادة (٢) منه موضحة المقصود من محو الأمية وتعليم الكبار، فقد تضمنت هذه المادة ما يلي: يقصد بمحو الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي، ويقصد بتعليم الكبار إعطاؤهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص١، ص٢). وقد تم إضافة عبارة «وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في العملية الإنتاجية» إلى هذه المادة عند تعديل بعض أحكام هذا القانون والوارد بالقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص١). وهذا إشارة إلى اهتمام مصر بهذه القضية عبر سنها للتشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لذلك.

والملاحظ أن اهتمام مصر بهذه القضية لم يقتصر على سن القوانين السابق ذكرها، إنما برز اهتمامها أيضًا عبر تضمين الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤م العديد من المواد ذات الصلة بفئة الكبار وبمجالات محو الأمية وتعليم الكبار، فعلى سبيل المثال، تضمن الدستور العديد من المواد التي تهتم بفئة الكبار وبرعايتهم وبتعليمهم وبإعدادهم من مختلف الجوانب الشخصية؛ بما يمكنهم من المشاركة في الحياة العامة، مثل المادة (٨٢) التي نصت على ما يلي: تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوير، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، والمادة (٨٣) التي نصت -في جزء منها- على ما يلي: تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص٢٨)، كما تضمن الدستور أيضًا موادًا عدة تهتم

بمجالات تعلم الكبار وتعليمهم، مثل: التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وتنمية مهارات المواطنة الفاعلة، وبرز ذلك في المادة (٢٠) التي نصت على ما يلي: تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والمادة (٢٥) التي نصت على ما يلي: تلتزم الدول بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة، والمادة (٤٨) التي نصت -في جزء منها- على ما يلي: الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، والمادة (٨٢) السابق ذكرها، وكذلك المادة (٨٧) التي نصت -في جزء منها- على ما يلي: مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص١١، ص١٣، ص١٨، ص٢٨، ص٢٩).

وباستقراء المواد السابق ذكرها، اتضح اهتمام مصر بتعلم الكبار وتعليمهم، إلا أن هذا الاهتمام لم ينصب بصورة مباشرة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، بل انصب بالأساس على مواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وإتاحة الفرصة أمام من مُحيت أميتهم للمشاركة في العملية الإنتاجية، من خلال رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والمهارى والمهني فقط، كما ورد بالمادة (٢) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م وتعديلها الوارد بالقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، والملاحظ بهذه المادة وتعديلها عدم توصيفهما للمتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وعدم ذكرهما صراحة الاحتياجات الرقمية أو التكنولوجية، والملاحظ أيضًا ذكرهما كلمة (المجتمع)، وعدم تحديدهما المقصود به، المجتمع المحلي (المصري) أم الإقليمي (العربي) أم العالمي، ولعل هذا دافع للقارئ لهذه المادة إلى

الاعتقاد بأن المقصود من المجتمع هو المجتمع المصري، وهذا لا يتماشى مع طبيعة الثورة الصناعية الرابعة التي تتعدى حاجز المجتمعات المحلية واحتياجاتها، كما أنه من الملاحظ أيضًا بهذه المادة اقتصار مفهوم تعليم الكبار على الاهتمام برفع المستوى الثقافي والاجتماعي والمهارى والمهني للشخص الذي مُحيت أميته فقط، دون الاهتمام برفع المستوى التكنولوجي أو الرقمي أو الأخلاقي له، رغم أن رفع مستواه بهذه الأبعاد سيمكنه من مواكبة هذه الثورة بالتأثير الإيجابي فيها أو بتلافي تداعياتها السلبية وبخاصة الأخلاقية منها، ودون الاهتمام أيضًا برفع المستوى بهذه الأبعاد لجميع أفراد المجتمع المصري بصفة عامة وأفراد فئة الكبار بصفة خاصة، واقتصار ذلك فقط على من مُحيت أميتهم.

ولعل الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤م، ركز على ضرورة الاهتمام بتعلم الكبار وتعليمهم؛ مواكبة لهذه الثورة، لكن هذا التركيز جاء على استحياء، واقتصر فقط على التأكيد على ضرورة التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، كما ورد بالمادة (٢٥) منه، وربما هذا الأمر هو بمثابة تصحيح للقصور الوارد بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، إلا أن هذا التصحيح غير كافٍ لمواكبة السياسيات الحالية لتعلم الكبار وتعليمهم لهذه الثورة.

- **المؤشر الثاني: إعطاء أولوية لتعلم الكبار وتعليمهم في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية:**

بالرجوع إلى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م، اتضح استهداف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، حيث ورد بالمحور السابع الخاص بالتعليم والتدريب ما يلي: تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء

وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية. وورد بهذا المحور أيضًا ما يلي: وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة: التعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يونيه ٢٠١٦، ص١٣٩).

وباستقراء هذه الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م، اتضح أنه رغم تأكيدها على إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، إلا أن ذلك مقرونًا بالأنواع الثلاثة للتعليم، والمتمثلة في: التعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي، أي أن هذه الرؤية ركزت على المراحل التعليمية الرسمية، ولم تركز على تعلم الكبار وتعليمهم كنظام تعليمي مكمل ومرافق للنظام التعليمي الرسمي، وكنظام تعليمي موجه لجميع الفئات العمرية، حتى ممن هم ليسوا في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم والتخرج منه.

وبالرجوع إلى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠م التي وضعتها وزارة التربية والتعليم -حيث تتبع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وزيرها وفق نص المادة (٤) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م- اتضح أن هناك هدفين لقطاع التعليم قبل الجامعي، أحدهما بعيد المدى، وثانيهما مباشر، حيث ورد بهذه الخطة أن الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة النشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات، وشعور بالمسئولية تجاه الوطن والمواطنين، أما الهدف المباشر له، فتمثل في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من

الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليميًا وعالميًا (أبو النصر، ٢٠١٤م، ص٢)، كما ورد بهذه الخطة أن الهدف العام من برنامج التعليم المجتمعي هو توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (من ٦ إلى ١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ص٨٢).

وباستقراء ما ورد بهذه الخطة -والذي سبق ذكره- اتضح خلوها من أية إشارة إلى اهتمام الوزارة بتعلم الكبار وتعليمهم، رغم تبعية الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لوزير التربية والتعليم، حيث إن كل من الهدف البعيد والمباشر لقطاع التعليم قبل الجامعي قد ركزا على التنمية الشاملة للنشء والطفل، دون ذكر أية مراحل عمرية أخرى، وخاصة فئة الشباب والكبار، كما أن التعليم المجتمعي -وهو أحد مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم- اقتصر على مرحلة الطفولة فقط (الأطفال من سن ٦ حتى ١٤ سنة)، رغم اهتمام دول عدة بتقديم هذا النوع من التعليم لفئات عمرية أخرى كفئة الشباب والكبار من خلال آليات عدة، أبرزها توفير المراكز المجتمعية لتعليم البالغين والشباب.

مما سبق، اتضح ضعف الاهتمام بإدراج تعلم الكبار وتعليمهم كأولوية ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، حيث ركزت هذه الخطط وهذه الاستراتيجيات على مراحل التعليم الرسمية (مرحلة التعليم قبل الجامعي، ومرحلة التعليم العالي)، وعلى التنمية الشاملة للأطفال والنشء وحسب، دون الاهتمام بالتعليم غير الرسمي وبفئة الشباب والكبار، واتضح أيضًا ضعف تكامل خطط واستراتيجيات تعلم الكبار وتعليمهم مع الخطط الاستراتيجية للمراحل التعليمية المختلفة.

- **المؤشر الثالث: تحديد الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تنفيذ أهداف تعلم الكبار وتعليمهم:**

بالرجوع إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، واللائحة التنفيذية له، اتضح تعدد الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تحقيق أهداف وتنفيذ برامج وأنشطة تعلم الكبار وتعليمهم، حيث إن هناك الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تتولى وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تقتسم مسئولية تنفيذ هذه الخطط والبرامج في الدولة، وذلك وفق المادة (٤) من هذا القانون، كما أن هناك فروعًا للهيئة في المحافظات المختلفة، يُناط بها تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التي أقرتها الهيئة، وذلك وفق المادة (٨) من القانون ذاته (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص٢، ص٤).

وقد حددت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأجهزة والمؤسسات الأخرى المعنية بالتعاون مع الهيئة؛ لتحقيق الأهداف التي نص عليها هذا القانون، فقد ورد بالمادة (٢) منها ما يلي: تلتزم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار -في سبيل تحقيق الأهداف التي نص عليها القانون وقرار إنشاء الهيئة- بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية بكل محافظات الجمهورية والهيئات العامة واتحاد الإذاعة والتلفزيون وشركات قطاع الأعمال والقطاع العام والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية وأصحاب الأعمال والقطاع الخاص؛ لتنفيذ ذلك الواجب الوطني، وفقًا للخطة القومية العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كما تلتزم هذه الجهات كل في اختصاصها بالعمل والتعاون لإنجاح وتحقيق الهدف المشار إليه، وذلك بإبرام بروتوكولات مع الهيئة لتنفيذ ما ورد بالمادة السادسة من القانون (رئاسة مجلس الوزراء، ٦سبتمبر٢٠٠٠، ص٣).

وباستقراء المواد السابق ذكرها، اتضح تعدد وتنوع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، لتضم مؤسسات وهيئات رسمية وأخرى غير رسمية، ولتضم أيضًا أفرادًا مثل أصحاب الاعمال، واتضح أيضًا تأكيد هذه المواد على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات والهيئات وهؤلاء الأفراد؛ من أجل النجاح في تحقيق هذه الأهداف.

وبالنظر إلى واقع تطبيق ذلك، اتضح ضعف قيام هذه الأجهزة والمؤسسات والهيئات بأدوارها في تحقيق أهداف تعلم الكبار وتعليمهم؛ لوجود معوقات عدة، وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات والأبحاث العلمية ذلك، فعلى سبيل المثال، خلصت نتائج دراسة (طايع، ٢٠١٧، ص١، ص٤)، السابق الإشارة إليها، إلى مواجهة جميع فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بمختلف محافظات الجمهورية العديد من المعوقات، أبرزها: عدم وجود حصر دقيق وقاعدة بيانات صحيحة للأميين يمكن الاستناد إليها، وإحجام المؤهلات العليا عن العمل بمجال محو الأمية، وعدم وجود سياسة إعلامية منظمة وواضحة على المستوى القومي لمعالجة قضية الأمية بصورة صحيحة، وإحجام وتسرب الدارسين عن فصول محو الأمية؛ بسبب المواسم الزراعية المتنوعة والمختلفة طوال العام، وضعف المشاركة لبعض جهات المجتمع المدني والأحزاب، وضعف دور المشاركة المجتمعية، وتراجع الإشراف والمتابعة من قبل بعض رؤساء اللجان الإشراقية لمحو الأمية، وقلة المهارات الفنية لدى بعض العاملين بالفروع المختلفة، وعدم كفاية البرامج التدريبية لتأهيل العاملين بالهيئة، وانخفاض مستوى تعليم معلمي محو الأمية بالرغم من برامج التنمية المهنية المستمرة لهم؛ لأن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة، وانخفاض العائد المادي لعناصر العملية التعليمية.

وتأكيدًا على ما سبق، خلصت نتائج الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع عدة منظمات، والسابق الإشارة إليها، إلى

افتقاد العمل في هذا المجال في مصر إلى أطر الشراكة، الأمر الذي أدي إلى تعدد الجهات الفاعلة التي تعمل بطريقة مجتزأة، وعدم وجود توافق أبدًا بين أصحاب المصلحة المعنيين، وإذا وُجد فيكون في حدود دنيا، وذلك على الرغم من الاتفاقيات الحالية بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب والقطاع الخاص، وقد خصلت نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى أن القدرة المؤسسية محدودة، وأن أنشطة المراقبة والتقييم تتصف بالمحدودية، وأنه يتم التركيز على التقييم التقويمي في أثناء التدريب وعلى أنشطة المراقبة قصيرة الأجل في ظل نقص البيانات اللازمة التي تركز على الشباب (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة الشباب الدولية، ٢٠١٧، ص٨١).

مما سبق، اتضح ضعف قيام الأجهزة والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تحقيق أهداف تعلم الكبار وتعليمهم بأدوارها، رغم تعددها وتنوعها وارتباطها بمختلف القطاعات المجتمعية؛ نظرًا إلى تدني مستويات التكامل والتعاون والتنسيق والشراكة بينها. وحالة الضعف تلك انعكست بالسلب على مواكبة برامج وأنشطة تعلم الكبار وتعليمهم للثورة الصناعية الرابعة التي تتميز أيضًا بشمولها مختلف القطاعات المجتمعية.

- **المعيار الثاني: الانطلاق من أهداف كبرى عامة وليس من أهداف تفصيلية:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: صياغة أهداف تعلم الكبار وتعليمهم في صورة عامة واضحة:**

بالرجوع إلى القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، اتضح إشارة المادة (٢) منه -بصورة ضمنية غير صريحة- إلى أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، حيث نصت هذه المادة على ما يلي: "يقصد بمحو الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين القراءة والكتابة والحساب للوصول بهم إلى مستوى الإجادة، وفقًا للمعايير التي تضعها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتنسيق مع وزارة التربية

والتعليم. ويقصد بتعليم الكبار إضافة مستويات من المراحل التعليمية تسمح بوصول من مُحيت أميتهم الراغبين في استكمال التعليم إلى مستوى نهاية مرحلة التعليم الأساسي مع إعطائهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهاري والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في العملية الإنتاجية ومواصلة التعليم في مراحله المختلفة" (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص١).

وباستقراء المادة السابق ذكرها، اتضح إمكانية استنباط هدفين عامين لتعلم الكبار وتعليمهم، ارتبط الهدف الأول منهما بمحو الأمية التي تعد أحد مجالات وبرامج تعليم الكبار، بينما ارتبط الهدف الآخر باستمرار التعليم، حيث أمكن صياغة الهدف العام الأول فيما يلي: تعليم المواطنين الأميين القراءة والكتابة والحساب؛ للوصول بهم إلى مستوى الإجادة، وأمكن صياغة الهدف العام الثاني فيما يلي: إضافة مستويات من المراحل التعليمية تسمح بوصول من مُحيت أميتهم الراغبين في استكمال التعليم إلى مستوى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة.

والملاحظ هنا، افتقاد هذه المادة -بل القانون كاملاً- إلى أهداف لتعلم الكبار وتعليمهم، تكون واضحة وقابلة للقياس، والاقتصار فقط على تعريف محو الأمية وتعليم الكبار وتضمينهما بصورة غير مباشرة أهدافًا لمحو الأمية وتعليم الكبار، مبنية بدرجة كبيرة على مجال محو الأمية الذي يُعد أحد مجالات تعلم الكبار وتعليمهم وفق توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م، ومستهدفة بدرجة كبيرة المواطنين الأميين بصفة عامة ومن مُحيت أميتهم ويرغبون في استكمال التعليم بصفة خاصة.

وجدير بالذكر هنا، أن الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار قد وضعت خطة استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ذكرها عاشور عمري -رئيس الجهاز

التنفيذي للهيئة- بورقته البحثية المعنونة: «تعليم الكبار واستشراف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م»، وقد تضمنت هذه الخطة ثلاثة أهداف استراتيجية والعديد من المشروعات الأساسية والفرعية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف؛ من أجل تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، وقد تحددت هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة فيما يلي: سد منابع الأمية، والتحرر من الأمية، وما بعد محو الأمية (عمرى، يناير ٢٠٢٠، ص ص٩٩-١٠٠).

والملاحظ هنا، صياغة الأهداف الثلاثة لهذه الخطة الاستراتيجية في صورة واضحة إلى حد ما، لكنها افتقدت إلى العمومية، حيث ركزت بدرجة كبيرة على أحد مجالات تعليم الكبار وتعليمهم وهو محو الأمية. وهذا الأمر انعكس بالسلب على مواكبة تعلم الكبار وتعليمهم بمجالاته المختلفة للثورة الصناعية الرابعة التي ترتبط بعلاقة وثيقة بهذه المجالات بلا استثناء.

- **المؤشر الثاني: ارتكاز الأهداف على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسة العامة للدولة:**

بالنظر إلى أهداف تعلم الكبار وتعليمهم السابق الإشارة إليها، وبمقارنتها بالمواد (٢٥) و(٨٢) و(٨٣) من الدستور المصري للعام ٢٠١٤م -والسابق الإشارة إليها أيضًا- اتضح ارتكازها على مجموعة من المبادئ الواردة بهذه المواد الدستورية، والتي من أبرزها: التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، واعتبار مشاركة المواطنين في الحياة العامة واجب وطني، وتمكينهم من المشاركة، وإعدادهم للمشاركة الفعالة.

وجدير بالذكر هنا، أن هذه الأهداف ومجموعة المبادئ المستمدة من السياسة العامة للدولة التي ارتكزت عليها غير كافية لمواكبة سياسات ومجالات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر للثورة الصناعية الرابعة، حيث إن هذه الأهداف جزئية، كما أن هذه المبادئ غير كافية.

- **المؤشر الثالث: ارتباط الأهداف واقعيًا بأهداف التنمية المستدامة:**

بالنظر إلى أهداف تعلم الكبار وتعليمهم -السابق الإشارة إليها- ومقارنتها بأهداف التنمية المستدامة الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م-والسابق الإشارة إليها أيضًا- اتضح اقتصار أهداف تعلم الكبار وتعليمهم على محو أمية الأميين وإتاحة الفرصة لمن يرغبون منهم في مواصلة تعليمهم، وتأكيد الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م على ضرورة الاتجاه نحو إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، واقتصار ذلك على مراحل التعليم الرسمي، وهذا بمثابة دليل على اتفاق كل من أهداف تعلم الكبار وتعليمهم وأهداف التنمية المستدامة على توجيه الاهتمام بمحو أمية الأميين وإتاحة التعليم والتدريب فقط لمن هم في سن الالتحاق بالتعليم الرسمي والتخرج منه، واعتبار تعلم الكبار وتعليمهم بمثابة نظام تعليمي متداخل مع النظام التعليمي الرسمي وليس مُكمل ومُرافق له.

وجدير بالذكر هنا، أنه على الرغم من هذا الارتباط الوثيق والتوافق الصريح بين أهداف تعلم الكبار وتعليمهم وأهداف التنمية المستدامة لمصر٢٠٣٠م، إلا أن ذلك ليس كافٍ لمواكبة سياسات ومجالات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر للثورة الصناعية الرابعة، حيث إن هذه الأهداف -كما سبق الإشارة- جزئية وغير متوافقة مع فلسفة التعلم مدى الحياة.

- **المؤشر الرابع: ارتباط الأهداف بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:**

بالنظر إلى أهداف تعلم الكبار وتعليمهم -السابق الإشارة إليها- ومقارنتها بمتطلبات مواكبة الثورة الصناعية الرابعة الواردة بالمحور السابق، اتضح اقتصار هذه الأهداف –بدرجة كبيرة- على تنفيذ مجال واحد من مجالات تعلم الكبار وتعليمهم -والواردة في توصية اليونسكو (RALE)، كما سبق الإشارة- وهو مجال محو

الأمية، وهذا غير كافٍ لمواكبة هذه الثورة، سواء بالتأثير الإيجابي فيها، أو مواجهة تداعياتها السلبية، حيث إن متطلبات مواكبتها لابد وأن تشمل المجالات الرئيسة الثلاثة لتعلم الكبار وتعليمهم، وكذلك البرامج والأنشطة الفرعية المكونة لها.

- **المعيار الثالث: توافر الشمول في مجالاته والتنوع في المستفيدين منه:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: شمول السياسات مختلف مجالات تعلم الكبار وتعليمهم المتضمنة في توصية اليونسكو (RALE):**

اعتمدت توصية اليونسكو (RALE) ثلاثة مجالات رئيسة للتعلم والمهارات ذات الصلة بتعلم الكبار وتعليمهم وهي: مجال القرائية والمهارات الأساسية، ومجال استمرار التعليم والتطور المهني، ومجال التعليم غير النظامي/غير الصفي والتعليم الشعبي والمجتمعي أو ما يُطلق عليه مجال مهارات المواطنة الفاعلة (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٩، ص٢٦).

وبتحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، من خلال تحليل التشريعات والقوانين ذات الصلة، والتي على رأسها الدستور المصري للعام ٢٠١٤م والقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، اتضح -كما سبق الإشارة بالمؤشر الأول من المعيار الأول- اهتمام الدستور بصورة غير مباشرة وغير صريحة بمجالات تعلم الكبار وتعليمهم مثل: التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وتنمية مهارات المواطنة الفاعلة، إلا أن هذين القانونين اهتما فقط بمجال محو الأمية وبخاصة الهجائية.

وقد جاءت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م مغايرة إلى حد كبير لما تضمناه هذان القانونين، حيث نصت المادة (٥) منها على ما يلي: تتضمن البرامج التعليمية الأمور التالية: محو الأمية والتعليم المستمر وتعليم الكبار، والتعليم الثقافي والمهني والديني، والتدريب أثناء العمل لمحو الأمية الوظيفية، ومشاكل

الأسرة والمستهلك والإسراف في الاستهلاك، والتربية الصحية والصحة الإنجابية، والتعليم من أجل التنمية الشاملة، والتعليم الأدبي والفني (رئاسة مجلس الوزراء، ٦سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص٣-٤).

ولإزالة هذا التضارب، كان من الضروري الرجوع إلى واقع تطبيق هذه السياسات، حيث أسفرت نتائج دراسة (رمضان وآخرون، ٢٠١٩، ص٨)، السابق الإشارة إليها، عن أن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة التي توافرت في تشريعات تعليم الكبار بلغت نسبة (٢٧,٣٦٪)، وأن المؤشرات التي لم تتوافر بلغت نسبة (٧٢,٦٤٪)، وأن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة توافرت في محور السياسة التعليمية بنسبة (٤٤,٠٠٪).

ومن المسلم به، أن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة هي بمثابة مؤشر على مدى توافر الشمول في مجالات تعلم الكبار وتعليمهم، فكلما زادت نسبة توافر هذه المؤشرات، كلما دل ذلك على توافر هذا الشمول بدرجة كبيرة، والعكس صحيح. وهذه النتائج دليل على انعكاس حالة التضارب في السياسات على واقع تطبيقها، فقد تم -ولا يزال- الاهتمام بمجال محو الأمية فقط، وإهمال مختلف المجالات، وهذا يُعد مخالفة لتوصية اليونسكو (RALE).

- **المؤشر الثاني: تنوع الفئات العمرية التي توجه إليها هذه السياسات:**

بالنظر إلى التشريعات والقوانين المعبرة عن سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، والسابق الإشارة إليها، اتضح تضمين الدستور المصري العديد من المواد التي تهتم بفئة الكبار وبرعايتهم وبتعليمهم وبإعدادهم من مختلف الجوانب الشخصية، بما يمكنهم من المشاركة في الحياة العامة، مثل المادة (٨٢) والمادة (٨٣)، إلا أن القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م قد حدد في المادتين (٢) و(٣) منه الفئة العمرية وتوصيفها التي تُوجه إليها هذه السياسات، وهي المواطن الأمي الذي يتراوح عمره بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين، حيث نصت المادة (٢) منه

على ما يلي: يقصد بمحو الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين القراءة والكتابة والحساب؛ للوصول بهم إلى مستوى الإجادة .... ويُقصد بتعليم الكبار إضافة مستويات من المراحل التعليمية، تسمح بوصول من مُحيت أميتهم الراغبين في استكمال التعليم إلى مستوى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، كما نصت المادة (٣) منه على ما يلي: يلزم بمحو أميته كل مواطن يتراوح عمره بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين غير المقيد بأية مدرسة، ولا يجيد القراءة والكتابة والحساب (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص١). أي أنه تم تقييد الفئة العمرية المستفيدة من مجالات تعلم الكبار وتعليمهم -وعلى وجه الخصوص مجال محو الأمية-في هذا القانون، رغم عدم تقييدها بالدستور المصري، إلا أن هذا القانون هو المؤثر الفعلي على أرض الواقع، حيث إن القانون يتضمن النصوص القابلة للتطبيق.

وتأكيدًا على استهداف سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر هذه الفئة العمرية وانعكاس ذلك على أرض الواقع، أسفرت نتائج دراسة أجراها (رمضان وآخرون، ٢٠١٨، ص٢) تحت إشراف الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار؛ بهدف تقويم التجربة المصرية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في ضوء التجارب العربية والدولية الناجحة، عن تحقيق التجربة المصرية لبعض المؤشرات العالمية والتي تتمثل في نقاط قوة عديدة، منها: زيادة عدد المتحررين من الأمية سنويًا، وتركيز برنامج تعليم الكبار على الفتيات والنساء، وتصميم المناهج وفق طبيعة الدارسين، وإتاحة فرص لمواصلة المتحررين من الأمية للدراسة.

ولاشك أن ما سبق عرضه، هو بمثابة مؤشر على تقييد الفئة العمرية التي توجه إليها سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، وهذا التقييد انعكس على أرض الواقع عند تنفيذ برامج وأنشطة محو الأمية، الأمر الذي انعكس بالسلب على مواكبة هذه السياسات للثورة الصناعية الرابعة، حيث إن مواكبتها تحتاج إلى تنويع الفئات العمرية المستفيدة من هذه السياسات، وتنويع مجالات تعلم الكبار وتعليمهم المقدمة

إليهم، وعدم الاقتصار فقط على مجال محو الأمية ومواصلة التعليم لمن مُحيت أميتهم.

- **المعيار الرابع: اشتمال السياسات على آليات محددة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: تضمين السياسات ما يفيد بضرورة امتلاك الأفراد الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة:**

بالنظر إلى التشريعات والقوانين المعبرة عن سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، والسابق الإشارة إليها، اتضح ضعف تأكيدها على ضرورة امتلاك الأفراد الكبار هذه المهارات، حيث لم يتم ذكر مصطلح الثورة الصناعية الرابعة أو تقنياتها في أي من هذه التشريعات والقوانين. واقتصر الأمر وحسب على التأكيد على ضرورة محو الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، حيث نصت المادة (٢٥) من الدستور على ما يلي :"تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص١٣)، وهذا ليس كافيًا لامتلاك الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة.

وبالنظر إلى واقع تطبيق هذه المادة، وإن كان التطبيق قد تم من منظور مغاير إلى حد كبير لما هو مذكور بها، خلصت نتائج دراسة (نافع وآخرون، ٢٠١٩، ص٢، ص٤)، السابق الإشارة إليها، إلى أن هناك معوقات لتطبيق وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في مجال محو الأمية، أمكن إجمالها فيما يلي: ضعف التجهيزات التكنولوجية اللازمة لذلك، وقلة الحوافز المقدمة الدارسين والمعلمين، وقد خصلت نتائجها أيضًا إلى أن أبرز متطلبات التوظيف الجيد للتكنولوجيا الرقمية في هذا المجال ما يلي: توفير الهيئة بالتعاون مع محافظة الشرقية ومؤسسات المجتمع

المدني الفصول المناسبة، وتدريب الأميين على استخدام التليفونات الذكية في محو الأمية، وتشجيع الهيئة وفروعها للمعلمين على الاشتراك والانتظام في دورات إعداد وتدريب المعلمين للتعامل مع التكنولوجيا الذكية في مجال تعلم الكبار وتعليمهم، وتوفير المسئولين البرامج والتطبيقات التكنولوجية اللازمة لمحو الأمية.

ولاشك أن ما سبق عرضه من نتائج لهذه الدراسة، سواء فيما يخص معوقات توظيف التكنولوجيا الرقمية في مجال محو الأمية أو متطلبات التوظيف الجيد لها، هو بمثابة مؤشر على وجود فجوة بين سياسات ومجالات تعلم الكبار وتعليمهم والثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها المختلفة التي تعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية، وربما يعود ذلك بدرجة كبيرة إلى خلو القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م المعنيين بالأساس بتعلم الكبار وتعليمهم مما يُفيد بضرورة امتلاك الأفراد الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة، وخلوهما من آليات اكسابهم هذه المهارات، والتي يمكن أن يتوفر الحد الأدنى منها من خلال محو الأمية الرقمية لهم، والاهتمام بتوفير التعليم غير النظامي لهم.

- **المؤشر الثاني: تضمين السياسات ما من شأنه إكساب الأفراد الكبار قيم وأخلاقيات التعامل مع سلبيات هذه الثورة:**

بالنظر إلى التشريعات والقوانين المعبرة عن هذه السياسات، والسابق الإشارة إليها، اتضح خلوها من ما من شأنه إكساب الأفراد الكبار قيم وأخلاقيات التعامل مع سلبيات هذه الثورة، بل خلوها من الإشارة صراحة إلى هذه الثورة، كقضية فرضت نفسها على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية، ولها تداعياتها الإيجابية والسلبية على مختلف مجالات الحياة.

- **المعيار الخامس: تحقيق الشراكة مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: تشجيع المشاركة المجتمعية في وضع السياسات وتنفيذها وتقويمها:**

بالنظر إلى التشريعات والقوانين المعبرة عن هذه السياسات، والسابق الإشارة إليها، اتضح تشجيعها المشاركة المجتمعية في وضع هذه السياسات وتنفيذها وتقويمها بصورة ما، حيث نصت المادة (١) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م على ما يلي: "محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسئولية قومية وسياسية تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة واتحاد الإذاعة والتلفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال، وذلك وفقًا للخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وطبقًا لأحكام هذا القانون" (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص١)، كما نصت المادة (٤) من القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م على ما يلي: "تتولى الهيئة بالتنسيق مع المحافظين والجهات المعنية الأخرى وضع الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد مراحل تنفيذها والموارد المالية المطلوبة لكل جهة وفقًا للدور المحدد لها، كما تتولى الهيئة متابعة تنفيذ الخطة بمعرفة المحافظات والجهات المشاركة وفقًا للقواعد والمعايير التي يضعها مجلس الإدارة، وتلتزم الهيئة بالإعلان عن نتائج تنفيذ الخطة ضمن تقرير سنوي عن حالة الأمية والتسرب من التعليم على أن يتم عرضه على المجالس النيابية. ويكون لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة كافة الصلاحيات المالية والإدارية لتيسير العمل وضمان استقلال الهيئة في تنفيذ مهامها" (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص٢).

وبالنظر إلى واقع تطبيق هاتين المادتين، أشارت نتائج الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع عدة منظمات -السابق

ذكرها- إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة بمصر في صياغة السياسات المتعلقة بتعليم المهارات الحياتية والمواطنة، وتحددت هذه المؤسسات فيما يلي: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الرياضة، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الصحة، كما شاركت وكالات الأمم المتحدة أيضًا في ذلك، وأشارت نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى أن هذه المشاركة لا تزال متواضعة، حيث اقتصرت المشاركة -في معظم الأحيان- على معالجة أهداف مؤسساتية محددة ضمن استراتيجيات وخطط، مع إيلاء تركيز أقل على مسألة إدراجها في أطر السياسات الوطنية (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة الشباب الدولية، ٢٠١٧، ص ص٦٠-٦١).

- **المؤشر الثاني: تضمين السياسات مجموعة من المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركة المجتمعية:**

باستقراء المادة (٤) من القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م، السابق ذكرها، اتضح تضمينها ما يُفيد بوجود مجموعة من القواعد والمعايير التي يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لمتابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، أما بخصوص وضع الخطة وتحديد مراحل تنفيذها والموارد المالية المطلوبة لكل جهة، فلم تتضمن المادة ما يُشير إلى وجود مجموعة من المعايير التي تحكمها، وتضمنت فقط ما يُشير إلى ضرورة وجود تنسيق بين الهيئة والمحافظين والجهات المعنية الأخرى.

وتأكيدًا على ذلك، نصت المادة (٧) من هذا القانون على ما يلي: مع مراعاة حكم (الفقرة الثانية من المادة الرابعة) تتولى الهيئة المسئولية التنظيمية والفنية والرقابية التي يتطلبها العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار في مجالاته المختلفة طبقًا لأحكام هذا القانون (رئاسة الجمهورية، ١٤يونيه٢٠٠٩، ص٢)، حيث اتضح من هذه المادة انفراد الهيئة بتنظيم العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار في مراحله

وأبعاده المختلفة، وربما ساهم ذلك في قلة وجود المعايير التي تُحدد طبيعة ونوعية المشاركة المجتمعية في هذا الشأن.

- **المعيار السادس: وضوح سياسات التمويل وصلاحيتها:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: إدراج برامج تعلم الكبار وتعليمهم على قائمة أولويات الإنفاق الحكومي على التعليم:**

بالرجوع إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، اتضح تخصيص اعتمادات مالية من الموازنة العامة للدولة للوزارات والمصالح المعنية بتنفيذ مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، حيث ورد بجزء من المادة (١٢) ما يلي: يُخصص لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار الموارد الآتية: (منها) ما يُدرج من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة للوزارات والمصالح (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص٥)، وهذا يتفق مع ما جاء بالدستور، حيث نصت المادة (١٩) -في جزء منها- على ما يلي: وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤٪) من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص١١)

ورغم أن هذه المادة لم تتطرق بصورة صريحة إلى تعلم الكبار وتعليمهم، إلا أنه بحكم تبعية هذا النمط من التعليم إلى وزارة التربية والتعليم ووزيرها، كما ورد بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، فهي تؤكد على تخصيص الدولة اعتمادات مالية له -وإن لم تُذكر النسبة- من الموازنة العامة.

وجدير بالذكر هنا، أن الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار تُوجه بصورة رئيسة وكلية نحو الإنفاق على

مجال محو الأمية، دون تخصيص نسبة للإنفاق على المجالات الأخرى لتعلم الكبار وتعليمهم.

وقد أكد ما سبق نتائج دراسة (رمضان وآخرون، ٢٠١٩، ص٨)، السابق الإشارة إليها، والتي أشارت إلى أن مؤشرات فلسفة التعلم مدى الحياة توافرت في محور التمويل بنسبة (٢١,٤٢٪)، وهذه نسبة منخفضة إلى حد ما.

- **المؤشر الثاني: تنويع موارد التمويل ومجالات الإنفاق:**

بالرجوع إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، اتضح تعدد موارد تمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، وذلك وفقًا للمادة (١٢) منه، حيث نصت -في جزء منها-على ما يلي: يخصص لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار الموارد الآتية (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص٥):

- ما يُدرج من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة للوزارات والمصالح.
- ما تُخصصه الجهات المعنية الأخرى من مبالغ؛ لتنفيذ هذه المشروعات ودعمها، وفقًا للخطة التي تقررها الهيئة.
- ما يتقرر تخصيصه من إعانات لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار في مختلف المحافظات من حصيلة الهبات والتبرعات والمعونات التي تقبلها الهيئة.
- حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق هذا القانون.

ورغم تأكيد هذه المادة على أن هذه المخصصات المالية لتمويل مختلف مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، إلا أن الهيئة تنفق أغلبها -إن لم يكن جميعها- على مشروعات محو الأمية وحسب.

وفي هذا الصدد، أشار عاشور عمري -رئيس الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- في اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس النواب يوم الاثنين الموافق ٢٥ فبراير ٢٠١٩م إلى أن إجمالي ميزانية الهيئة في الفترة الماضية-الفترة السابقة لهذا الاجتماع- بلغت ٣٠٠ مليون جنيه، تم صرفها على النشاط التعليمي وأبواب الأجور

والمكافآت، وأنها بالكاد كانت كافية، ولم يتبق منها شيء لخطة ترويج إعلامية أو للتواجد بالشارع (حسين، ٢٥فبراير٢٠١٩).

- **المؤشر الثالث: توفير الشفافية المالية، وتحقيق الرقابة الخارجية على الإنفاق على البرامج:**

بالرجوع إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، اتضح نص جزء من المادة (١٢) -السابق الإشارة إليها- والخاصة بتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، على ما يلي: "وتودع حصيلة هذه الموارد في صندوق خاص وحسابات خاصة محلية للصرف منها في أغراض محو الأمية وتعليم الكبار، ويرحل فائض هذه الحصيلة من عام إلى آخر. ويُحدد مجلس إدارة الهيئة بالاتفاق مع وزير المالية، القواعد المنظمة لهذا الصندوق ولهذه الحسابات وأوجه وقواعد الصرف منها وضبطها والإشراف عليها" (رئاسة الجمهورية، ١٤مارس١٩٩١، ص٥).

وباستقراء المادة السابق ذكرها، اتضح قلة اهتمام هذه السياسات بتوفير الشفافية المالية، حيث تُودع حصيلة هذه الموارد المالية في صندوق خاص وحسابات خاصة، وهي غير خاضعة للرقابة الخارجية من قبل المجالس النيابية والتشريعية، وتقتصر الرقابة عليها وحسب على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة الهيئة ووزير المالية.

- **المعيار السابع: تقييم ومتابعة السياسات:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: توافر أدوات فعالة لتقييم ومتابعة السياسات:**

بالرجوع إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م واللائحة التنفيذية له، اتضح تأكيدهما على ضرورة وضع نظام لمتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي للخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، حيث نصت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية -في جزء منها- على ما يلي: يُمارس الجهاز التنفيذي للهيئة الصلاحيات والاختصاصات التي تتضمنها قرارات مجلس إدارة الهيئة واللوائح المعمول بها في هذا الشأن، وله على

الأخص: تقييم العمل في تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار والعمل على تقويم مسار الحملة لتحقيق الهدف، كما نصت المادة (٢٠) -في جزء منها- على ما يلي: يتولى المجلس التنفيذي في نطاق المحافظة القيام بالمسئوليات الآتية: وضع نظام لمتابعة تنفيذ البرنامج وتقدمه وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعترض عمليات التنفيذ، والعمل على تقويم مسار الحملة لتحقيق الهدف (رئاسة مجلس الوزراء، ٦سبتمبر ٢٠٠٠، ص٥، ص٧، ص٩).

وباستقراء المادتين السابق ذكرهما، اتضح اقتصار عمليتي تقييم ومتابعة هذه السياسات وحسب على تقييم عملية تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتقويم مسارها، وهذا الأمر يقع تحت بند تنفيذ السياسات، وفي مجال واحد وهو محو الأمية، أما وضع السياسات وتقويمها، فلم تتضمن التشريعات والقوانين ما يُشير إلى ضرورة الاهتمام بتقييمها ومتابعتها وتنفيذها في ضوء توصية اليونسكو (RALE) التي تؤكد على تعدد مجالات تعلم الكبار وتعليمهم، وشمولها ثلاثة مجالات كما سبق الإشارة، وهذا أفضى إلى عدم توافر أدوات فعالة لعمليتي التقييم والمتابعة لهذه السياسات.

- **المؤشر الثاني: استمرارية تقييم السياسات:**

باستقراء التشريعات والقوانين المنظمة لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر، اتضح خلوها من أية مواد تؤكد ضرورة استمرارية تقييم سياساته، وهذه نتيجة واقعية لما سبق الإشارة إليه، وهو عدم توافر أدوات فعالة لتقييم ومتابعه سياساته، ولعل استمرار العمل بالقانون رقم (٨) لسنه ١٩٩١م حتى الآن، رغم الحاجة الملحة إلى تغييره؛ مواجهة للتغيرات المعاصرة، وعلى رأسها الثورة الصناعية الرابعة، لهو خير دليل على غياب التقييم المستمر لهذه السياسات.

ثانيًا: واقع مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر للثورة الصناعية الرابعة في ضوء المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية:

تطلب تحليل واقع تطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة تحليل واقع الاهتمام بمجالاته وبرامجه، وتحليل مدى تحقيقها لأهدافه، إلا أن تحقيق ذلك يواجه بصعوبة، وهي عدم وجود تقرير أو مؤشر يهتم بتقييم مدى تنفيذ برامج تعلم الكبار وتعليمهم بدول العالم المختلفة، ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة لها. ولعل السبب في ذلك هو تنوع وتعدد سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ نظرًا لتنوع مجالاته وبرامجه، وكذلك اختلاف هذه السياسات من دولة لأخرى، وعدم إجماع دول العالم المختلفة على الملامح الرئيسة لها رغم المحاولات العديدة التي تبذلها منظمة اليونسكو في ذلك الشأن، والتي كان آخرها تحديد المجالات الرئيسة الثلاثة لهذا التعليم، والواردة بتوصيتها (RALE)، السابق الإشارة إليها، ولعل السبب في ذلك أيضًا هو محدودية البيانات والمعلومات المتوفرة عن تعلم الكبار وتعليمهم حول العالم.

وتأكيدًا على ذلك، ورد بالتقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم ما يلي: لقد شهد العقد الماضي تحسينات واسعة النطاق في عملية جمع المعلومات عن المشاركة في برامج تعلم الكبار وتعليمهم. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك عدة تحديات قائمة، أبرزها: عدم توافر المعلومات الكافية -بل وعدم توافر المعلومات أصلاً في بعض الأحيان- حول مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم، ومجالات إطار عمل بيليم (BFA) (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٩، ص٩٩)، القائم على فلسفة التعلم مدى الحياة.

مما سبق، أمكن القول أن مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم للثورة الصناعية الرابعة يتطلب الاهتمام بالمجالات الرئيسة الثلاثة له من ناحية، والتركيز على إكساب الأفراد الكبار المعارف والمهارات والقيم والأخلاقيات المرتبطة بهذه الثورة من ناحية أخرى. وبخصوص النقطة الأخيرة، والخاصة بإكساب الأفراد الكبار المعارف

والمهارات والقيم والأخلاقيات المرتبطة بهذه الثورة، فقد ثبت من خلال تحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر -في الجزء السابق من هذا البحث- إغفال تحقيق ذلك، حيث لم يرد أية إشارة بهذه السياسات بخصوص هذه الثورة وعلاقتها بتعلم الكبار وتعليمهم، واقتصر الأمر فقط على ذكر مصطلح محو الأمية الرقمية بالدستور المصري.

وعليه، ركز البحث الحالي –في الجزء التالي- على النقطة الأولى، وهي تحليل واقع الاهتمام بالمجالات الرئيسة الثلاثة لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر في ضوء المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، وذلك على النحو التالي:

١- مجال القرائية والمهارات الأساسية:

بالاطلاع على أبرز المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، تبين تضمينها العديد من الركائز والمؤشرات ذات الصلة بمجال القرائية وامتلاك المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب والتعامل في الحياة اليومية، والتي يمكن الاستفادة منها في تحليل واقع مصر في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

- ورد بتقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩م « The Global Competitiveness Report 2019» احتلال مصر المرتبة (٩٩) عالميًا من إجمالي (١٤١) دولة في الركيزة الخاصة بالمهارات، والمرتبة (١٣٣) في المؤشر الفرعي الخاص بمهارات الخريجين (World Economic Forum, 2019, p.200).
- ورد بمؤشر الابتكار العالمي للعام ٢٠٢٠م « Global Innovation Index 2020» احتلال مصر المرتبة (٩٦) عالميًا من إجمالي (١٣١) دولة في المؤشر الفرعي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة (٨١) بمؤشر الوصول إلى هذه التكنولوجيا، والمرتبة (١٠٠) بمؤشر استخدامها (Cornell University, INSEAD, & WIPO, 2020, p.249).

- ورد بتقرير الحراك الاجتماعي العالمي للعام ٢٠٢٠م احتلال مصر المرتبة (٧٠) عالميًا من إجمالي (٨٢) دولة في الركيزة الخاصة بالوصول إلى التعليم، والمرتبة (٣٤) في المؤشر الفرعي الخاص بالمهارات الرقمية بين السكان النشطين(World Economic Forum, Jan 2020, p.80, p.81).
- ورد بمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢٠م احتلال مصر المرتبة (٨٦) عالميًا من إجمالي (١٣٨) دولة بمؤشر التنافسية المعرفية، والمرتبة (٩٣) بمؤشر القرائية (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٢٠، ص١، ص٣).
- ورد بالكتاب الإحصائي السنوي للعام ٢٠٢٠م في إصداره رقم (١١١) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض نسبة الأمية بين المصريين البالغين (١٠) سنوات فأكثر -وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام ٢٠٠٦م والعام ٢٠١٧م- من (٢٩,٦٪) في العام ٢٠٠٦م إلى (٢٥,٨٪) في العام ٢٠١٧م بفارق مقداره (٣,٨٪) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يناير٢٠٢١، ص٢٨). ورغم هذا الانخفاض، إلا أن نسبته ضعيفة إذا ما قورنت بالجهود المبذولة في هذا المجال، والتي تعرضها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بصورة دورية.

من العرض السابق، اتضح احتلال مصر مراتب متأخرة -إلى حد ما- في هذه الركائز والمؤشرات، وهذا مؤشر على ضعف اهتمام مصر بمجال القرائية والمهارات الأساسية، سواء على مستوى التطبيق أو مستوى السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومجالاته وبرامجه المتنوعة للثورة الصناعية الرابعة.

٢- مجال استمرار التعليم والتطور المهني:

بالإطلاع على أبرز المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، تبين أيضًا تضمينها العديد من الركائز والمؤشرات ذات الصلة بمجال استمرار التعليم

والتطور المهني، والتي يمكن الاستفادة منها في تحليل واقع مصر في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

- ورد بتقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المراتب (٩٩)، و(٩٩)، و(٩٨)، و(٩٩) عالميًا من إجمالي (١٤١) دولة في المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من القوى العاملة الحالية، ومهارات القوى العاملة الحالية، والقوى العاملة المستقبلية، ومهارات القوى العاملة المستقبلية، على التوالي (World Economic Forum, 2019, p.200).
- ورد بتقرير الحراك الاجتماعي العالمي للعام ٢٠٢٠م احتلال مصر المرتبة (٨٠) عالميًا من إجمالي (٨٢) دولة في المؤشر الفرعي الخاص بجودة التدريب المهني، والمرتبة (٧٨) في الركيزة الخاصة بالتعلم مدى الحياة World Economic Forum, Jan 2020, p.80, p.81).
- ورد بمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢٠م احتلال مصر المرتبة (٨٠) عالميًا من إجمالي (١٣٨) دولة بالمؤشر الفرعي الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني، واحتلالها المرتبتين (٩٦)، و(٥٦) بالمؤشرين تحت الفرعيين المكونين لهذا المؤشر الفرعي والمتعلقين بالتكوين والتدريب المهني، وسمات سوق العمل على التوالي، كما ورد احتلالها المراتب (١٠٢)، و(٧٣)، و(١٠٠)، و(٦٨)، و(٨٠)، و(٥٣)، و(٨٤)، و(٨٣)، و(٢٠)، و(٧٣) في المؤشرات المكونة لهذين المؤشرين تحت الفرعيين، وهي: التدريب المستمر، ومستوى تدريب العاملين، وإتاحة خدمات التدريب المتخصص، والشركات التي تقدم التدريب المهني النظامي، وبنية التعليم التقني، ومؤهلات القوى العاملة ورأس المال البشري، وضعف الأخلاقيات المهنية في أوساط القوى العاملة، وسهولة العثور على قوى عاملة مهارة، وعدد التقنيين لكل ألف نسمة من القوى العاملة، وبنية سوق العمل، على التوالي. وورد أيضًا بهذا المؤشر احتلال مصر المرتبة (٤٣)

بمؤشر العمالة الماهرة، والمرتبة (٩١) بمؤشر الشباب غير الموظفين أو العاطلين عن العمل أو خارج التعليم والتدريب (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص١-٣).

- ورد بمؤشر ريادة الأعمال العالمي للعام ٢٠١٩م « Global Entrepreneurship Index 2019» احتلال مصر المرتبة (٨١) عالميًا من إجمالي (١٣٧) دولة بهذا المؤشر، والمرتبة (١١٥) بالمؤشر الفرعي الخاص بمواقف ريادة الأعمال، والمرتبة (٧٢) بالمؤشر الفرعي الخاص بقدرات ريادة الأعمال، والمرتبة (٥٩) بالمؤشر الفرعي الخاص بطموحات ريادة الأعمال (Ács, Szerb, Lafuente,& Márkus, 2019, p.51, p.52).
- ورد بالنشرة السنوية لإحصاءات التعليم والتدريب بالمؤسسات التدريبية التابعة للقطاعين الحكومي والخاص للعام ٢٠١٩/٢٠١٨م بيانًا بمعدلات التغير في أعداد المؤسسات التدريبية والدارسين والخريجين بالقطاع الحكومي وفي أعداد مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي بالقطاع الخاص خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧م و٢٠١٩/٢٠١٨م. وقد تضمن الجدول (١) معدلات هذا التغير.

جدول (١)

معدلات التغير في أعداد المؤسسات التدريبية والدارسين والخريجين بالقطاع الحكومي وفي أعداد مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي بالقطاع الخاص خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧م و٢٠١٩/٢٠١٨م

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧ م	٢٠١٩/٢٠١٨م	معدل التغير (٪)
مؤشرات القطاع الحكومي			
إجمالي عدد المؤسسات التدريبية	٤٧٨	٤٨٦	+١,٧
- التعليم المنهجي (•)	٢٨٢	٢٨٢	٠,٠
- التعليم غير المنهجي (••)	١٩٦	٢٠٤	+٤,١

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧ م	٢٠١٩/٢٠١٨م	معدل التغير (٪)
إجمالي عدد الدارسين	٣٢٤٣٩٧	٣١٧٨٣٠	٢,٠-
- التعليم المنهجي	٧٨٠٥٥	١٠٧٦٢٢	٣٧,٩+
- التعليم غير المنهجي	٢٤٦٣٤٢	٢١٠٢٠٨	١٤,٧-
إجمالي عدد الخريجين	٢٦٩٢٥٥	٢٣٦٨٥٠	١٢,٠-
- التعليم المنهجي	٢٤٧١٥	٢٨٢٢٧	١٤,٢+
- التعليم غير المنهجي	٢٤٤٥٤٠	٢٠٨٦٢٣	١٤,٧-
مؤشرات القطاع الخاص (مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي)			
إجمالي عدد مراكز التدريب المهني	١٠٩	١٢١	١١,٠+
- التعليم المنهجي	١٢	٩	٢٥,٠-
- التعليم غير المنهجي	٩٧	١١٢	١٥,٥+

(•) التعليم المنهجي: يشمل المدارس والمعاهد التي تتبع أسلوب التعليم النظامي كما هو متبع بالمدارس والمعاهد التابعة لوزارات التعليم والأزهر، وتمنح شهادة دراسية.
(••) التعليم غير المنهجي: يشمل مراكز التدريب التي تتبع أسلوب الدورات التدريبية ولا تمنح شهادات دراسية، وتكون مدة الدراسة بها أقل من سنة دراسية، ويكون الهدف منها: رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين، أو تأهيلهم لشغل الوظائف الإشرافية أو القيادية، أو التدريب على عمل جديد أو مهنة جديدة.

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس٢٠٢٠، ص١، ص٢، ص٥).

وباستقراء الجدول السابق، اتضح ما يلي:

- ارتفاع إجمالي عدد المؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الارتفاع) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعددها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (+١,٧٪)، ورافق هذا الارتفاع ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي التي تتبع أسلوب التعليم غير المنهجي، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الارتفاع) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعدها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (+٤,١٪)، ورافق هذا الارتفاع أيضًا ثبات عدد المؤسسات التدريبية التي تتبع أسلوب التعليم المنهجي.

- رغم ارتفاع إجمالي عدد المؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي، إلا أن إجمالي عدد الدارسين بها قد انخفض خلال هذين العامين، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الانخفاض) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعددها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (-٢,٠٪)، كما انخفض إجمالي عدد خريجيها، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الانخفاض) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعددها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (-١٢,٠٪)، وهي نسبة كبيرة.
- انخفاض عدد الدارسين وعدد الخريجين بالمؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي التي تتبع أسلوب التعليم غير المنهجي، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الانخفاض) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعددها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (-١٤,٧٪) و(-١٤,٧٪) على التوالي. وهذا الانخفاض يتعارض مع الارتفاع الذي حدث في عدد المؤسسات التدريبية التي اتبعت هذا الأسلوب خلال ٢٠١٨/ ٢٠١٩م مقارنة بالعام ٢٠١٨/٢٠١٧م.
- ارتفاع إجمالي عدد مراكز التدريب المهني بالقطاع الخاص، حيث بلغ معدل التغير (نسبة الارتفاع) في عددها في عام ٢٠١٩/٢٠١٨م قياسًا بعددها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م نحو (+١١,٠٪)، ورافق هذا الارتفاع ارتفاع عدد مراكز التدريب المهني التي تتبع أسلوب التعليم غير المنهجي بمعدل تغير (نسبة ارتفاع) مقداره (+١٥,٥٪)، وانخفاض عدد مراكز التدريب المهني التي تتبع أسلوب التعليم المنهجي بمعدل تغير (نسبة انخفاض) مقداره (-٢٥,٠٪).
- وبمقارنة معدل التغير أو نسبة الارتفاع الخاصة بإجمالي عدد المؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي (والتي بلغت +١,٧٪) بمعدل التغير أو نسبة الارتفاع الخاصة بإجمالي عدد مراكز التدريب المهني بالقطاع الخاص (والتي بلغت +١١,٠٪) للعامين ٢٠١٨/٢٠١٧م و٢٠١٩/٢٠١٨م، اتضح وجود فارق كبير بينهما -إلى حد ما- مقداره (+٩,٣٪) لصالح مراكز التدريب المهني

بالقطاع الخاص. وهذا إن دل، فإنما دل على الوعي والاهتمام المتزايد من قبل القطاع الخاص بتدريب العاملين به؛ لرفع الكفاية الإنتاجية لهم، ومن ثم زيادة إنتاجية مؤسساته.

وإجمالاً، أمكن القول أن هناك حالة من الاهتمام الضعيف بزيادة عدد المؤسسات التدريبية بالقطاع الحكومي وأعداد مراكز التدريب المهني بالقطاع الخاص، وقد صاحب هذا الاهتمام الضعيف انخفاض إجمالي عدد الدارسين وإجمالي عدد الخريجين. وهذا الأمر أمكن اعتباره دليل واضح على ضعف الجهود المبذولة في مصر في مجال استمرار التعليم والتطور المهني.

ومن العرض السابق، اتضح احتلال مصر مراتب متأخرة -إلى حد ما- في الركائز والمؤشرات ذات الصلة بهذا المجال، وهذا مؤشر أيضًا على ضعف اهتمام مصر به، سواء على مستوى التطبيق أو مستوى السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومجالاته وبرامجه المتنوعة للثورة الصناعية الرابعة.

٣- مجال التعليم غير النظامي/ غير الصفي، والتعليم الشعبي والمجتمعي (مهارات المواطنة الفاعلة):

بالإطلاع على أبرز المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، تبين أيضًا تضمينها العديد من الركائز والمؤشرات ذات الصلة بمجال مهارات المواطنة الفاعلة، والتي أمكن الاستفادة منها في تحليل واقع مصر في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

- ورد بتقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (١٣٧) عالميًا من إجمالي (١٤١) دولة في المؤشر الفرعي الخاص برأس المال الاجتماعي (World Economic Forum, 2019, p.199). وقد خلصت نتائج العديد من نتائج الدراسات والأبحاث والتقارير العلمية إلى وجود علاقة بين

تنمية رأس المال الاجتماعي للأفراد وامتلاكهم مهارات المواطنة الفاعلة. وحول علاقة تعليم الكبار بتنمية رأس المال الإجتماعي بوجه عام، أشار تقرير «ضرورة وطنية دائمة.. تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة لبريطانيا في القرن الحادي والعشرين» « ...A Permanent National Necessity Adult Education and Lifelong Learning for 21st Century Britain » الصادر عن اللجنة المئوية لتعليم الكبار بالمملكة المتحدة إلى أن تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة يعنيان أكثر بكثير من مجرد اكتساب المهارات، وأكد ذلك التقرير على أن التقرير الصادر عام ١٩١٩م- من نفس هذه السلسلة- أشار إلى أن الطلب على تعليم الكبار ينشأ من رغبة الأفراد في الحصول على فرص كافية؛ للتعبير عن الذات، وتنمية سلطاتهم ومصالحهم الشخصية، وهو ما يُطلق عليه الآن رأس المال الاجتماعي والثقافي (The Centenary Commission on Adult Education, 2019, p.6).

- ورد بالتقرير العالمي لرصد التعليم للعام ٢٠٢٠م، السابق الإشارة إليه، ما يلي (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص٣٧٠، ص٣٧٤، ص٣٩٠، ص٣٩٤):
  - انخفاض النسبة المئوية للمشاركة في تعليم وتدريب البالغين بمصر في العام ٢٠١٨م (حيث بلغت ١٪) عن المعدل المرجح لمجموعة البلدان عالية الدخل (حيث بلغ ٤٨٪)، أي بفارق مقداره (٤٧٪).
  - مساهمة كل من السياسات والأطر التعليمية، وتدريب البالغين أثناء الخدمة بمصر بدرجة متوسطة في تعميم التعليم على المواطنة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومساهمة كل من المناهج الدراسية وتقييم الطلاب في ذلك بدرجة مرتفعة، وذلك في ضوء تقديرات العام ٢٠١٧م.
  - انخفاض النسبة المئوية للمدارس التي تقدم تثقيفًا قائمًا على المهارات الحياتية حول فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بمصر في العام

٢٠١٨م (حيث بلغت ٢٪) عن القيمة الوسطى لمجموعة دول شمال أفريقيا وغرب أسيا (حيث بلغت ٩٩٪)، أي بفارق مقداره (٩٧٪).

- ورد بالكتاب الإحصائي السنوي للعام ٢٠٢٠م انخفاض متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الخدمات الثقافية والترفيهية من (٣٦,٦ جنية) في العام ٢٠١١/٢٠١٠م إلى(٢٣,٢ جنية) في العام ٢٠١٣/٢٠١٢م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يناير٢٠٢١، ص١٤)، أي بفارق مقداره (١٣,٤ جنية). وهذا يُعد بشكل غير مباشر مؤشرًا على الواقع المصري في هذا المجال.

من العرض السابق، اتضح احتلال مصر مراتب متأخرة -إلى حد ما- في هذه المؤشرات، وهذا مؤشر على ضعف اهتمام مصر بمجال تنمية مهارات المواطنة الفاعلة، سواء على مستوى التطبيق أو مستوى السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومجالاته وبرامجه المتنوعة للثورة الصناعية الرابعة.

ثالثًا: نقاط القوة والتحديات التي واجهت مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر للثورة الصناعية الرابعة:

أسفرت عملية تحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة عن تحديد الجوانب التي تُعد بمثابة ميزة، حيث بإمكانها المساهمة في مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة، وهذه الجوانب تُعرف بنقاط القوة، وأسفرت أيضًا عن تحديد الجوانب التي تُعد بمثابة قصور ونقاط ضعف، حيث بإمكانها التأثير سلبيًا على عملية المواكبة، وهذه الجوانب تُعرف بالتحديات. وتمثلت أبرز نقاط القوة والتحديات فيما يلي:

١- **نقاط القوة:** وتحددت هذه النقاط على النحو التالي:

- اهتمام مصر بتعلم الكبار وتعليمهم عبر سنها للتشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لذلك، والتي أكدت علي أن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسئولية قومية.

- تعدد وتنوع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، لتضم مؤسسات وهيئات رسمية وأخرى غير رسمية، ولتضم أيضًا أفرادًا مثل رجال الأعمال.
- تضمين الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار الصادرة عن الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار أهدافًا استراتيجية واضحة إلى حد ما، وتضمينها أيضًا العديد من المشروعات الأساسية والفرعية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف؛ من أجل تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- ارتكاز الأهداف الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسة العامة للدولة، والواردة بالدستور المصري للعام ٢٠١٤م.
- وجود ارتباط وثيق وتوافق صريح -إلى حد ما- بين أهداف تعلم الكبار وتعليمهم وأهداف التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠م.
- اهتمام دستور ٢٠١٤م بالعديد من مجالات تعلم الكبار وتعليمهم، مثل: التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وتنمية مهارات المواطنة الفاعلة.
- اهتمام دستور ٢٠١٤م بفئة الكبار وبرعايتهم وبتعليمهم وبإعدادهم من مختلف الجوانب الشخصية، بما يمكنهم من المشاركة في الحياة العامة.
- تشجيع التشريعات والقوانين المعبرة عن سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المشاركة المجتمعية في وضع هذه السياسات وتنفيذها وتقويمها بصورة ما.
- تضمين السياسات مجموعة من القواعد والمعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركة المجتمعية في تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- تخصيص الدولة اعتمادات مالية من الموازنة العامة؛ لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار.
- تعدد وتنوع موارد تمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، وفقًا لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م.
- تأكيد القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار واللائحة التنفيذية له على ضرورة وضع نظام لمتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي للخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٢- **التحديات:** وتحددت هذه التحديات على النحو التالي:

- اهتمام مصر بتعلم الكبار وتعليمهم -والمتضمن بالتشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة به- لم ينصب بصورة مباشرة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، بل انصب بالأساس على مواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، والتي لم تُحدد ملامحها وأبعادها، وانصب أيضًا على إتاحة الفرصة أمام من مُحيت أميتهم دون غيرهم- في استكمال التعليم؛ للمشاركة في العملية الإنتاجية.
- ضعف الاهتمام بإدراج تعلم الكبار وتعليمهم كأولوية ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، حيث ركزت هذه الخطط وهذه الاستراتيجيات على مراحل التعليم الرسمية وعلى التنمية الشاملة للأطفال والنشء وحسب، دون الاهتمام بالتعليم غير الرسمي وبفئة الشباب والكبار. وكان هذا بمثابة عائق لمواكبة هذه الثورة.
- ضعف قيام الأجهزة والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تحقيق أهداف تعلم الكبار وتعليمهم بأدوارها، رغم تعددها وتنوعها وارتباطها بمختلف القطاعات المجتمعية؛ نظرًا لضعف مستوى التكامل والتعاون والتنسيق والشراكة بينها، على الرغم من تأكيد القوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة على ذلك. وحالة

الضعف تلك انعكست بالسلب على مواكبة مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم لهذه الثورة.

- افتقاد القوانين المنظمة لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى أهداف واضحة وقابلة للقياس لتعلم الكبار وتعليمهم.
- افتقاد أهداف الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى العمومية، حيث ركزت على أحد مجالات تعلم الكبار وتعليمهم، وهو مجال محو الأمية، الأمر الذي انعكس بالسلب على مواكبة هذه الثورة التي ترتبط بعلاقة وثيقة بهذه المجالات بلا استثناء.
- اتسام الأهداف الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار بالجزئية، واتسام المبادئ التي ارتكزت عليها بقلة كفايتها لمواكبة سياسات ومجالات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر لهذه الثورة.
- رغم الارتباط الوثيق والتوافق الصريح -إلى حد ما- بين أهداف تعلم الكبار وتعليمهم وأهداف التنمية المستدامة لمصر٢٠٣٠م، إلا أن ذلك ليس كافٍ لمواكبة سياساته ومجالاته لهذه الثورة؛ حيث إن هذه الأهداف جزئية وغير متوافقة مع فلسفة التعلم مدى الحياة.
- وجود حالة من التضارب في سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، حيث إن هناك اهتمام غير مباشر وغير صريح من قبل دستور٢٠١٤م بالعديد من مجالات تعلم الكبار وتعليمهم، كما أن اهتمام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م المعنيين بمحو الأمية وتعليم الكبار، جاء مرتكزًا على مجال محو الأمية -وبخاصة الهجائية- فقط. وحالة التضارب تلك عكست قلة توافر الشمول في مجالات تعلم الكبار وتعليمهم.

- تقييد الفئة العمرية التي توجه إليها سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، وهذا التقييد انعكس بالسلب على تنفيذ برامجه وأنشطته، ومن ثم على مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة، حيث إن مواكبتها تحتاج إلى تنويع الفئات العمرية التي توجه إليها هذه السياسات.
- ضعف تأكيد سياسات تعلم الكبار وتعليمهم على ضرورة امتلاك الأفراد الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة، وخلو هذه السياسات من آليات اكسابهم هذه المهارات.
- خلو التشريعات والقوانين المعبرة عن سياسات تعلم الكبار وتعليمهم من ما من شأنه إكساب الأفراد الكبار قيم وأخلاقيات التعامل مع سلبيات هذه الثورة.
- ضعف وتواضع المشاركة المجتمعية في وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم وفي تنفيذها وتقويمها، حيث اقتصرت المشاركة -في معظم الأحيان- على معالجة أهداف مؤسساتية محددة ضمن استراتيجيات وخطط، مع إيلاء تركيز أقل على مسألة إدراجها في أطر السياسات الوطنية.
- خلو السياسات من المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ وتقويم مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم بمراحلها المختلفة بصفة عامة وفي وضع الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد مراحل تنفيذها بصفة خاصة؛ نظرًا لانفراد الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بتولي المسئولية التنظيمية والفنية والرقابية التي يتطلبها العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار، طبقًا لأحكام القانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م.
- رغم تعدد وتنوع موارد تمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ورغم تخصيص الدولة اعتمادات مالية من الموازنة العامة لتمويل هذه المشروعات، إلا أن نسبة هذه الاعتمادات غير مذكورة بالتشريعات والقوانين المعبرة عن

سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، كما أنها توجه بصورة رئيسة وكلية نحو الإنفاق على مجال محو الأمية، دون تخصيص نسبة للإنفاق على المجالات الأخرى لتعلم الكبار وتعليمهم.

- قلة اهتمام سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بتوفير الشفافية المالية، حيث تودع حصيلة الموارد المالية في صندوق خاص وحسابات خاصة، غير خاضعة للرقابة الخارجية من قبل المجالس النيابية والتشريعية، إنما تقتصر الرقابة عليها وحسب على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ووزير المالية.
- اقتصار تقييم ومتابعة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم وحسب على تقييم عملية تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتقويم مسارها، وهذا الأمر يقع تحت بند تنفيذ السياسات، وفي مجال واحد فقط، وهو محو الأمية، أما وضع السياسات وتقويمها، فلم تتضمن التشريعات والقوانين ما يشير إلى ضرورة الاهتمام بتقييمها ومتابعتها وتنفيذها في ضوء توصية اليونسكو (RALE).
- خلو التشريعات والقوانين المنظمة لتعلم الكبار وتعليمهم من أية مواد تؤكد ضرورة استمرارية تقييم سياساته، ولعل استمرار العمل بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م حتى الآن، رغم الحاجة الملحة إلى تغييره؛ مواجهة للتغيرات المعاصرة، لهو خير دليل على غياب تقييم هذه السياسات.

من خلال العرض السابق، اتضح تعدد وتنوع نقاط القوة والتحديات التي واجهت مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر للثورة الصناعية الرابعة، إلا أن الغلبة والتأثير الفعلي كان لصالح التحديات، حيث انعكس تأثيرها سلبيًا على واقع مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة، وظهر ذلك بوضوح في نتائج الدراسات والأبحاث العلمية، وفي نتائج المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، التي اتضح من خلالها احتلال مصر مراتب متأخرة -إلى حد ما- فيها، وخاصة في ركائزها ومؤشراتها ذات

الصلة بالمجالات الرئيسة الثلاثة لهذا التعليم والواردة بتوصية اليونسكو (RALE) عام ٢٠١٥م، والمتمثلة في: مجال القرائية والمهارات الأساسية، ومجال استمرار التعليم والتطور المهني، ومجال مهارات المواطنة الفاعلة. وهذا بمثابة مؤشر على ضعف اهتمام مصر بهذه المجالات، سواء على مستوى التطبيق أو مستوى السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومجالاته وبرامجه المتنوعة لهذه الثورة.

المحور الخامس: خبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة:

اهتم المحور الحالي بدراسة وتحليل خبرة الاتحاد الأوروبي في وضع وتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة؛ وذلك من أجل الإفادة من النجاح الباهر والمتميز الذي حققه الاتحاد في هذا المجال -والذي انعكس إيجابيًا على مشاركة الدول الأعضاء في هذا التعلم ومواكبتها لهذه الثورة- بما يُفيد في تطوير السياسات المناظرة لها بمصر؛ من أجل مواكبة هذه الثورة، بالإفادة من تداعياتها الإيجابية، ومواجهة تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي فيها.

وكان من الجدير -قبل دراسة وتحليل هذه الخبرة- إبراز الأسباب الدافعة إلى اختيار الاتحاد الأوروبي كنموذج للخبرات الرائدة في هذا المجال، وتحددت هذه الأسباب فيما يلي:

- مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالاتحاد الأوروبي للثورة الصناعية الرابعة، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ، وهناك أدلة ومؤشرات على ذلك، أبرزها: اهتمام هذه السياسات بمحو الأمية الرقمية، واكساب الكبار المهارات الرقمية، والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمارها في مجالات تعلم الكبار، وقد تضمنت أهداف هذه السياسات ذلك، ومن أبرز هذه الأدلة والمؤشرات أيضًا نظرة هذه السياسات إلى تعلم الكبار على أنه تعلم مدى

الحياة، واعتبار مفهوم تعلم الكبار مرادفًا لمفهوم التعلم مدى الحياة، الأمر الذي أدى إلى تنوع مجالاته وبرامجه، والتأثير إيجابيًا على مواكبة هذه الثورة؛ لكونها ثورة شاملة لمختلف مجالات الحياة تأثيرًا وتأثرًا.

- عدم اكتفاء الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم للدول الأعضاء وحسب، إنما اهتم بإصدار استقصاءين -بصفة دورية- من خلال مكتب الإحصاء للمجموعة الأوروبية (EUROSTAT) التابع للمفوضية الأوروبية (European Commission)، أحدهما؛ لتحليل واقع مشاركة الدول الأعضاء في تعلم الكبار، وثانيهما؛ لتحليل واقع التعليم والتدريب المهني بهذه الدول. وهذا الأمر ميز الاتحاد الأوروبي ودوله في ظل غياب المؤشرات والاستقصاءات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بذلك.
- انعكاس اهتمام الاتحاد الأوروبي بهذا المجال إيجابيًا على واقع تطبيق مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم بالدول الأعضاء، حيث احتلت الدول الأوروبية مراتب متقدمة في المؤشرات ذات الصلة بذلك والواردة بالعديد من التقارير الدولية، مثل التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠٢٠م. وسوف يتم الإشارة إلى ذلك لاحقًا.

وعليه، قام البحث الحالي بدراسة وتحليل خبرة الاتحاد الأوروبي بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: أبرز سياسات الاتحاد الأوروبي في تعلم الكبار وتعليمهم:

اتخذ الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٥٧م خطوات جادة وفاعلة في تعزيز تعلم الكبار وتعليمهم، ووضع سياساته، وتنفيذ مجالاته وبرامجه المختلفة. وقد أمكن تحديد أبرز معالم هذا الدور -والتي ظهرت على مر السنين- فيما يلي European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe ((EPALE), 16 Jan 2021):

- في عام ١٩٥٧م، بدأ عمل الاتحاد الأوروبي في مجال تعلم الكبار بمعاهدة روما، التي عززت من خلالها الدول الأوروبية التدريب المهني الأساسي والمتقدم.
- وفي عام ٢٠٠٠م، بدأ الاتحاد الأوروبي العمل على وضع سياسة لتعلم الكبار.
- وفي عام ٢٠٠٧م، نشرت المفوضية الأوروبية رسالة (إنه دائمًا وقت جيد للتعلم)، والتي اشتملت على خطة عمل لتعلم الكبار للفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٠م، تضمنت -لأول مرة- أولويات مشتركة ينبغي تشجيعها في قطاع تعلم الكبار.
- وفي عام ٢٠١١م، نشر المجلس الأوروبي قرارًا بشأن أجندة أوروبية متجددة لتعلم الكبار (EAAL) -التي أصبحت فيما بعد جزءًا من إطار عمل [ET2020] للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب- ساهمت في تعزيز سياسات تعلم الكبار، وكانت هذه الأجندة بمثابة نصًا مرجعيًا لسياسات تعلم الكبار بالاتحاد الأوروبي.
- وفي عام ٢٠١٥م، تم تحديد أولويات الأجندة الأوروبية لتعلم الكبار للفترة من ٢٠١٥م حتى ٢٠٢٠م.
- وفي عام ٢٠١٦م، أصدر الاتحاد الأوروبي أجندة المهارات الجديدة لأوروبا، والتي من خلالها اقترح الاتحاد أن تتبنى الدول الأعضاء شعار ضمان المهارات؛ لرفع مستوى المهارات الأساسية للكبار. وفي شهر ديسمبر من نفس العام، اعتمد المجلس الأوروبي توصية (مسارات تحسين المهارات .. فرص جديدة للكبار)؛ وذلك بهدف مساعدة (٦٤) مليون بالغ في أوروبا؛ لاكتساب الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الرقمية، ثم مواصلة التعلم للحصول على مؤهل أعلى.

- وفي عام ٢٠١٨م، أصدر الاتحاد الأوروبي قرارًا بضرورة تحديد الدول الأعضاء التدابير التي ستتخذها لتنفيذ مسارات تحسين المهارات.

واقتصر البحث الحالي على تحليل خبرة الاتحاد الأوروبي في وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، من خلال تحليل هذه السياسات في ضوء الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET2020) الصادر في عام ٢٠٠٩م، والذي كان بمثابة الإطار العام الذي احتوى الأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار (EAAL) الصادرة في عام ٢٠١١م، والتي كانت هي الأخرى بمثابة نصًا مرجعيًا لسياسات تعلم الكبار بالاتحاد الأوروبي، وكذلك في ضوء هذه الأجندة، وأخيرًا في ضوء نتائج وتوصيات التقارير الصادرة عن فريق عمل التعليم والتدريب ٢٠٢٠م المعني بتعلم الكبار، وبخاصة التقرير المعنون (تحسين السياسة والأحكام الخاصة بتعلم الكبار في أوروبا) والصادر عام ٢٠١٤/٢٠١٥م، وذلك على النحو التالي:

١- سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في ضوء الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET 2020) الصادر في عام ٢٠٠٩م:

اهتم البحث الحالي بإبراز هذه السياسات، من خلال الإشارة إلى المبادئ الموجهة لها، وأهدافها الاستراتيجية، وآليات ووسائل تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

١-١- المبادئ الموجهة لها:

انطلقت سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المتضمنة بالإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET 2020) الصادر في عام ٢٠٠٩م، من مبدئين رئيسين، هما The Council of the European Union, 28 May 2009, (p.2):

- المبدأ الأول: يقوم التعليم والتدريب بدور حاسم في مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية والتكنولوجية التي تواجه أوروبا ومواطنيها اليوم وفي السنوات المقبلة.

- المبدأ الثاني: يُعتبر الاستثمار الفعال في رأس المال البشري، من خلال أنظمة التعليم والتدريب عنصرًا أساسيًا في استراتيجية أوروبا؛ لكونه يُسهم في تقديم مستويات عالية من النمو المستدام والقائم على المعرفة، وتوفير الوظائف التي تقع في صميم استراتيجية لشبونة، وتعزيز الإنجاز الشخصي والتماسك الاجتماعي والمواطنة النشطة.

١-٢- أهدافها الاستراتيجية:

تضمن هذا الإطار –كما سبق الإشارة- أهدافًا استراتيجية أربعة، ينبغي أن تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠م، وأكد هذا الإطار إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف مصحوبة بمؤشرات ومستويات مرجعية لمتوسط الأداء الأوروبي (المعايير الأوروبية)، حيث إن توفير ذلك سيساعد على قياس التقدم العام المحرز على المستوى الأوروبي وإظهار ما تم تحقيقه. وتحددت الأهداف الاستراتيجية الأربعة، والأهداف التنفيذية لها، فيما يلي (The Council of the European Union, 28 May 2009, pp.3-4):

- الهدف الاستراتيجي الأول: جعل التعلم مدى الحياة والحراك حقيقة واقعة: وتضمن هذا الهدف الأهداف التنفيذية التالية:
  - اتباع نهج مدى الحياة للتعلم وأنظمة التعليم والتدريب الأكثر استجابة للتغيير الديمغرافي الحادث والأكثر انفتاحًا على العالم الأوسع.
  - تطوير مبادرات جديدة في مجال التعلم مدى الحياة لتعكس التحديات المستقبلية، والاتجاه نحو إحداث مزيد من التقدم في المبادرات الجارية، لاسيما في تنفيذ استراتيجيات التعلم المتماسك والشامل مدى الحياة.
  - تطوير أطر عمل وطنية للمؤهلات، بناءً على مخرجات التعلم ذات الصلة ومدى ارتباطها بإطار المؤهلات الأوروبي.

- إنشاء مسارات تعلم أكثر مرونة -بما في ذلك انتقالات أفضل بين قطاعات التعليم والتدريب المختلفة، وزيادة الانفتاح نحو التعلم غير الرسمي وغير النظامي.
- تحقيق مزيد من الشفافية والاعتراف بنتائج التعلم.
- تعزيز تعلم الكبار، وزيادة جودة أنظمة التوجيه والإرشاد.
- تطوير أشكال جديدة من التعلم واستخدام تقنيات التعليم والتعلم الجديدة.
- توسيع نطاق حراك المتعلمين والمعلمين ومدربي المعلمين تدريجياً؛ بهدف جعل فترات التعلم في الخارج - داخل أوروبا والعالم الأوسع - القاعدة بدلاً من الاستثناء، مع مراعاة تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الجودة الأوروبي للحراك.
- بذل جهود متجددة من جانب جميع المعنيين والمسئولين، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتأمين التمويل الكافي.

- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وكفاءة التعليم والتدريب: وتضمن هذا الهدف الأهداف التنفيذية التالية:

- رفع مستوى المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب، على نحو مستدام.
- جعل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا أكثر جاذبية، وتعزيز الكفاءات اللغوية.
- توفير الإعداد الأولي الكافي للمعلمين والمدربين، والتطوير المهني المستمر لهم.
- جعل التدريس والتدريب اختيارًا وظيفيًا جذابًا.
- تحسين الحوكمة والقيادة في مؤسسات التعليم والتدريب.
- تطوير أنظمة فعالة لضمان الجودة بمؤسسات التعليم والتدريب.
- الاستخدام الفعال والمستدام للموارد العامة والخاصة، حسب الاقتضاء.
- تعزيز السياسات والممارسات القائمة على الأدلة في التعليم والتدريب.

- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي والمواطنة النشطة: وتضمن هذا الهدف الأهداف التنفيذية التالية:
  - تمكين جميع المواطنين -بغض النظر عن ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية- على مدى العمر، من اكتساب وتحديث وتطوير المهارات الخاصة بالوظيفة والكفاءات الرئيسية اللازمة لقابليتهم للتوظيف.
  - تعزيز التعلم الإضافي والمواطنة النشطة والحوار بين الثقافات.
  - معالجة الحرمان التعليمي، من خلال توفير تعليم عالي الجودة، ومن خلال تعزيز التعليم الشامل.
  - تأكد أنظمة التعليم والتدريب من أن جميع المتعلمين - بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة وذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين- يكملون تعليمهم، وتوفير تعلم أكثر تخصيصًا لهم عند الاقتضاء.
  - تعزيز برامج التعليم والتدريب كفاءة التفاعل بين الثقافات والقيم الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية وحقوق البيئة.
  - مكافحة برامج التعليم والتدريب جميع أشكال التمييز، وتجهيزها جميع الشباب للتفاعل بشكل إيجابي مع أقرانهم من خلفيات متنوعة.
- الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الإبداع والابتكار، بما في ذلك ريادة الأعمال، على جميع مستويات التعليم والتدريب: وتضمن هذا الهدف الأهداف التنفيذية التالية:
  - تشجيع اكتساب جميع المواطنين للكفاءات الرئيسية المستعرضة، مثل: الكفاءة الرقمية، والتعلم الذاتي، والشعور بالمبادرة وريادة الأعمال، والوعي الثقافي.
  - تحقيق الشراكة والتعاون بين مستويات وقطاعات التعليم والتدريب والبحث المختلفة؛ من أجل ضمان التركيز بشكل أفضل على المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل وعلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في جميع أشكال التعلم.

- تعزيز مجتمعات التعلم الأوسع، التي تضم ممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين؛ بهدف إيجاد مناخ، يُفضي إلى الإبداع، وتحقيق التوافق بشكل أفضل بين الاحتياجات المهنية والاجتماعية، فضلاً عن تحقيق الرفاهية الفردية.

١-٣- آليات ووسائل تطبيقها:

تضمن الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET2020) الصادر في عام ٢٠٠٩م العديد من الآليات والوسائل الكفيلة بتطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، وتحددت أبرز هذه الآليات والوسائل فيما يلي (Council of the European Union, 28 May 2009, pp.4-5):

- تنفيذ التعاون الأوروبي في التعليم والتدريب من منظور التعلم مدى الحياة، الذي يستخدم بشكل فعال أسلوب التنسيق المفتوح (OMC)، ويطور التآزر بين قطاعات التعليم والتدريب المختلفة، مع الاحترام الكامل لمسئولية الدول الأعضاء عن أنظمتها التعليمية والتدريبية. وفي سبيل النجاح في استخدام أسلوب التنسيق المفتوح لابد من الاستفادة من كل من: الأهداف الاستراتيجية الأربعة للتعاون الأوروبي، والأدوات والنهج المرجعية المشتركة، والتعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة بما في ذلك نشر النتائج، والمتابعة الدورية، وجمع الأدلة والبيانات من جميع الوكالات الأوروبية ذات الصلة والشبكات الأوروبية والمنظمات الدولية، والاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة ضمن برامج المجتمع لاسيما في مجال التعلم مدى الحياة.
- جعل التعاون الأوروبي في التعليم والتدريب وثيق الصلة بالموضوع وملموسًا، بحيث ينتج عنه نتائج واضحة ومرئية يتم عرضها ومراجعتها ونشرها على أساس منتظم وبطريقة منظمة، وبالتالي إنشاء أساس للتقييم والتطوير المستمر.

- الاهتمام بعملية كوبنهاجن في مجال التعليم والتدريب المهني؛ لكونها جانبًا مهمًا من جوانب التعاون الأوروبي في ظل أسلوب التنسيق المفتوح.
- تحقيق التآزر الوثيق بين جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن وبين عملية بولونيا، ولاسيما فيما يتعلق بأدوات ضمان الجودة والاعتماد والحراك والشفافية.
- تحقيق التعاون عبر القطاعات بين مبادرات الاتحاد الأوروبي في التعليم والتدريب، وتلك المتعلقة بمجالات السياسة ذات الصلة، لاسيما العمالة والمشروعات والسياسة الاجتماعية وسياسة الشباب وثقافتهم.
- الاهتمام بمثلث المعرفة بشكل خاص، من خلال إيلاء اهتمام خاص لأوجه التآزر بين التعليم والبحث والابتكار ، وكذلك للتوافق مع أهداف منطقة البحث الأوروبية.
- تحقيق تعاون جيد الأداء باستخدام طرق جديدة وشفافة للتواصل، ليس فقط بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، ولكن أيضًا مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الذين لديهم مساهمة كبيرة في وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها.
- تعزيز الحوار بين السياسات مع الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، مما يوفر مصدرًا للأفكار الجديدة.
- استخدام الموارد المالية -حيثما كان ذلك مناسبًا- من الصناديق الهيكلية الأوروبية؛ لتعزيز أنظمة التعليم والتدريب وفقًا للأهداف الاستراتيجية الشاملة وأولويات الدول الأعضاء.
- الالتزام السياسي للدول الأعضاء والالتزام باستخدام أساليب العمل الفعالة على المستوى الأوروبي؛ من أجل نجاح الأسلوب المفتوح التنسيق في التعليم والتدريب.

- تحقيق مزيد من المرونة، وذلك من خلال استناد أساليب العمل المستخدمة في سياق التعاون الأوروبي إلى ما يلي: دورات العمل، والمجالات ذات الأولوية، والتعلم المتبادل، ونشر النتائج، والإبلاغ المرحلي، ومراقبة العملية.
- مراجعة الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك المبادئ وأساليب العمل، وإجراء أية تعديلات ضرورية من قبل المجلس في ضوء أية تطورات رئيسة جديدة في أوروبا، ولاسيما القرارات المتخذة بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للنمو وفرص العمل بعد عام ٢٠١٠م.

٢- سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في ضوء الأجندة الأوروبية المتجددة (EAAL) لتعلم الكبار الصادرة في عام ٢٠١١م:

اهتم البحث الحالي بإبراز هذه السياسات أيضًا، من خلال الإشارة إلى المبادئ الموجهة لها، وأهدافها الاستراتيجية، وآليات ووسائل تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

٢-١- المبادئ الموجهة لها:

انطلقت سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المتضمنة بالأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار الصادرة في عام ٢٠١١م من عدة مبادئ، تحددت فيما يلي The Council of the European Union, 20 Dec 2011, p.1, p.3):

- يقوم تعلم الكبار وتعليمهم بدور هام في تحقيق أهداف استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠م للنمو الذكي والشامل والمستدام، من خلال تمكين الكبار -ولاسيما العمال ذوي المهارات المنخفضة وكبار السن- لتحسين قدرتهم على التكيف مع التغيرات في سوق العمل والمجتمع.
- يوفر تعلم الكبار وتعليمهم وسيلة لصقل مهارات المتضررين من البطالة وإعادة الهيكلة والتحول الوظيفي، أو إعادة تأهيلهم.
- يقدم تعلم الكبار وتعليمهم مساهمة هامة في الإدماج الاجتماعي والمواطنة النشطة والتنمية الشخصية.

- يقدم تعلم الكبار مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والإبداع والابتكار وريادة الأعمال.
- يعتبر تعلم الكبار عنصرًا حيويًا في استمرارية التعلم مدى الحياة، ويغطي النطاق الكامل لأنشطة التعلم الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية، العامة والمهنية ، التي يضطلع بها الكبار بعد ترك التعليم والتدريب الأولي.

٢-٢- أهدافها الاستراتيجية:

هدفت سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في ضوء هذه الأجندة تمكين جميع البالغين من تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم وتعزيزها طوال حياتهم؛ من أجل استمرار واستكمال ودعم العمل في مجال تعلم الكبار في إطار الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي حددها المجلس في الإطار الاستراتيجي (ET2020)، مع التركيز في البداية على الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م، ومن أجل استكمال مبادرات السياسة الحالية في مجالات التعليم المدرسي، والتعليم العالي (عملية بولونيا)، والتعليم والتدريب المهني (عملية كوبنهاغن)، بما يُسهم في النهاية في تطوير أوروبا The Council of the European (Union, 20 Dec 2011, p.3).

٢-٣- آليات ووسائل تطبيقها:

تضمنت الأجندة الأوروبية المتجددة (EAAL) لتعلم الكبار الصادرة في عام ٢٠١١م العديد من الآليات والوسائل الكفيلة بتطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، وتحددت أبرز هذه الآليات والوسائل فيما يلي The Council of the European (Union, 20 Dec 2011, pp.3-4):

- تعزيز إمكانيات الكبار، بغض النظر عن الجنس وظروفهم الشخصية والعائلية؛ للوصول إلى مستوى عالٍ من فرص التعلم الجيدة في أي وقت في حياتهم؛ وذلك من أجل تعزيز التنمية الشخصية والمهنية، والتمكين، والقدرة على التكيف، وقابلية التوظيف والمشاركة النشطة في المجتمع.

- تطوير نهج جديد لتعليم الكبار وتدريبهم، بحيث يركز على نتائج التعلم ومسئولية المتعلم واستقلاليته.
- توعية الكبار بأن التعلم مسعى، يستمر مدى الحياة، ويجب عليهم متابعته على فترات منتظمة خلال حياتهم، ولاسيما أثناء فترات البطالة أو الانتقال الوظيفي.
- تشجيع تطوير أنظمة توجيه وإرشاد فعالة مدى الحياة، وكذلك أنظمة متكاملة للتحقق من تنفيذ التعلم غير الرسمي وغير النظامي.
- توفير تعليم وتدريب نظامي وغير نظامي عالي الجودة للكبار؛ بهدف اكتساب الكفاءات الرئيسة أو الوصول إلى مؤهلات على جميع مستويات ضمن إطار المؤهلات الأوروبي (EQF)، وذلك بدعم من المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين، وكذلك من قبل السلطات المحلية.
- توفير المرونة، بحيث يتم مراعاة الاحتياجات التدريبية المختلفة للكبار، بما في ذلك التدريب داخل الشركات والتعلم في أماكن العمل.
- زيادة الوعي بين أصحاب العمل بأن تعلم الكبار يساهم في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والإبداع والابتكار وريادة الأعمال، وهو عامل مهم في تعزيز قابلية التوظيف وحركة سوق العمل لموظفيهم.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على احتضان مجموعات أقل تقليدية من المتعلمين، مثل المتعلمين الكبار، كوسيلة لإظهار المسئولية الاجتماعية، والانفتاح الأكبر تجاه المجتمع ككل، وكذلك الاستجابة للتحديات الديموغرافية ومتطلبات شيخوخة المجتمع.
- تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في التعبير عن احتياجات التدريب، وتطوير فرص التعلم للكبار، وكذلك تحسين مشاركة السلطات المركزية والإقليمية والمحلية في ذلك.

- تعزيز التخصيص المتوازن لموارد التعليم والتدريب طوال دورة الحياة على أساس المسئوليات المشتركة والالتزام العام القوي، لاسيما فرص الفرصة الثانية وتطوير المهارات الأساسية.
- إشراك الشركاء الاجتماعيين وزيادة وعيهم بفوائد التعلم في مكان العمل، بما في ذلك توفير المهارات الأساسية لهم.
- توفير تعليم جيد التطور لكبار السن؛ من أجل تعزيز الشيخوخة النشطة والمستقلة والصحية، والتي تستخدم معارفهم وخبراتهم ورأس مالهم الاجتماعي والثقافي لصالح المجتمع ككل.
- الالتزام بقوة بتعزيز تعلم الكبار كوسيلة لتعزيز التضامن بين مختلف الفئات العمرية (على سبيل المثال، عن طريق "ميثاق بين الأجيال") وبين الثقافات والأشخاص من جميع الخلفيات.

٣- سياسات تعلم الكبار وتعليمهم في ضوء توصيات فريق عمل التعليم والتدريب (ET2020) المعني بتعلم الكبار:

تم إنشاء فريق عمل التعليم والتدريب ٢٠٢٠م المعني بتعلم الكبار (The ET2020 Working Group on Adult Learning) في عام ٢٠١٣م كواحد من ستة فرق عمل، سعت نحو تحقيق هدف مشترك، وهو دعم الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي؛ من أجل تعزيز تطوير سياساتهم في مجال التعليم والتدريب. وتحددت مهمة هذا الفريق في دعم تبادل الخبرات في مجال السياسات وتطوير توصيات سياسية بشأن: معالجة المهارات الأساسية للكبار، وتشجيع استخدام التقنيات الجديدة والموارد التعليمية المفتوحة (OER) في تعلم الكبار، وتعزيز فعالية وكفاءة واتساق سياسات تعلم الكبار. وقد تشكل هذا الفريق من خلال ترشيح (٣٣) دولة أوروبية عضوة بالاتحاد وعدد من الدول المشاركة الأخرى والشركاء الاجتماعيين ومجموعات أصحاب المصلحة خبيرًا في تعلم الكبار؛ للانضمام إلى هذا الفريق، الذي بدأ عمله في مارس ٢٠١٤م واجتمع في

بروكسل تسع مرات. وعمل الفريق بشكل وثيق وجاد مع المفوضية الأوروبية؛ لدراسة وتحليل سياسات تعلم الكبار في أوروبا؛ من أجل تقييم فعاليتها، كما ساهم في إجراء دراسة حول المتعلمين الكبار في بيئات التعلم الرقمية، وساهم أيضًا في إجراء دراسة حول تحسين السياسات والأحكام الخاصة بتعلم الكبار في أوروبا، وأصدر تقريرًا حول نتائج الدراسة الأخيرة، وقدم توصيات بخصوصها في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م European Commission, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion, 2015, p.i).

وقد اهتم البحث الحالي بإبراز هذه السياسات أيضًا، من خلال الإشارة إلى المبادئ الموجهة لها، وأهدافها الاستراتيجية، وآليات ووسائل تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

٣-١- المبادئ الموجهة لها:

ورد بتوصيات تقرير صادر عن هذا الفريق في عام ٢٠١٥م، تحت عنوان: التعليم والتدريب ٢٠٢٠م: تحسين السياسة والأحكام الخاصة بتعلم الكبار في أوروبا، العديد من المبادئ الموجهة لهذه السياسات، تحددت فيما يلي European Commission, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion, 2015, pp.2-4):

- يمكن لتعلم الكبار أن يُحسن الحياة والاقتصاد، فالكبار الذين يستمرون في التعلم يكسبون المزيد، ويكونون أكثر قابلية للتوظيف، ويتمتعون بصحة أفضل، ويكونون مواطنين أكثر نشاطًا، كما يعمل تعلم الكبار على تحسين أداء الشركات في الابتكار والإنتاجية والربحية وتحفيز القوى العاملة. وهو أيضًا يساعد على تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد.
- هناك حاجة ملحة لتحسين المهارات الأساسية للكبار؛ من أجل تعزيز التنمية الشخصية للأفراد وفرص العمل والقدرة التنافسية الاقتصادية للدول، ومن أجل

تقليل عدم المساواة الاجتماعية، وزيادة الاندماج والتماسك والمواطنة النشطة، وتحسين الصحة العقلية والجسدية.

- هناك حاجة ضرورية إلى وجود تواصل وتعاون أفضل؛ لتعزيز مشاركة الكبار في التعلم، مما يؤدي إلى اندماجهم في المجتمع.
- من الضروري الاهتمام بالبرامج التعليمية والتدريبية عالية الجودة؛ من أجل تحسين مستويات مهارات الكبار الوطنية. وتحقيق ذلك يتطلب، تزويد المعلمين والمدربين بمسارات وظيفية جذابة وظروف عمل مناسبة، بالإضافة إلى التدريب الأولي عالي الجودة والتطوير المهني المستمر الذي يركز على استراتيجيات التدريس الخاصة بالكبار.
- يحتاج جميع الكبار الآن إلى مهارات رقمية، فالمتعلمون الكبار لا يحتاجون اليوم إلى معرفة القراءة والكتابة فحسب، بل يحتاجون أيضًا إلى محو أمية رقمية أفضل؛ من أجل العيش والعمل في مجتمع وسوق العمل الرقمي المعاصر.
- من الضروري استخدام الموارد الرقمية على نطاق أوسع في تعلم الكبار، حيث يمكن أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بدور أكثر أهمية في اكتساب الكبار المعرفة المتصلة بالقراءة والكتابة. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تضمن سياسات تعلم الكبار وتعليمهم توازنًا جيدًا بين أربعة عناصر، هي: توافر رؤية واضحة؛ لتعزيز المهارات الرقمية للكبار وتسخير الإمكانات الرقمية، وضمان توافر موارد تعليمية عالية الجودة، وتوافر برامج شاملة لدعم المتعلمين الكبار في تحديث وتطوير مهاراتهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال، وتوفير مناهج مبتكرة؛ لضمان الاستثمار الكافي في البنية التحتية والأجهزة.

- من الضروري أن تكون سياسات تعلم الكبار متماسكة ومنسقة، حيث إن برامج تعلم الكبار قصيرة المدى ومنخفضة الجودة تُعتبر مضيعة للوقت وغير فعالة.
- من الضروري أن تكون سياسات تعلم الكبار مدعومة بالأدلة والرصد المناسب، حيث يجب أن يستند اختيار إصلاحات سياسات تعلم الكبار إلى أدلة قوية تسلط الضوء على أكثر الممارسات والتدخلات فعالية.

٣-٢- أهدافها الاستراتيجية:

تشكل فريق عمل التعليم والتدريب (ET2020) المعني بتعلم الكبار -كما سبق الإشارة- من مجموعة من خبراء الدول الأعضاء، الذين يدرسون السياسات الوطنية والممارسات الجيدة من مختلف البلدان، وينظرون في الأدلة من البحوث، ويضعون الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لصانعي السياسات، ومن ثم، فهو يشارك في صياغة أهداف لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالاتحاد الأوروبي، ولقد صاغ هذا الفريق أهدافًا لهذه السياسات في الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٥م، تحددت في الأهداف الرئيسة التالية: رفع مستوى المهارات الأساسية (محو الأمية، والحساب، والرقمية) بين الكبار، والاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح في تعلم الكبار، وتعزيز كفاءة وفعالية واتساق سياسات تعلم الكبار، كما صاغ الفريق هدفًا رئيسًا لهذه السياسات في الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠١٨م ، تحدد في تعزيز تعلم الكبار في مكان العمل European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE), 27 Jan 2021).

٣-٣- آليات ووسائل تطبيقها:

ورد بتوصيات تقرير التعليم والتدريب ٢٠٢٠م، السابق ذكره، العديد من الآليات والوسائل الكفيلة بتطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم، وتحددت أبرز هذه الآليات والوسائل فيما يلي European Commission, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion, 2015, pp.49-55):

- التغلب على الفجوات في المهارات الأساسية للكبار: وذلك من خلال:

- تبني سياسات استباقية بشأن المهارات الأساسية للكبار، تمكن من تحسين الحياة والاقتصادات.
- تحسين الفرص والحوافز للكبار من ذوي الاحتياجات الأساسية، مع تسهيل الاندماج وتوفير فرص للمهاجرين واللاجئين، وذلك من خلال السياسات الاستباقية المتبناه.
- توفير المهارات الأساسية للكبار بشكل مستدام، مع وجود إدارة قوية ونهج منهجي؛ لتحسين المهارات الأساسية الوطنية.
- دعم وتسهيل الدول الأعضاء التعاون والتواصل بشأن سياسات تعلم الكبار عبر الوزارات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، حيث إن المهارات الأساسية للكبار الفقراء هي مشكلة مجتمعية وليست تعليمية فقط.
- تكثيف الأنشطة التوعوية؛ لتحسين فهم الأفراد لأضرار عجز الكبار عن امتلاك المهارات الأساسية، وذلك بتوفير الدول الأعضاء دورات تدريبية عالية الجودة وموجهة جيدًا.
- تعاون حكومات الدول الأعضاء بشكل وثيق مع أصحاب العمل والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لتوفير وزيادة عدد ونطاق برامج المهارات الأساسية في مكان العمل، وتعزيز التعلم في مكان العمل.
- توفير برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة-متضمنة مناهج ومواد تعليمية وتدريبية عالية الجودة، وأساليب تدريس مناسبة لفئة الكبار، وأساليب تقويم محفزة وداعمة للتعلم- لتحسين مستويات المهارات الأساسية للكبار.
- توفير كفاءات خاصة؛ لتحقيق النجاح في تعليم المهارات الأساسية للكبار، والمقصود بالكفاءات الخاصة تلك القوى العاملة التعليمية بالغة الاحتراف، الحاصلة على تعليم أولي عالي الجودة يليه تطوير مهني مستمر، والمزودة

بمسارات وظيفية جذابة وظروف عمل مناسبة، على قدم المساواة مع المعلمين في القطاعات الأخرى.

- تضمين برامج المهارات الأساسية للكبار محو الأمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات معًا منذ البداية، بدلاً من محو الأمية أولاً ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن محو الأمية الرقمية لا تقل أهمية عن محو الأمية الأبجدية.
- تعزيز البرامج فرصًا واضحة للمتعلمين الكبار؛ للتقدم نحو مزيد من التعلم واكتساب المهارات الأساسية، من خلال تقديم دعم إضافي لبدء أو إكمال رحلة التعلم الخاصة بهم.
- إجراء المزيد من الأبحاث؛ لإنتاج المزيد من المعارف، حيث إن أكثر سياسات وبرامج المهارات الأساسية للكبار فاعلية تلك القائمة على الأدلة. وهنا، ينبغي على الدول الأعضاء دعم المبادرات البحثية الدولية والوطنية؛ لفهم ما هو الأفضل في كل سياق وطني.

- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والموارد التعليمية المفتوحة: وذلك من خلال:

- اعتبار المهارات الرقمية مهارات أساسية، فهي ضرورية للاندماج الاجتماعي وإنشاء سوق عمل فعال، ويحق لكل بالغ اكتسابها مجانًا، وأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد أطر سياساتها الاجتماعية والتوظيفية والتعليمية.
- استخدام الدول الأعضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منهجي؛ لتحسين جودة تعلم الكبار وإمكانية الوصول إليه، وذلك بتحفيز مقدمي التعليم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد التعليمية المفتوحة (OER) في التدريس، ودعم إنتاج موارد التعلم الرقمية عالية الجودة.
- إقامة استثمارات متوازنة بين البنية التحتية وخبرة المعلمين وموارد التعلم والقيادة؛ لتعزيز التعلم الرقمي للكبار، حيث إن البنية التحتية الضعيفة، وافتقار

المعلمين للمهارات الرقمية، ونقص موارد التعلم الرقمية عالية الجودة، تمنع الدول الأعضاء من جني فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعلم الكبار، كما أن القيادة الحكيمة والتواصل الفعال مطلوبان أيضًا.

- إجراء مزيد من البحث لمزيد من المعرفة، حيث يجب أن تستمر المفوضية الأوروبية في دعم الدول الأعضاء؛ لتحفيز الابتكار، من خلال مشاركة الممارسات الجيدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد التعليمية المفتوحة في تعلم الكبار، ودعم بناء الشبكات الأوروبية ومجتمعات الممارسة لمقدمي تعلم الكبار والمعلمين.

- تحسين الاتساق في تطبيق سياسة تعلم الكبار: وذلك من خلال:

- اعتماد الدول الأعضاء استراتيجيات متماسكة ومستدامة طويلة الأجل لتعلم الكبار، كفيلة بتوسيع وصول الجميع إليه.
- اعتماد صانعي السياسات ترتيبات واضحة للقيادة والحوكمة؛ لضمان اتساق سياسات تعليم الكبار عبر مجالات السياسة، وعبر المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وعبر الزمن.
- تطوير التعاون داخل الحكومة، من خلال وضع مشاريع وسياسات تتعاون فيها العديد من الوزارات والمناطق والوكالات وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لتعزيز فرص التعلم لمجموعات مستهدفة معينة من الكبار.
- استثمار الدول الأعضاء في قاعدة أدلة مناسبة؛ لدعم وضع السياسات الفعالة ورصد النتائج.
- تمكين الكبار من المشاركة في فرص تعلم هادفة طوال حياتهم، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو ظروف حياتهم.

- تصميم هياكل دعم مستقرة لتعلم الكبار، والاهتمام بوضع نظام شامل له وتطويره باستمرار، بحيث يكون قادرًا على توفير استمرارية التزويد والاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الناشئة.
- تطوير أنظمة وأدوات لتوقع الاحتياجات من مهارات الكبار، سواء بالنسبة للتوظيف أو أهداف السياسة الأخرى مثل الصحة.
- زيادة الاستثمار في تعلم الكبار، وتنسيق تدفقات التمويل عبر مجالات صنع السياسات.
- تطوير نهج إطاري لمراقبة سياسات تعلم الكبار ومقارنتها، وتحليل مدى فعاليتها وكفاءتها عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- الاستفادة بشكل أفضل من الموارد مثل الموظفين والأموال والبنية التحتية، من خلال العمل في شراكات استراتيجية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.
- إنشاء شبكات وطنية للبحوث حول تعلم الكبار، وشبكات معلومات مطورة ومفصلة حول سياساته ونتائج تطبيقها، واستغلال مصادر البيانات الوطنية، ورصد التغييرات، وتأثير السياسات على المدى الطويل.

ثانيًا: سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالاتحاد الأوروبي ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة في ضوء المعايير ومؤشرات القياس المحددة:

حلل البحث الحالي هذه السياسات ومدى مواكبتها لهذه الثورة في ضوء نفس المعايير التي تم الاعتماد عليها في تحليل السياسات المناظرة لها بمصر، وذلك على النحو التالي:

- **المعيار الأول: وجود رغبة وإرادة قوية بالاهتمام بتعلم الكبار وتعليمهم لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: وضع سياسات لتعلم الكبار وتعليمهم كفيلة بمواكبة هذه الثورة:** بالنظر إلى الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي لتعزيز تعلم الكبار وتعليمهم، اتضح أن أحد جوانب هذا الدور تمثل في وضع سياسات هذا النمط من التعلم، وأولى الخطوات العملية في هذا الشأن كان في عام ٢٠٠٠م -كما سبق الإشارة- حيث بدأ فيه الاتحاد الأوروبي العمل على وضع سياسة لتعلم الكبار، وتتابعت الخطوات لاحقًا، حيث تم وضع سياسات له في عام ٢٠٠٩م، بدت ملامحها في الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب (ET2020) تم تطويرها لاحقًا، وبدت ملامح هذا التطوير في الأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار (EAAL) الصادرة في عام ٢٠١١م، ولم يتوقف هذا الاهتمام عند هذا الحد، إنما تلى ذلك خطوات جادة وفاعلة لتطوير هذه السياسات. والملاحظ هنا أن هذه السياسات تضمنت العديد من المؤشرات الدالة على اهتمامها بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، فعلى سبيل المثال، قام فريق عمل التعليم والتدريب (ET2020) المعني بتعلم الكبار- كما سبق الإشارة- بصياغة ثلاثة أهداف لهذه السياسات في الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥م، تحدد هدفين منهم في: رفع مستوى المهارات الأساسية (محو الأمية، والحساب، والرقمية) بين الكبار، والاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح في تعلم الكبار، كما وضع هذا الفريق آليات ووسائل لتطبيق هذه السياسات، ركز العديد منها على محو الأمية الرقمية، وعلى ضرورة اعتبار المهارات الرقمية مهارات أساسية، وعلى ضرورة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد التعليمية المفتوحة. ولا شك أن ذلك الاهتمام -بمختلف جوانبه- هو بمثابة مؤشر على اهتمام هذه السياسات بمواكبة هذه الثورة، من خلال تزويد الكبار بالمهارات التي تمكنهم من الاستفادة من تقنياتها، بل والتأثير الإيجابي فيها.

- **المؤشر الثاني: إعطاء أولوية لتعلم الكبار وتعليمهم في استراتيجيات التنمية لدول الاتحاد الأوروبي**: اهتم الاتحاد الأوروبي بتشجيع الدول الأعضاء على إعطاء أولوية لتعلم الكبار وتعليمهم في استراتيجياتهم التنموية الوطنية، فعلى سبيل المثال، تضمنت توصيات فريق عمل التعليم والتدريب المعني بتعلم الكبار العديد من الآليات والوسائل الكفيلة بتطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بهذه الدول، وكان من أبرز هذه الآليات والوسائل تحسين الاتساق في تطبيق سياسة تعلم الكبار، من خلال وسائل عدة، أبرزها: اعتماد الدول الأعضاء استراتيجيات متماسكة ومستدامة طويلة الأجل لتعلم الكبار، كفيلة بتوسيع دائرة وصول الجميع إليه، واعتماد صانعي السياسات ترتيبات واضحة للقيادة والحكومة؛ لضمان اتساق سياسات تعلم الكبار عبر مجالات السياسة، وعبر المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وعبر الزمن.
- **المؤشر الثالث: تحديد الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تنفيذ أهداف تعلم الكبار وتعليمهم**: اهتم الاتحاد الأوروبي بتشجيع الدول الأعضاء على إشراك جهات ومؤسسات عدة لتنفيذ أهداف تعلم الكبار وتعليمهم، فعلى سبيل المثال، تضمنت توصيات فريق عمل التعليم والتدريب المعني بتعلم الكبار -كما سبق الإشارة- العديد من الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وكان من أبرز هذه الآليات والوسائل دعم وتسهيل الدول الأعضاء التعاون والتواصل بشأن سياسات تعلم للكبار عبر الوزارات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، حيث إن المهارات الأساسية للكبار الفقراء هي مشكلة مجتمعية وليست تعليميه فقط، ومن أبرز هذه الآليات والوسائل أيضًا تعاون حكومات الدول الأعضاء بشكل وثيق مع أصحاب العمل والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لتوفير وزيادة عدد ونطاق برامج المهارات الأساسية في مكان العمل، وتعزيز التعلم في مكان العمل.

وجدير بالذكر هنا، أن اهتمام الاتحاد الأوروبي لم يتوقف عند ذلك الحد، إنما امتد لإنشاء المنصة الإلكترونية لتعلم الكبار في أوروبا (EPALE)، التي تعد بمثابة مجتمع أوروبي متعدد اللغات ومفتوح العضوية من المتخصصين في تعلم الكبار، يهدف إلى تعزيز فرص تعلم أكثر وأفضل لجميع الكبار، والمساهمة في تطوير سياساته وبرامجه في جميع أنحاء أوروبا European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE), 29 Jan 2021).

- **المعيار الثاني: الانطلاق من أهداف كبرى عامة وليس من أهداف تفصيلية:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: صياغة أهداف تعلم الكبار وتعليمهم في صورة عامة واضحة**: تضمنت سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالاتحاد الأوروبي أهدافًا لهذا النمط من التعليم، التي اتصفت بالوضوح والعمومية، فعلى سبيل المثال، وكما سبق الإشارة، تضمن الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب أربعة أهداف استراتيجية، ارتبط الهدف الأول منها، والخاص بجعل التعلم مدى الحياة والحراك حقيقة واقعة، بصورة مباشرة بتعلم الكبار وتعليمهم، حيث اعتبر هذا الإطار أن التعلم مدى الحياة مرادفًا لتعلم الكبار وتعليمهم. وفي نفس الإطار، تضمنت توصيات فريق عمل التعليم والتدريب المعني بتعلم الكبار ثلاثة أهداف لهذه السياسات في الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٥م، وهدفًا رئيسًا لها في الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠١٨م. واتسمت هذه الأهداف -جميعها- بالوضوح والشمول، حيث أشارت بصورة واضحة إلى تعلم الكبار ومجالاته المتنوعة، دون إغفال أي مجال، ودون إهمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما انعكس بالإيجاب على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

- **المؤشر الثاني: ارتكاز الأهداف على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسات العامة للدول الأعضاء:** تضمنت هذه السياسات ما من شأنه التأكيد على ارتكاز أهدافها على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسات العامة للدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال، وكما سبق الإشارة، انطلقت سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المتضمنة بالأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار من عدة مبادئ، منها أن تعلم الكبار وتعليمهم يقوم بدور هام في تحقيق أهداف استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠م للنمو الذكي والشامل والمستدام. ولاشك أن هذه الأهداف والمبادئ كفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- **المؤشر الثالث: ارتباط الأهداف واقعيًا بأهداف التنمية المستدامة:** اهتمت هذه السياسات -وكما سبق الإشارة- بربط أهدافها الاستراتيجية واقعيًا بأهداف التنمية المستدامة المتضمنة باستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠م للنمو الذكي والشامل والمستدام. وهذا الارتباط الوثيق والتوافق الصريح كفيل بمواكبة هذه السياسات للثورة الصناعية الرابعة، حيث اشتملت أهداف هذه السياسات على أهداف تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية الرقمية.
- **المؤشر الرابع: ارتباط الأهداف بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** تضمنت هذه السياسات أهدافًا كفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة إذا ما تم تحقيقها، وفي ضوء هذه الأهداف، تم صياغة مجموعة من الآليات والوسائل التي تصب في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال، وكما سبق الإشارة، صاغ فريق عمل التعليم والتدريب المعني بتعلم الكبار ثلاثة أهداف لهذه السياسات في الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، تحدد هدفين منها في: رفع مستوى المهارات الأساسية (محو الأمية، والحساب، والرقمية) بين الكبار، والاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح في تعلم الكبار. وهذان الهدفين كفيلان بمواكبة هذه الثورة، ومواجهة تداعياتها السلبية، والتأثير الإيجابي فيها،

إضافة إلى ذلك، كانت نظرة هذه السياسات إلى تعلم الكبار -والتي جاءت شمولية متضمنة التعلم مدى الحياة ومختلف قطاعات الحياة-بمثابة ضمان لمواكبة هذه الثورة.

- **المعيار الثالث: توافر الشمول في مجالاته وتنوع المستفيدين منه:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: شمول السياسات مختلف مجالات تعلم الكبار وتعليمهم المتضمنة في توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م**: استندت عملية صياغة هذه السياسات إلى فلسفة ونهج التعلم مدى الحياة، حيث تم اعتبار كل من مفهوم تعلم الكبار ومفهوم التعلم مدى الحياة مفهومان مترادفان. وفي ضوء هذه الفلسفة وهذا التصور، تم صياغة أهداف لهذه السياسات ووضع آليات ووسائل لتحقيقها. ومن ثم، اتفقت هذه السياسات بدرجة كبيرة مع توصية اليونسكو المشار إليها سابقًا، والتي أكدت على ضرورة شمول برامج ومجالات تعلم الكبار مختلف مجالات الحياة.
- **المؤشر الثاني: تنوع الفئات العمرية التي توجه إليها هذه السياسات:** اهتمت هذه السياسات بتمكين جميع الأفراد الكبار من تطوير مهاراتهم وتعزيزها طوال حياتهم، أي أنها لم تركز على فئة عمرية معينة أو مجموعة معينة من البالغين دون غيرها. وتأكيدًا على ذلك، هدفت هذه السياسات -في ضوء الأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار- إلى تمكين جميع البالغين من تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم وتعزيزها طوال حياتهم، بما يُسهم في النهاية في تطوير أوروبا، كما تضمنت هذه السياسات في ضوء هذه الأجندة، وكما سبق الإشارة، آليات ووسائل لتحقيقها، من أبرزها تعزيز إمكانيات الكبار بغض النظر عن الجنس وظروفهم الشخصية والعائلية؛ للوصول إلى مستوى عالٍ من فرص التعلم الجيدة في أي وقت في حياتهم، ومن أبرزها أيضًا الالتزام بقوة بتعزيز تعلم

الكبار كوسيلة لتعزيز التضامن بين مختلف الفئات العمرية وبين الثقافات والأشخاص من جميع الخلفيات.

- **المعيار الرابع: اشتمال السياسات على آليات محددة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: تضمين السياسات ما يفيد بضرورة امتلاك الأفراد الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة:** اهتمت هذه السياسات بإكساب الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة، وبرز ذلك بوضوح في مختلف الأطر والأجندات الاستراتيجية الصادرة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، وكما سبق الإشارة، كان من أهداف هذه السياسات في الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م رفع مستوى المهارات الأساسية- ومنها المهارات الرقمية- بين الكبار، والاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح، حيث إن تحقيق ذلك كفيل بتعامل الكبار بصورة إيجابية وفعالة مع تقنيات هذه الثورة أثناء حصولهم على التعليم والتدريب، وبعد ذلك، طوال حياتهم.
- **المؤشر الثاني: تضمين السياسات ما من شأنه إكساب الأفراد الكبار قيم وأخلاقيات التعامل مع سلبيات هذه الثورة:** رغم اهتمام هذه السياسات بإكساب الأفراد الكبار مهارات التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة، إلا أنها أغفلت التداعيات السلبية لها، وسبل مواجهتها، عبر برامج تعلم الكبار، كما أنها لم تُشر إلى القيم والأخلاقيات المنوط إكسابها للكبار؛ من أجل التعامل الواعي مع سلبياتها.

- **المعيار الخامس: تحقيق الشراكة مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي**: وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: تشجيع المشاركة المجتمعية في وضع السياسات وتنفيذها وتقويمها**: تضمنت هذه السياسات العديد من الآليات والوسائل التي تسهم في تطبيق هذه السياسات، وكان من أبرز هذه الآليات والوسائل تشجيع المشاركة المجتمعية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، تضمنت الأجندة الأوروبية المتجددة لتعلم الكبار في هذا الشأن، وكما سبق الإشارة، تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في التعبير عن احتياجات التدريب، وتطوير فرص التعلم للكبار، وكذلك تحسين مشاركة السلطات المركزية الإقليمية والمحلية في ذلك، ومن أبرز هذه الآليات والوسائل أيضا ما جاء بتوصيات تقرير التعليم والتدريب ٢٠٢٠م، حيث أوصى- كما سبق الإشارة أيضًا- بضرورة تعاون حكومات الدول الأعضاء بشكل وثيق مع أصحاب العمل والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لتوفير وزيادة عدد ونطاق برامج المهارات الأساسية في مكان العمل وتعزيز التعلم في مكان العمل، وأوصى أيضًا بضرورة تطوير التعاون داخل الحكومة؛ من أجل وضع مشاريع وسياسات تتعاون فيها العديد من الوزارات والمناطق والوكالات وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لتعزيز فرص التعلم لمجموعات مستهدفة معينة من الكبار. والملاحظ هنا أن هذه السياسات قد شجعت بدرجة كبيرة المشاركة المجتمعية لتنفيذها، وبدرجة محدودة لوضعها، ولكنها أغفلت تشجيع المشاركة في تقويمها.
- **المؤشر الثاني: تضمين السياسات مجموعة من المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركة المجتمعية**: رغم اهتمام هذه السياسات بتشجيع المشاركة المجتمعية في وضعها وتنفيذها، إلا أنها أغفلت وضع مجموعة من المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية هذه المشاركة. وربما يعود ذلك إلى طبيعة هذه السياسات

والفلسفة التي تقوم عليها، حيث إنها لا تخص دولة أوروبية بعينها، إنما هي ملامح لسياسة عامة لجميع الدول الأعضاء بالاتحاد، ويمكن لهذه الدول إجراء تعديلات عليها بما يناسب ظروفها وأحوالها، دون أن تخرج عن السياق العام لهذه السياسة العامة.

- **المعيار السادس: وضوح سياسات التمويل وصلاحيتها:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول: إدراج برامج تعلم الكبار وتعليمهم على قائمة أولويات الإنفاق الحكومي على التعليم**: لم تتطرق هذه السياسات بصورة واضحة ومحددة إلى ما يشير إلى إدراج برامجه على قائمة أولويات الإنفاق الحكومي بالدول الأعضاء، واقتصر الأمر على تضمين الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب آلية لتطبيقه، ذات صلة بذلك الشأن، وهي، كما سبق الإشارة: استخدام الموارد المالية -حيثما كان ذلك مناسبًا- من الصناديق الهيكلية الأوروبية؛ لتعزيز أنظمة التعليم والتدريب وفقًا للأهداف الاستراتيجية الشاملة وأوليات الدول الأعضاء. وربما يعود ذلك إلى طبيعة المجتمعات الأوروبية الرأسمالية، وفلسفة النظم الاقتصادية والمالية بها.
- **المؤشر الثاني: تنويع موارد التمويل ومجالات الإنفاق**: إن طبيعة المجتمعات الأوروبية الرأسمالية، وفلسفة النظم الاقتصادية والمالية بها، تسمح بتنويع موارد التمويل من خلال القطاع الخاص، هذا على مستوى الدول الأعضاء، كل دولة على حدة، أما على مستوى الاتحاد الأوروبي ككيان موحد، فإن الاتحاد يقدم دعمًا لقطاع تعلم الكبار في أوروبا، وهذا الدعم يتحدد في إجراء الأبحاث في هذا القطاع، ومشاركة الممارسات الجيدة، وتعزيز الابتكارات، وتمويل تنميه مهارات الأفراد، حيث يتم تقديمه عبر المنصة الإلكترونية لتعلم الكبار في أوروبا (EPALE)، وبرنامج إيراسموس بلس (Erasmus+)، والصندوق الاجتماعي

الأوروبي European Commission, Electronic platform (ESF) for adult learning in Europe (EPALE), 30 Jan 2021).

أما بخصوص مجالات الإنفاق، فلم تُحدد هذه السياسات مجالات إنفاق الموارد المالية لتعلم الكبار وتعليمهم، إلا أن تأكيدها على ضرورة الاهتمام بمجالات وبرامج التعلم مدى الحياة، واعتبار مفهومه مرادفًا لمفهوم تعلم الكبار، دون التركيز على مجال واحد، كرفع مستوى المهارات الأساسية بين الكبار من خلال محو أميتهم-سواء الأبجدية أو الرقمية- هو إشارة واضحة إلى تعدد مجالات الإنفاق.

- **المؤشر الثالث: توفير الشفافية المالية وتحقيق الرقابة الخارجية على الإنفاق على البرامج:** اهتمت هذه السياسات بمسألة توفير الشفافية على وجه العموم، كما ورد بالإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب، أما بخصوص توفير الشفافية المالية، وتحقيق الرقابة الخارجية على الإنفاق على البرامج، فلم تتضمن هذه السياسات ما يشير إلى ذلك، وربما ذلك -كما سبق الإشارة- راجع إلى طبيعة هذه المجتمعات الرأسمالية، وإلى طبيعة هذه السياسات، فهي لا تخص دولة واحدة بعينها، إنما الأمر متروك لظروف وأحوال وأولويات كل دولة من الدول الأعضاء على حده.

- **المعيار السابع: تقييم ومتابعة السياسات:** وقد تبين ذلك من خلال المؤشرين التاليين:

- **المؤشر الأول: توافر أدوات فعالة لتقييم ومتابعة السياسات:** أكدت هذه السياسات على ضرورة توفير أدوات فعالة لتقييمها ومتابعتها، فعلى سبيل المثال، أكد الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب على ضرورة المتابعة الدورية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب من منظور التعلم مدى الحياة، وذلك عبر استخدام أسلوب التنسيق المفتوح (OMC)، كما أكد على ضرورة تعاون

مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة؛ للمساهمة في وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، أما توصيات فريق عمل التعليم والتدريب المعني بتعلم الكبار، فقد أكدت على ضرورة تطوير نهج إطاري لمراقبة سياسات تعلم الكبار ومقارنتها، وتحليل مدى فعاليتها وكفاءتها عبر الدول الأعضاء بالاتحاد، وأكدت أيضًا على ضرورة إنشاء شبكات وطنية للبحوث حول تعلم الكبار وشبكات معلومات مطورة ومفصلة حول سياساته ونتائج تطبيقها ورصد التغييرات وتأثير السياسات على المدى الطويل.

- **المؤشر الثاني: استمرارية تقييم السياسات**: أكدت هذه السياسات على ضرورة استمرارية تقييمها، فعلى سبيل المثال، أكد الإطار الاستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب على ضرورة تعزيز هذا التعاون؛ لتنفيذ سياساته في تعلم الكبار، وضرورة مراجعة عملية التنفيذ ونشرها على أساس منتظم وبطريقة منظمة، بما يضمن في النهاية إنشاء أساس للتقييم والتطوير المستمر.

ثالثًا: واقع تطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بدول الاتحاد الأوروبي ودورها في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة:

هناك العديد من التقارير والدراسات الاستقصائية الدولية التي اهتمت بدراسة واقع مشاركة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في تعلم الكبار، الأمر الذي ساعد في دراسة وتحليل واقع تطبيق هذه الدول لسياسات تعلم الكبار وتعليمهم السابق الإشارة إليها، وما ثم دور هذه السياسات في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة. ومن أبرز هذه التقارير والدراسات الاستقصائية ما يلي:

١- استقصاء تعلم الكبار (Adult Education Survey) (AES):

يصدر هذا الاستقصاء -بصفة دورية- عن مكتب الإحصاء للمجموعة الأوروبية (EUROSTAT) التابع للمفوضية الأوروبية (European Commission)؛ بهدف تحليل واقع مشاركة الدول الأعضاء في تعلم الكبار. وقد اشتمل هذا الاستقصاء -

في إصداره الأخير- على أربعة مؤشرات رئيسة، تضمنت مجموعة من المؤشرات الفرعية، التي أمكن من خلالها إبراز واقع تطبيق هذه السياسات فيما يلي (Eurostat, Statistics Explained, 12 May 2020):

- معدل مشاركة الكبار في التعلم في الأسابيع الأربعة السابقة للمسح: من أبرز المعايير التي حددها الإطار الاستراتيجي -السابق ذكره- أن يكون معدل مشاركة الكبار الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥ و٦٤) عامًا في التعلم مدى الحياة والذي يرادف تعلم الكبار في هذا الإطار (١٥٪)، إلا أنه في عام ٢٠١٩م، كانت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥ و٦٤) عامًا في الاتحاد الأوروبي الذين شاركوا في التعليم أو التدريب (١٠,٨٪)، وهذه النسبة كانت أعلى بمقدار (٠,٧٪) من النسبة المقابلة لعام ٢٠١٤م، أي أنها أقل من النسبة المحددة بهذا الإطار.
- معدل مشاركة الكبار في التعلم خلال الاثني عشر شهرًا السابقة للمسح: رغم أن هذا المعدل يغطي المزيد من أنشطة تعلم الكبار أكثر من المعدل السابق، مما يؤدي إلى معدلات مشاركة أعلى في التعليم والتدريب النظامي وغير النظامي، إلا أنه يتم حسابه بشكل أقل تكرارًا (فاعتبارًا من عام ٢٠١٦م يتم حسابه كل ستة أعوام). وتم إجراء أحدث موجة من المسح بين يوليو ٢٠١٦م ومارس ٢٠١٧م (وسُميت ٢٠١٦ AES). ووفقًا لهذا المسح الأخير، شارك (٤٤,٤٪) من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥ و٦٤) عامًا في التعليم والتدريب سواء بنوعيه النظامي أو غير النظامي (خلال الاثني عشر شهرًا التي سبقت مدة إجراء المسح في عام ٢٠١٦م)، وشارك هؤلاء الأشخاص في التعليم والتدريب غير النظاميين (حيث بلغ معدله ٤٢,١٪) أكثر من مشاركتهم في التعليم والتدريب النظاميين (حيث بلغ معدله ٥,١٪). وأظهرت نتائج هذا المسح أيضًا -بخصوص ارتباط المشاركة في التعليم والتدريب بالعمر- أن مشاركة

الأشخاص الأصغر سنًا في الاتحاد الأوروبي (الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عامًا) والتي بلغ معدلها (٥٢,٨٪) كانت أعلى من مشاركة كبار السن (الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و٦٤ عامًا) والتي بلغ معدلها (٣٢,٢٪) بفارق قدره (٢٠,٦٪)، كما أظهرت النتائج أيضًا -بخصوص احتمالية ارتباط المشاركة بمستوى التحصيل التعليمي- أن معدلات المشاركة للأشخاص الحاصلين على تعليم عالٍ كانت (٦٥,٤٪)، في حين كانت (٢٣,٦٪) لأولئك الذين أكملوا التعليم الثانوي الأدنى.

- مقدمو أنشطة التعليم والتدريب غير النظامي: ووفقًا لنتائج هذا المسح أيضًا (مسح تعليم الكبار لعام ٢٠١٦م)، كان أرباب العمل أكثر مقدمي أنشطة التعليم والتدريب غير النظاميين، حيث قدموا أكثر من ثلث هذه الأنشطة في الاتحاد الأوروبي، بمعدل قدره (٣٣,٨٪)، أما المؤسسات التعليمية والتدريبية غير النظامية فقدمت هذه الأنشطة بمعدل قدره (١٩,٣٪)، في حين قدمت المؤسسات التعليمية والتدريبية النظامية هذه الأنشطة بمعدل قدره (٧,٨٪)، وقدمتها الجمعيات غير الربحية بمعدل قدره (٧,٢٪)، وقدمها الأفراد بمعدل قدره (٥,٨٪)، وكانت هذه أبرز النتائج في هذا الشأن.
- المشاركة في أنشطة التعلم غير الرسمية: بجانب النتائج المتعلقة بالمشاركة في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين، اشتملت نتائج هذا المسح أيضًا على معلومات حول التعلم غير الرسمي، والذي من أبرز صوره التعلم الذاتي أو تعلم الأقران. ووفقًا لنتائج هذا المسح أيضًا، أفاد (٥٩,٩٪) من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥ و٦٤ عامًا) بالمشاركة في شكل أو أكثر من أشكال التعلم غير الرسمي في الاثني عشر شهرًا التي سبقت إجراء المسح. ووفقا لنتائج هذا المسح أيضًا، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال للمشاركة في هذا النوع من التعلم في غالبية دول الاتحاد، وكان التعلم غير الرسمي باستخدام

الكمبيوتر هو الشكل الأكثر شيوعًا للتعلم غير الرسمي في معظم هذه الدول، حيث بلغ معدله (٤٤,١٪)، في حين بلغ معدل تطبيقه باستخدام التليفزيون والراديو والفيديو (٢٦,٥٪)، وبلغ معدل تطبيقه باستخدام المواد المطبوعة (٣٦,٦٪)، أما بخصوص تطبيقه عن طريق أفراد الأسرة والأصدقاء وزملاء الدراسة فبلغ معدله (٢٨,٧٪)، وبلغ معدل تطبيقه من خلال الرحلات السياحية والميدانية (١٤,٢٪)، في حين بلغ معدل تطبيقه من خلال زيارة مراكز التعلم كالمكتبات (١٠,٣٪).

٢- استقصاء التدريب المهني المستمر Continuing Vocational (CVTs) (Training Survey):

يصدر هذا الاستقصاء أيضًا -بصفة دورية كل خمسة أعوام- عن نفس المكتب السابق الإشارة إليه؛ بهدف تحليل واقع التعليم والتدريب المهني بدول الاتحاد، الذي يوفر فهمًا عميقًا -إلى حد ما- لبرامج تعلم الكبار بها. وقد اشتمل هذا الاستقصاء -في إصداره الأخير لعام ٢٠١٥م- على عشر مؤشرات رئيسة، تضمنت مجموعة من المؤشرات الفرعية، التي أمكن من خلال الاطلاع على بعضها إبراز واقع تطبيق هذه السياسات فيما يلي (Eurostat, Statistics Explained, 5 Nov 2020):

- التدريب المهني الأولى في المؤسسات: أشارت نتائج هذا الاستقصاء -لعام ٢٠١٥م- مشاركة حوالي (٣٠,٥٪) من جميع المؤسسات التي تضم (١٠) أشخاص أو أكثر في تقديم التدريب المهني الأولى لموظفيها.
- التدريب المهني المستمر في المؤسسات: أشارت نتائج هذا الاستقصاء أيضًا إلى مشاركة حوالي (٧٠,٥٪) من جميع المؤسسات التي تضم (١٠) أشخاص أو أكثر في تقديم التدريب المهني المستمر لموظفيها. وهذا يُعد ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بنتائج استقصائي عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م، حيث كانت نسبة المشاركة فيهما (٥٥,٦٪) و(٦٣,٦٪) على التوالي.

- معدلات المشاركة في دورات التدريب المهني المستمر: أشارت نتائج هذا الاستقصاء كذلك إلى مشاركة حوالي (٥٤,٨٪) من جميع الأشخاص العاملين بالمؤسسات الكبيرة (التي تضم ٢٥٠ شخصًا أو أكثر) في دورات التدريب المهني المستمر، ومشاركة حوالي (٤٨,٥٪) من جميع الاشخاص العاملين بالمؤسسات متوسطة الحجم (التي يعمل بها من ٥٠ إلى ٢٤٩ شخصًا)، ومشاركة حوالي (٥٠,٦٪) من جميع الأشخاص العاملين بالمؤسسات صغيرة الحجم (التي يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ شخصًا).

٣- التقرير العالمي لرصد التعليم:

يصدر هذا التقرير سنويًا عن منظمة اليونسكو، وقد صدر أحدث تقرير من هذه السلسلة في العام ٢٠٢٠م، تحت عنوان (التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء)، حيث استند إلى ما ورد عن التعليم الشامل للجميع في إعلان إنشيون الصادر في عام ٢٠١٥م، ودعا هذا التقرير إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛ تماشيًا مع الهدف (٤) من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، كما قدم تقييمًا حول التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، إلى جانب الأهداف الأخرى المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م (اليونسكو، ٢٠٢٠، صii).

وقد تضمن أحدث إصدارات هذا التقرير -الصادر عام ٢٠٢٠م، والسابق الإشارة إليه- العديد من المؤشرات، التي أمكن من خلال الاطلاع على بعضها ومقارنة نتائجها بالدول الأوروبية بنتائجها بمصر، إبراز واقع تطبيق سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بالدول الأوروبية ومدى اختلاف ذلك عن مصر، وذلك فيما يلي (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص ص ٣٧٠-٣٧١، ص ص ٣٧٤-٣٧٥):

- بخصوص مؤشر النسبة المئوية للمشاركة في تعليم وتدريب البالغين للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (٤٤٪)، في حين

بلغت النسبة المئوية لهذه المشاركة في مصر (١٪)، بفارق مقداره (٤٣٪) لصالح الدول الأوروبية.

- وبخصوص مؤشر النسبة المئوية للشباب الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (١٨٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الشباب في مصر (١١٪)، بفارق مقداره (٧٪) لصالح الدول الأوروبية.
- وبخصوص مؤشر النسبة المئوية من الذين يبلغون (١٥) عامًا وما فوق ويتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة مهارة النسخ واللصق داخل المستند للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (٥٢٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الأفراد في مصر (٤١٪)، بفارق مقداره (١١٪) لصالح الدول الأوروبية، أما بخصوص مؤشر النسبة المئوية من هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون مهارات استخدام الصيغ في جدول البيانات لنفس العام السابق ذكره، فقد بلغ المعدل المرجح لهذه النسبة بالدول الأوروبية (٣٥٪)، في حين بلغت النسبة المئوية لهؤلاء الأفراد في مصر (١١٪)، بفارق مقداره (٢٤٪) لصالح الدول الأوروبية.
- وبخصوص مؤشر عدد الأميين بالمليون للعام ٢٠١٨م: فقد بلغ متوسط عدد الأميين من فئة الشباب بالدول الأوروبية (٠,١) مليون أمي، ومتوسط عددهم من فئة البالغين (٢) مليون أمي، في حين بلغ عددهم من فئة الشباب بمصر (١,٩٧٦) مليون أمي، وعددهم من فئة البالغين (١٨,٥١٩) مليون أمي، وذلك بفارق مقداره (١,٨٧٦) مليون أمي شاب، و(١٦,٥١٩) مليون أمي بالغ، لصالح الدول الأوروبية.

تعقيب عام على الخبرة السابقة:

بعد دراسة وتحليل خبرة الاتحاد الأوروبي في وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم للدول الأعضاء به، وخبرته في متابعة واقع تطبيق هذه السياسات، تم استخلاص مجموعة من النقاط والمؤشرات، والتي أفادت في عملية تطوير سياسات هذا التعليم بمصر؛ مواكبة للثورة الصناعية الرابعة. وتحددت أبرز هذه النقاط والمؤشرات فيها يلي:

- بذْل الاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة في وضع سياسات لتعلم الكبار وتعليمهم بالدول الأعضاء، كفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، حيث اهتمت هذه السياسات بتزويد الكبار بالمهارات التي تمكنهم من الاستفادة من تقنيات هذه الثورة، بل والتأثير الإيجابي فيها، وذلك عبر الاهتمام بإكسابهم المهارات الرقمية، وبالاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح في تعلم الكبار، كما اهتمت بمختلف مجالات وبرامج تعلم للكبار وتعليمهم بلا استثناء، وذلك في ضوء فلسفة التعلم مدى الحياة.
- جهود الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن لم تكن مجرد رؤى نظرية، برزت في صياغة أهداف لهذه السياسات وآليات ووسائل تحقيقها، إنما انعكست هذه الجهود على أرض الواقع بصورة ايجابية، حيث ساهمت في احتلال الدول الأعضاء مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير والاستقصاءات ذات الصلة بهذا المجال.
- اتسام هذه السياسات باستنادها إلى إطار عام يتلاءم مع السياق العام المشترك السائد بالدول الأوروبية، إلى جانب مراعاتها لظروف وأحوال واحتياجات كل دولة على حدة. ومن ثم، جاءت هذه السياسات متضمنة مستويين: المستوى العام المشترك وهو موجه لجميع الدول، والمستوى الخاص الفريد وهو موجه لكل

دولة على حدة ومفاده أن على الدول الأعضاء الالتزام بالسياق العام لهذه السياسات مع تطويعها لتتناسب مع واقعها وأحوالها.

- رغم اهتمام الاتحاد الأوروبي بوضع هذه السياسات لمواكبة هذه الثورة، إلا أن هذه السياسات لم تصرح بذلك بوضوح، حيث لم تتضمن مبادئها أو أهدافها أو آليات ووسائل تحقيقها أية إشارة واضحة إليها.
- اهتمام هذه السياسات بإعداد الأفراد الكبار لمواكبة هذه الثورة والتأثير الإيجابي فيها، عبر إكسابهم المهارات الرقمية التي تمكنهم من تحقيق ذلك، وإهمالها توعية هؤلاء الأفراد بالتداعيات السلبية لهذه الثورة، وسبل مواجهتها.
- تعدد هذه السياسات وتنوعها عبر الفترات الزمنية المختلفة، والتي بدأت بعام ٢٠٠٠م، إلا أن هذا التعدد وهذا التنوع لم يبعد عن الإطار العام أو الفلسفة التي يُبنى عليها هذا النمط من التعليم، والمتمثلة في فلسفة التعلم مدى الحياة، حيث إن مفهوم تعلم الكبار -وفق هذه السياسات- يرادف مفهوم التعلم مدى الحياة الذي يهتم بمختلف الفئات العمرية، وبمختلف مجالات تعلم الكبار وبرامجه.
- انعكاس طبيعة المجتمعات الغربية الرأسمالية، وفلسفة النظم الاقتصادية والمالية بها على هذه السياسات، فعلى سبيل المثال، قل الاهتمام بإدراج برامج تعلم الكبار وتعليمهم على قائمة أولويات الإنفاق الحكومي على التعليم بالدول الأوروبية، وزادت مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويله، وهذا انعكس على عملية الرقابة الخارجية على الإنفاق على هذه البرامج، كما غاب عنها إكساب الكبار القيم والأخلاقيات اللازمة لمواجهة التداعيات السلبية للثورة الصناعية الرابعة، حيث إن نظرة هذه المجتمعات للثورات الإنسانية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة تقتصر بدرجة كبيرة على الاستفادة من الإيجابيات دون مواجهة السلبيات.

- انطلاق هذه السياسات من السياسات الأوروبية، حيث إن مبادئ وأهداف هذه السياسات انطلقت بدرجة كبيرة من كل من: استراتيجية الاتحاد الأوروبي للنمو وفرص العمل بعد عام ٢٠١٠م، واستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠م للنمو الذكي والشامل والمستدام.
- قلة أو غياب بعض الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف هذه السياسات؛ نظرًا لطبيعة هذه السياسات، حيث إنها تعبر عن السياق العام المشترك الذي ينبغي أن تبنى عليها سياسات الدول الأوروبية كل على حده، إلا أن قلتها أو غيابها لا يؤثر بالسلب على نجاح تنفيذها ونجاح مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة، حيث إن كل دولة تضع هذه الآليات وفق ظروفها وأولوياتها. ومن أبرز هذه الآليات: وضع معايير تحدد طبيعة ونوع المشاركة المجتمعية، والاهتمام بتوفير الشفافية المالية وتحقيق الرقابة الخارجية على الإنفاق على برامجه.
- تركيز هذه السياسات على العديد من الآليات الكفيلة بتحقيق أهدافها، إلا أن من أبرز ما ميز بعض هذه الآليات هو انعكاس حالة الاتحاد والتعاون الأوروبي عليها، فمن أبرز أمثلة هذه الآليات ما يلي: الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والاهتمام بعملية كوبنهاجن في مجال التعليم والتدريب المهني، وتحقيق التآزر والتعاون الوثيق بين جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن وبين عملية بولونيا.
- اتسام هذه هي السياسات بالتراكمية، بمعنى أن السياسات الجديدة لا تلغي السياسات السابقة لها، بل تُضيف إليها وتطورها.
- اتسام هذه السياسات بالاتساع، بمعنى أنه لا يتم الاقتصار على وضع السياسات وتنفيذها وحسب، بل الأمر يتعدى ذلك، حيث يتم متابعتها وتقييمها بإجراءات عملية ووسائل تنفيذية، مثل قيام الاتحاد الأوروبي بإجراء استقصاءين بصورة

دورية، أحدهما لتحليل واقع مشاركة الدول الأعضاء في تعلم الكبار، وثانيهما لتحليل واقع التعلم والتدريب المهني بهذه الدول.

من خلال العرض السابق، اتضح انعكاس جهود الاتحاد الأوروبي في وضع سياسات تعلم الكبار وتعليمهم للدول الأعضاء بصورة إيجابية على واقع مشاركة هذه الدول في هذا النمط من التعليم، والذي برز في احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير ذات الصلة، واتضح أيضًا دعم هذه السياسات عملية مواكبة هذه الدول للثورة الصناعية الرابعة، كما اتضح اشتمال هذه السياسات على جوانب إيجابية، وأنه بالإمكان الاستفادة منها في تطوير السياسات المناظرة لها بمصر، وهذا ما سعى البحث الحالي لتحقيقه، وتم عرضه بالمحور التالي.

المحور السادس: نتائج البحث والرؤية المقترحة:

بعد العرض السابق لمحاور البحث، يُختتم البحث الحالي بأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي ساهمت في وضع الرؤية المقترحة. وسيتم عرض نتائج البحث والرؤية المقترحة فيما يلي:

أولاً: نتائج البحث: وتحددت أبرز هذه النتائج على النحو التالي:

١- **النتائج المتعلقة بتحليل العلاقة بين تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة:** وتمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- إن الاهتمام بتطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم هو الخطوة الرئيسة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، حيث إن العلاقة بين هذه السياسات وهذه الثورة علاقة وطيدة ومترابطة، ويمكن وصفها بأنها تبادلية، فأي تطوير في هذه السياسات ينعكس بالإيجاب على مواكبة هذه الثورة، كما أن هذه الثورة وتقنياتها المتنوعة والمتجددة باستمرار تفرض السعي نحو تطوير هذه السياسات بصورة دائمة ومستمرة.

- هناك العديد من التحديات التي فرضتها هذه الثورة على منظومة تعلم الكبار وتعليمهم، الأمر الذي يتطلب السعي نحو تطويرها، ولاشك أن أولى خطوات التطوير هو تطوير سياساته التي يمكن ترجمتها لاحقًا في صورة خطط وبرامج ومشروعات تنفيذية، قادرة على تحقيق أهداف هذه المنظومة؛ من أجل مواكبة هذه الثورة، بالاستفادة من تداعياتها الإيجابية، وتلافي تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي في مجرياتها.
- إن تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم؛ مواكبةً لهذه الثورة، يتطلب التركيز على تحقيق أهداف تعليمية وتدريبية معينة، وعلى إكساب فئة الكبار العديد من المعارف والمعلومات والمهارات والقيم والأخلاقيات المتعلقة بهذه الثورة، والتي تمكنهم من الاندماج الواعي والفعال في القطاعات التكنولوجية العالمية.

٢- **النتائج المتعلقة بتحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة:** وتمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- إن عملية تحليل سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر ومدى مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة أسفرت عن تحديد الجوانب التي تُعد بمثابة ميزة، حيث بإمكانها المساهمة في مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة، وهذه الجوانب تُعرف بنقاط القوة، وأسفرت أيضًا عن تحديد الجوانب التي تُعد بمثابة قصور ونقاط ضعف، حيث بإمكانها التأثير سلبيًا على عملية المواكبة، وهذه الجوانب تُعرف بالتحديات.
- تعدد وتنوع نقاط القوة والتحديات التي واجهت مواكبة سياسات تعلم الكبار وتعليمهم بمصر لهذه الثورة، إلا أن الغلبة والتأثير الفعلي كان لصالح التحديات، حيث انعكس تأثيرها سلبيًا على واقع هذه المواكبة، وظهر ذلك بوضوح في نتائج الدراسات والأبحاث العلمية، وفي نتائج المؤشرات والتقارير والنشرات الدولية والمحلية، التي اتضح من خلالها احتلال مصر مراتب متأخرة -إلى حد ما- فيها، وخاصة في ركائزها ومؤشراتها ذات الصلة بالمجالات الرئيسة الثلاثة

لهذا التعليم والواردة بتوصية اليونسكو (RALE) عام ٢٠١٥م، والمتمثلة في: مجال القرائية والمهارات الأساسية، ومجال استمرار التعليم والتطور المهني، ومجال مهارات المواطنة الفاعلة. وهذا بمثابة مؤشر على ضعف اهتمام مصر بهذه المجالات، سواء على مستوى التطبيق أو مستوى السياسات، مما انعكس سلبًا على مواكبة هذه السياسات لهذه الثورة.

٣- النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية لخبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة للثورة الصناعية الرابعة: وتمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- بذْلُ الاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة في وضع سياسات لتعلم الكبار وتعليمهم بالدول الأعضاء، كفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، حيث اهتمت هذه السياسات بتزويد الكبار بالمهارات التي تمكنهم من الاستفادة من تقنيات هذه الثورة، بل والتأثير الإيجابي فيها، وذلك عبر الاهتمام بإكسابهم المهارات الرقمية، وبالاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوح في تعلم الكبار، كما اهتمت بمختلف مجالات وبرامج تعلم للكبار وتعليمهم بلا استثناء، وذلك في ضوء فلسفة التعلم مدى الحياة.
- اتسام هذه السياسات باستنادها إلى إطار عام يتلاءم مع السياق العام المشترك السائد بالدول الأوروبية، إلى جانب مراعاتها لظروف وأحوال واحتياجات كل دولة على حدة، واتسامها أيضًا بالتراكمية، بمعنى أن السياسات الجديدة لا تلغي السياسات السابقة لها، بل تُضيف إليها وتطورها، واتسامها كذلك بالاتساع، بمعنى أنه لا يتم الاقتصار على وضع السياسات وتنفيذها وحسب، بل الأمر يتعدى ذلك، حيث يتم متابعتها وتقييمها بإجراءات عملية ووسائل تنفيذية، مثل قيام الاتحاد الأوروبي بإجراء استقصاءين بصورة دورية، أحدهما لتحليل واقع مشاركة الدول الأعضاء في تعلم الكبار، وثانيهما لتحليل واقع التعلم والتدريب المهني بهذه الدول.

- انعكاس جهود الاتحاد الأوروبي في وضع هذه السياسات بصورة إيجابية على واقع مشاركة الدول الأعضاء به في هذا النمط من التعليم، والذي برز في احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير والاستقصاءات ذات الصلة بهذا المجال.
- اشتمال هذه السياسات على جوانب إيجابية، بالإمكان الاستفادة منها في تطوير السياسات المناظرة لها بمصر.

ثانيًا: الرؤية المقترحة:

في ضوء تحليل جوانب البحث المختلفة، وما أسفرت عنه نتائجه، أمكن تقديم رؤية مقترحة لسياسة تعلم الكبار وتعليمهم بمصر، تكون كفيلة بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. وتمثلت جوانب هذه الرؤية المقترحة فيما يلي:

١- أهداف الرؤية المقترحة:

هدفت الرؤية المقترحة بصفة رئيسة إلى وضع إطار عام للكيفية التي يمكن من خلالها مواكبة مصر للثورة الصناعية الرابعة والتأثير الإيجابي في مجرياتها، من خلال اقتراح سياسة لتعلم الكبار وتعليمهم. وقد تحقق هذا الهدف الرئيس من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- وضع رؤية واضحة لما ستكون عليه السياسة المقترحة لتعلم الكبار وتعليمهم في المستقبل.
- رسم الفلسفة التي تستند إليها هذه السياسة عبر صياغة رؤية ورسالة لها، بحيث تكونان واضحتين ومعبرتين عنها.
- وضع المبادئ الموجهة لهذه السياسة؛ لضمان مواكبة تعلم الكبار وتعليمهم للثورة الصناعية الرابعة.

- بيان أهداف هذه السياسة، وآليات تنفيذها في ضوء واقع السياق المجتمعي والتربوي وطموحاته وإمكاناته في مصر.
- الاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي المتميزة في مجال تطوير سياسات تعلم الكبار وتعليمهم المواكبة لهذه الثورة، بما يُفيد في تطوير السياسات المناظرة لها بمصر، عبر وضع سياسة مقترحة لهذا التعليم.
- إبراز المعوقات التي قد تحول دون تبني وتنفيذ هذه السياسة المقترحة مع اقتراح سبل للتغلب عليها.

٢- منطلقات الرؤية المقترحة:

استندت الرؤية المقترحة إلى عدة منطلقات، هي:

- تأكيد الهيئات والمؤسسات المعنية بتعلم الكبار وتعليمهم بأن هذا التعليم جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي بأي مجتمع. ومن ثم، يجب الاهتمام به وبتنفيذ مجالاته وبرامجه قدر الاهتمام بالتعليم الرسمي والنظامي.
- اتسام تعلم الكبار وتعليمهم بالاستمرارية، بمعنى أن هذا التعليم لا يوجه لفئة عمرية بعينها وفي فترة زمنية محددة، إنما يتم إتاحة فرص الالتحاق بمجالاته وبرامجه المتنوعة والاستفادة منها لمختلف أفراد المجتمع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الصحية أو أية معوقات أخرى، ومن ثم، ينبغي تبني فلسفة التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة عند تطوير سياسات هذا التعليم، وإعادة هيكلته وفق هذه الفلسفة، وذلك تنفيذًا لتوصيات إطار عمل بيليم (BEA) الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار (CONFINTEA VI) الذي نظمته اليونسكو في عام ٢٠٠٩م.
- اتسام مجالات وبرامج هذا التعليم بالتنوع والشمول، حيث تتنوع وتتعدد هذه المجالات والبرامج لتتخطى حاجز الاهتمام بمجال محو الأمية وبخاصة

الأبجدية، ولتشمل مختلف المجالات والبرامج الواردة بتوصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م، والتي حددت ثلاثة مجالات رئيسة له، وهي: القرائية والمهارات الأساسية، واستمرار التعليم والتطور المهني، ومهارات المواطنة الفاعلة.

- ارتباط الاهتمام بهذا التعليم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلى، حيث يرتبط هذا التعليم بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4) المتضمنة بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والذي يهتم بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع، هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي، فيرتبط هذا التعليم بالمحور السابع الخاص بالتعليم والتدريب، والوارد باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م، والذي أكد على استهداف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز.
- تنامي الدعوات النظرية، إضافة إلى تأكيد نتائج البحوث والدراسات والتقارير المختلفة، على ضرورة الاهتمام بتطوير السياسات التعليمية؛ من أجل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والتأثير الإيجابي في مجرياتها. ومن المسلم به، أن تعلم الكبار وتعليمهم ليس بعيدًا عن ذلك الشأن، حيث إن العلاقة بين تطوير سياساته ومواكبة هذه الثورة علاقة وطيدة ومترابطة، ويمكن وصفها بأنها تبادلية، فأي تطوير في هذه السياسات ينعكس بالإيجاب على مواكبة هذه الثورة، كما أن هذه الثورة وتقنياتها المتنوعة والمتجددة باستمرار تفرض السعي نحو تطوير هذه السياسات بصورة دائمة ومستمرة.
- تزايد حدة التنافس العالمي في تطوير سياسات هذا التعليم، وتنامي تداعيات هذه الثورة على مختلف المجالات، الأمر الذي يدفع إلى اقتراح سياسات جديدة له،

تكون قادرة على بناء رأس المال البشري المتميز القادر على الاستفادة من التداعيات الإيجابية لهذه الثورة وتلافي تداعياتها السلبية، بل والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

- تأكيد نتائج عملية تحليل سياسات هذا التعليم بمصر ومدى مواكبتها لهذه الثورة على وجود العديد من نقاط القوة والتحديات التي واجهت هذه المواكبة، إلا أن الغلبة والتأثير الفعلي كان لصالح التحديات، حيث انعكس تأثيرها سلبيًا على واقع هذه المواكبة. وهذا الواقع يحتاج إلى التغيير الإيجابي، ولن يتحقق هذا التغيير الإيجابي إلا من خلال تطوير هذه السياسات، عبر اقتراح سياسة جديدة له، تكون كفيلة بتحقيق ذلك.
- نجاح العديد من الدول الأجنبية في وضع وتطوير سياسات هذا التعليم؛ مواكبةً لهذه الثورة، وعلى رأس هذه الدول دول الاتحاد الأوروبي، التي انعكس اهتمامها بهذا المجال -تحت مظلة الاتحاد الأوروبي- إيجابيًا على واقع تنفيذ مجالاته وبرامجه، والذي دل عليه احتلالها مراتب متقدمة في المؤشرات ذات الصلة بذلك، والواردة بالعديد من التقارير الدولية. وهذا النجاح يُعد بمثابة دافع قوي للاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي ودوله في هذا المجال، في وضع هذه السياسة المقترحة.

٣- مضمون الرؤية المقترحة:

استنادًا إلى ما تقدم عرضه بالبحث الحالي، واعتمادًا على أهداف الرؤية المقترحة ومنطلقاتها، وضع البحث الحالي سياسة مقترحة لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر، كفيلة -إذا ما تم تنفيذها- بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. ويعرض البحث الحالي ملامح هذه السياسة المقترحة بالتفصيل على النحو التالي:

٣-١- رؤية ورسالة السياسة المقترحة:

تتحدد رؤية السياسة المقترحة لتعلم الكبار وتعليمهم بمصر فيما يلي: الوصول إلى مجتمع متعلم مدى الحياة، باعتباره ضرورة وطنية دائمة، حيث يمكن لجميع المصريين امتلاك مهارات القرائية والمهارات الأساسية والمهارات المهنية ومهارات المواطنة الفاعلة؛ وذلك من أجل التنمية الشخصية والأسرية والمجتمعية والوطنية، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع مزدهر وأكثر استدامة، وقادر على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، أما رسالة هذه السياسة المقترحة فتتحدد فيما يلي: وضع الأطر التشريعية والمؤسسية والسياسية الوطنية الضرورية، وكذلك المبادئ الحاكمة والأهداف العامة والآليات التي تُمكن من تحقيق هذه الأهداف، ومتابعة وتقييم مدى تحقيقها على مختلف المستويات بجودة وكفاءة وفاعلية.

٣-٢- المبادئ الموجهة للسياسة المقترحة:

تعتمد السياسة المقترحة على المبادئ التالية:

- يُعد تعلم الكبار وتعليمهم عاملاً مهمًا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورفع الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتحسين فرص العمل وقابلية التوظيف.
- يُعد هذا التعليم بمثابة تصحيح لنظام التعليم التقليدي، حيث إنه يوفر فرصة ثانية لاكتساب الأفراد المعارف والمهارات والقيم المتنوعة.
- يُعد هذا التعليم تعليمًا مبتكرًا، وآلية للتعلم كفيلة بدعم تطوير الذات؛ من أجل تمكين الفرد من تحقيق استقلاليته، والحفاظ على نشاطه وصحته، وتمتعه بوظائف أفضل، وهو آلية أيضًا لتقوية الأسرة وتشجيع نمو أفرادها واستقلالهم.
- يُعد هذا التعليم أداة أساسية لمواجهة مختلف التحديات المعاصرة، ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والتأثير الإيجابي في مجرياتها.

- يُعد هذا التعليم عاملاً مهمًا في تحسين الحياة لكل من الفرد والمجتمع، من خلال التنمية الشخصية للفرد وتحقيق اندماجه الاجتماعي، واكسابه قيم المواطنة الفاعلة، ومن خلال تعزيز الإنتاجية بالمجتمع، وتشجيع الإبداع والابتكار فيه.
- يُعد هذا التعليم مظهرًا من مظاهر التعلم مدى الحياة، وعنصرًا حيويًا في استمراريته؛ لكونه جزءًا متكاملاً من النظام التعليمي بأكمله، ولارتباطه الوثيق بمختلف أنماط التعليم الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي.
- يقوم هذا التعليم بدور هام في تأهيل أفراد المجتمع -وبخاصة فئة الكبار والبالغين- لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، من خلال الاستفادة من تداعياتها الإيجابية، وتلافي تداعياتها السلبية، والتأثير الإيجابي فيها.
- يُعد الاستثمار الفعال في رأس المال البشري، من خلال أنظمة التعليم والتدريب -والتي على رأسها نظام تعلم الكبار وتعليمهم- ركنًا أساسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م؛ لكونه يُسهم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وبناء المجتمع القائم على المعرفة، ومن ثم تعزيز التنافسية العالمية له.
- يتصل تعلم الكبار وتعليمهم بدرجة كبيرة بمختلف المجالات الحياتية، الأمر الذي أدى إلى تعدد مجالاته وبرامجه، ليكون أدناها محو الأمية الأبجدية، وأعلاها تنمية المواطنة الفاعلة، وهو ما عبرت عنه توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م عند تصنيفها لمجالات وبرامج هذا التعليم.
- تُعد سياسة تعلم الكبار وتعليمهم جزءًا لا يتجزأ من الإطار الهيكلي لإصلاح منظومتي التعليم والتدريب المهني بأية دولة.

- يتحدد الغرض الأساسي لسياسة هذا التعليم في تطوير الظروف الاجتماعية المناسبة له، وإنشاء نظام تعليمي وتدريبي وتثقيفي لهم، يتسم بالملاءمة والمرونة والكفاءة والفاعلية وسهولة الوصول والاستدامة.
- يتطلب النجاح في تنفيذ سياسة هذا التعليم اتسامها بالشمول والاتساق، فلاجدوى من الاهتمام بمجال واحد مثل مجال محو الأمية الأبجدية وإهمال بقية المجالات، ولاجدوى أيضًا من الاهتمام بفئة عمرية معينة وإهمال الفئات العمرية الأخرى، ويتطلب النجاح أيضًا في تنفيذها دعمها بالتخطيط القائم على الأدلة، واعتمادها على الرصد والتقييم المناسبين.
- يتطلب تنفيذ سياسة هذا التعلم بشكل فعال وجود تعاون وتآزر بين جميع أصحاب المصلحة من مؤسسات وأفراد؛ من أجل تنسيق جهودهم نحو تحقيق هدف التعلم مدى الحياة وهدف التعلم للجميع وهدف التعلم من أجل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- تُسهم الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام موارد التعلم والتدريب الرقمية بدرجة كبيرة في النجاح في تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم، وهذا الأمر فرضته طبيعة العصر الحالي الذي يتسم بتأثير التكنولوجيا الرقمية على شتى مناشط الحياة.

٣-٣- أهداف السياسة المقترحة وآليات تحقيقها:

تتحدد أهداف هذه السياسة المقترحة وآليات تحقيقها على النحو التالي:

- **الهدف الأول: توفير بيئة تشريعية وقانونية ومؤسسية داعمة لتعلم الكبار وتعليمهم ولمواكبته للثورة الصناعية الرابعة**: وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:
  - تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لتعلم الكبار وتعليمهم، بحيث يُركز بدرجة كبيرة على مختلف مجالاته وبرامجه، بقدر الاهتمام الحالي بمجال محو

الأمية، وذلك وفق فلسفة التعلم مدى الحياة، وبحيث يهتم بصورة مباشرة بالثورة الصناعية الرابعة، كأحد أبرز المتغيرات المعاصرة، ودور هذا التعليم في مواكبتها.

- وضع استراتيجية وطنية لتعلم الكبار وتعليمهم، مع مراعاة ارتباطها الوثيق وتكاملها مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، مثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠م، والخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠م، واستراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة مصر٢٠٣٠م، وبالإمكان الاستفادة من الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار الموضوعة من قبل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. ومن الضروري مشاركة كافة الشركاء والأطراف الفاعلة في وضع هذه الاستراتيجية الوطنية وآليات تنفيذها.
- إلغاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، واستحداث وزارة مختصة بتعلم الكبار وتعليمهم. ولضمان نجاح الوزارة المستحدثة في أداء أدوارها ومسئولياتها، ينبغي إعادة هيكلة بعض الإدارات التابعة للهيئة، واستحداث إدارات أخرى، وذلك على النحو التالي:
  - إعادة هيكلة إدارة الكتب والوسائل التعليمية، بحيث تكون مسئولة عن:
    - وضع مناهج لمختلف مجالات وبرامج تعليم الكبار وتعليمهم، إضافة إلى تطوير مناهج محو الأمية ومراجعتها باستمرار؛ من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية والتدريبية المحددة للمستفيدين، ومواكبةً للثورة الصناعية الرابعة.
    - تقديم المشورة ومساعدة العاملين بمختلف مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم -وبخاصة المعلمين والمدربين- في تطوير الوسائل التعليمية والتدريبية التي يستخدمونها.

- إعداد المواد التعليمية والتدريبية، بناء على تقييم الاحتياجات اللازمة لتطوير المناهج، وفي ضوء المعايير والقواعد التربوية المقبولة.
- ضمان توزيع الكتب التعليمية والتدريبية لمختلف المستفيدين من مجالات وبرامج هذا التعليم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

- إعادة هيكلة إدارة الجودة والمراجعة الداخلية، بحيث تكون مسئولة -إضافة لمسئولياتها الواردة بالتوصيف الوظيفي لها- عن:

- وضع القواعد والمعايير؛ لضمان تقديم برامج تعلم الكبار وتعليمهم بدرجة متميزة، وذلك من خلال توفير نظام إشراف فعال ومتميز، يشمل مراحل التفتيش والزيارات والمراجعات.
- تقديم المشورة والتوجيه المناسبين لوكلاء الوزارة بالمحافظات المختلفة، بعد استحداث هذه المناصب القيادية وإدراجها بالهيكل التنظيمي والتوصيفي للوزارة المستحدثة.
- رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف سياسات هذا التعليم، مما يضمن في نفس الوقت تحسين جودة الخدمات والبرامج المقدمة، وذلك من خلال توفير نظام متطور لقياس ورصد هذا التقدم كميًا ونوعيًا.
- توجيه المعلمين والمدربين بأنسب طرق التدريس والتدريب، وأفضل وأحدث أساليب الإدارة التعليمية والتدريبية.
- تقديم المشورة للوزارات والهيئات والمنظمات المختلفة الشريكة في تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم، بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها في ضوء نتائج تحليل الواقع ومتطلبات الولوج إلى المستقبل.

- استحداث إدارة لتطوير وإدارة المعلمين والمدربين العاملين في هذا التعليم، بحيث يكون من أبرز مسئولياتها اتخاذ الإجراءات الضرورية لدمج معلمي ومديري تعلم الكبار وتعليمهم كجزء من خطط التطوير والتنمية الشاملة للمعلمين

والمدربين بالدولة، والتي تنفذها وزارتي التعليم في الفترة الحالية؛ مواكبةً للتغيرات المعاصرة الحادثة في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة.

- استحداث إدارة للمهارات الرقمية، بحيث تكون مسئولة عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لإكساب كل العاملين بمجالات هذا التعليم وكذلك المستفيدين منها، المهارات الرقمية ومهارات وأخلاقيات التعامل مع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مع الإبقاء على الإدارات الثلاثة التابعة للإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي الموجودة بالهيكل التنظيمي والتوصيفي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار قبل إلغاءها.

- تعيين وزير مسئول عن تعلم الكبار وتعليمهم، وعن تنفيذ هذه السياسة المقترحة، ويكون مسئولاً أيضًا عن تقديم تقرير سنوي إلى مجلسي النواب والشيوخ عن التقدم المحرز في هذا المجال.
- تضمين الاستراتيجية الوطنية لتعلم الكبار وتعليمهم آليات لضمان قيام الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تحقيق أهداف هذا التعليم، بأدوارها على أكمل وجه، ومن أبرز هذه الآليات: تحديد أدوارها ومسئولياتها بهذه الاستراتيجية، وتحديد معايير الأداء الجيد والكفء والفعال بها، وتحديد سبل متابعة وتقييم أدائها لأدوارها، وتنويع أنشطة المتابعة والتقييم، وتوفير ضمانات كافية لتحقيق التكامل والتعاون والتنسيق والشراكة بين هذه الأجهزة والمؤسسات، وبينها وبين الشركاء المحليين والاقليمين والدوليين.
- تطوير وتحديث الأطر التشريعية والقانونية للأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تحقيق أهداف هذا التعليم، بما يُسهم في زيادة قدراتها المؤسسية في هذا المجال، وإزالة المعوقات التي تحول دون نجاحها في تحقيق ذلك.

- **الهدف الثاني: إعادة صياغة أهداف تعلم الكبار وتعليمهم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- تضمين الاستراتيجية الوطنية لتعلم الكبار وتعليمهم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والأهداف التنفيذية لها، مع مراعاة أن يتم صياغة هذه الأهداف بصورة عامة وواضحة، وأن تنطلق من فلسفة التعلم مدى الحياة، وتؤكد على ضرورة الاهتمام بمختلف مجالات هذا التعليم، والواردة بتوصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (RALE) المعتمدة في عام ٢٠١٥م.
- تعزيز ارتكاز أهداف هذا التعليم -الواردة بهذه الاستراتيجية الوطنية- على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسة العامة للدولة، وبخاصة المبادئ ذات الصلة بمحو الأمية الرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وذات الصلة بالتحول الرقمي.
- تعزيز ارتباط وتوافق أهداف هذا التعليم مع أهداف التنمية المستدامة لمصر٢٠٣٠م، والتي تؤكد على ضرورة الاتجاه نحو إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وذلك من خلال إعادة صياغة أهدافه -كما سبق الإشارة- لتكون عامة وواضحة وشاملة مختلف مجالاته وبرامجه.
- تعزيز ارتباط أهداف هذا التعليم بمتطلبات مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، من خلال انطلاق هذه الأهداف من فلسفة التعلم مدى الحياة، وشمولها مختلف مجالاته وبرامجه، واعتماد تحقيقها بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتركيزها على إكساب جميع الأفراد المعارف والمهارات الرقمية وقيم وأخلاقيات التعامل مع تقنيات هذه الثورة.

- **الهدف الثالث: إتاحة الفرصة أمام جميع الأفراد للاستفادة من مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم بصورة جيدة وعادلة:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- إزالة التضارب والتناقض الموجود حاليًا بالإطار التشريعي والقانوني لتعلم الكبار وتعليمهم، وذلك عند الاتجاه نحو تطويره وتحديثه، وخاصة فيما يتعلق بمجالات وبرامج هذا التعليم وآليات تنفيذها، بحيث يتم الاحتفاظ بالبرامج التعليمية والتدريبية الموجودة بالمادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، مع وضع آليات ووسائل لتنفيذها جميعًا، ولا يتم الاقتصار على وضع آليات ووسائل لتنفيذ برنامج محو الأمية الأبجدية فقط كما هو موجود بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م.
- تضمين مجال محو الأمية الرقمية لجميع الأفراد ضمن مجالات وبرامج هذا التعليم عند تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني له.
- إتاحة إمكانية تحديث مجالات وبرامج هذا التعليم، لتتلاءم مع المتغيرات المعاصرة الحادثة باستمرار في مختلف المجالات.
- توفير الموارد البشرية والمادية الكافية لضمان قيام المؤسسات والهيئات والمراكز -المسئولة عن تنفيذ مجالاته وبرامجه، والقائمة حاليًا- بأدوارها على أكمل وجه.
- زيادة عدد المؤسسات والهيئات والمراكز المسئولة عن تنفيذ مجالاته وبرامجه بمختلف محافظات الجمهورية.
- تحقيق التكامل والترابط والتآزر بين التعليم النظامي وغير النظامي.
- التخلي عن تقييد الفئة العمرية المستفيدة من مجالاته وبرامجه، والوارد بالمادتين (٢) و(٣) من القانون رقم (١٣١) لسنه ٢٠٠٩م، عند تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني له؛ لكون ذلك مخالفًا لما تضمنته المادتين (٨٢) و(٨٣) من الدستور، ولكونه ينعكس بالسلب على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- تطوير آليات ومعايير لضمان جودة تنفيذ مجالاته وبرامجه.

- الاستفادة من الخبراء في هذا التعليم في تدريب العاملين به، وفي توعيتهم بالمبادئ الموجهة لسياسته وأهدافها وآليات ووسائل تحقيقها.
- تقديم برامج تدريبية ذات جودة عالية للعاملين بهذا التعليم من مختلف المستويات -وبخاصة المعلمين والمدربين- حول استخدام التقنيات الرقمية في التعليم والتدريب.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ لدعم إنشاء كليات وأقسام متخصصة؛ لإعداد العاملين في هذا التعليم على مختلف المستويات، وإلزام العاملين الحاليين بالحصول على مؤهلات داعمة لعملهم.
- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في هذا التعليم.
- تطوير إطار وطني شامل للمؤهلات والشهادات الخاصة بمجالاته وبرامجه.
- توعية وتشجيع ودعم جميع أفراد المجتمع -وبخاصة الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة- للمشاركة بمجالات وبرامج هذا التعليم، عبر تنظيم حملات توعوية بشأن مزايا الالتحاق بها، وعبر عقد برامج حوارية تلفزيونية وإذاعية حول هذه المجالات والبرامج.
- تطوير منهجية ووسائل تعليمية وتدريبية مناسبة للكبار والبالغين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب المعلمين والمدربين على استخدامها.
- تقديم حوافز مادية ومعنوية لدعم العاملين بهذا التعليم، وخاصة المعلمين والمدربين منهم.

- **الهدف الرابع: جعل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة محل اهتمام مختلف مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق ذلك الهدف فيما يلي:

- وضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، باعتبارها المدخل الرئيس لمواكبتهم للثورة الصناعية الرابعة، وذلك تفعيلاً للمادة (٢٥) من الدستور.

- تضمين مختلف مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم المعارف والمهارات الرقمية التي تمكن الأفراد الكبار من التعامل الإيجابي الفعال مع تقنيات هذه الثورة.
- إدراج قيم وأخلاقيات التعامل مع سلبيات هذه الثورة ضمن محتوى المواد التعليمية والتدريبية لمجالات هذا التعليم.
- تطوير أشكال جديدة من التعلم والتدريب، واستخدام تقنيات التعليم والتعلم والتدريب الجديدة، وبخاصة التقنيات الرقمية.
- اعتبار المهارات الرقمية ضمن المهارات الأساسية التي ينبغي اكسابها لجميع الأفراد بصورة مجانية؛ لكونها ضرورية لتحقيق الاندماج الاجتماعي لهم بالمجتمع، والتحاقهم بسوق العمل.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منهجي؛ لتحسين جودة هذا التعليم، وإمكانية الوصول إليه، من خلال تشجيع المعلمين والمدربين على استخدامها في التدريس، ودعم إنتاج موارد التعلم الضمنية عالية الجودة.
- تطوير البُنى التحتية لجميع المؤسسات المسئولة عن تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم، ودعم اكساب المعلمين والمدربين المهارات الرقمية، وتوفير موارد التعلم الرقمية عالية الجودة، وتوفير القيادات الفاعلة والمشجعة على ذلك.
- دعم إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية حول استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجالاته وبرامجه.
- تعزيز مشاركة الممارسات الجيدة لمقدمي تعليم الكبار -وبخاصة المعلمين والمدربين- في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية والموارد التعليمية المفتوحة في هذا التعليم، وذلك من خلال دعم بناء شبكات التعلم ومجتمعات الممارسة لهم.

- وضع استراتيجية المهارات الرقمية للكبار والبالغين، بحيث تكون جزءًا من الاستراتيجية الوطنية لهذا التعليم.

- **الهدف الخامس: إقامة شراكات قوية بين القطاعات وأصحاب المصالح المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة مع الشركاء الاجتماعيين فيما يتعلق بهذا التعليم، بحيث تتضمن هذه الاتفاقيات ملامح العلاقة بين هؤلاء الشركاء وواجباتهم ومسئولياتهم وأسلوب العمل معًا، ودورهم في وضع السياسة وتنفيذها وتقويمها، والطرق التي تُحقق من خلالها مجالات وبرامج هذا التعليم أهدافها، وذلك تنفيذًا لما ورد بالاستراتيجية الوطنية له المزمع وضعها.
- إنشاء مجلس وطني لتعلم الكبار وتعليمهم، بحيث يتشكل هذا المجلس برئاسة وزير تعلم الكبار وتعليمهم وعضوية ممثلين عن المؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ مجالاته وبرامجه، سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو المدني. ويختص هذا المجلس بالتخطيط لهذا التعليم ورسم خططه وبرامجه وبدراسة كل ما يعرضه الوزير بخصوص سياساته. وتتحدد مسئوليات هذا المجلس فيما يلي: وضع استراتيجية وطنية لهذا التعليم، ومتابعة وتقييم تنفيذ السياسة المقترحة، وتحديد الأولويات الوطنية في مجالاته وبرامجه، وإنشاء نظام وطني ومعايير وطنية للمؤهلات والكفاءات المطلوبة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وضمان القيادة الجيدة والتنسيق بين القيادات على مختلف المستويات، وتحقيق التكامل بين الخدمات المقدمة.
- إنشاء مجالس محلية لتعلم الكبار وتعليمهم، بحيث تتشكل هذه المجالس برئاسة وكلاء الوزارة بالمحافظات، وعضوية ممثلين عن المجالس الشعبية المحلية وأصحاب العمل والنقابات العمالية والجمعيات المهنية والمؤسسات التعليمية

والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات بمجالاته وبرامجه، وتتحدد مسئوليات هذه المجالس فيما يلي: تحليل ومتابعة الوضع الحالي لتنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم بالمحافظات، وتحديد احتياجاته وأولوياته بها، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذ مجالاته وبرامجه داخل المحافظات ونشرها، واقتراح نماذج وآليات تسمح بمشاركة الشركاء الاجتماعيين المحليين في الاستثمار في هذه المجالات والبرامج وتمويلها.

- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتميزة في توفير هذا التعليم، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.
- السعي نحو تحقيق التعاون والتآزر الوثيق بين جهود الدول العربية في هذا الشأن، ولاسيما فيما يتعلق بأدوات ضمان الجودة والاعتماد والحراك والشفافية.
- تعزيز الحوار مع الدول العربية ومع المنظمات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بسياسات هذا التعليم، مما يوفر مصدرًا للأفكار الجديدة.
- السعي نحو تنفيذ التعاون العربي في هذا المجال من منظور التعلم مدى الحياة، الذي يعتمد على أسلوب التنسيق المفتوح (OMC)، ويُحقق التوازن بين مختلف مجالاته وبرامجه، وهذا يتطلب اتجاه مصر وسعيها نحو تعديل الفلسفة التي تستند إليها مبادرات تعلم الكبار وتعليمهم الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، وبخاصة المبادرة الأخيرة، والمعنونة: «العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥- ٢٠٢٤م».
- الاتجاه نحو تنفيذ توصيات المنظمات الدولية المعنية بهذا المجال، والواردة بالتقارير الصادرة عنها، مثل توصيات معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، الواردة بأحدث تقاريره الصادرة عام ٢٠١٩م، والمعنون: «التقرير العالمي

الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم: لن ندع أحدًا يتخلف عن الركب: المشاركة والدمج والإنصاف».

- **الهدف السادس: تطوير سياسات التمويل والإنفاق:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- زيادة المخصصات المالية المحددة لتنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم بصورة تدريجية، وذلك عبر استكشاف جميع الإمكانات المتاحة، وموارد التمويل الحالية، والتي على رأسها الإنفاق الحكومي، وزيادتها.
- تخصيص نسبة مئوية معينة من مخصصات ميزانيات الوزارات المعنية بهذا التعليم؛ لتنفيذ مجالاته وبرامجه.
- تخصيص نسبة من الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة لتمويل مجالاته وبرامجه؛ للإنفاق عليها جميعًا، وعدم الاقتصار فقط على الإنفاق على النشاط التعليمي وأبواب الأجور والمكافآت في مجال محو الأمية الأبجدية.
- الاستخدام الفعال للموارد الحيوية المتاحة، مثل: الخبرة الفنية، والعاملين المحترفين في هذا التعليم من مختلف المستويات.
- وضع وزارة تعلم الكبار وتعليمهم -المستحدثة- بالتنسيق مع الوزارات المعنية خطة عمل مشتركة، هدفها تحديد نماذج وآليات تمويل مجالات وبرامج هذا التعليم المسئولة عن تنفيذها، واستخدام جميع الموارد المخصصة لتنفيذ هذه المجالات والبرامج بصورة محددة وفعالة.
- توفير موارد مالية إضافية؛ لتمويل مجالاته وبرامجه، من خلال إقامة شراكات قوية وداعمة للتمويل، وفتح مجال الاستثمار في هذا المجال.
- مساهمة المتعلمين والمتدربين -في ظروف معينة- في تكلفة تعليمهم وتدريبهم، مثل دفعهم ثمن بعض الوسائل المكتبية ووسائل التدريب.

- إخضاع الميزانية المخصصة لهذا التعليم، وحصيلة الموارد المالية له للرقابة الخارجية من قبل مجلسي النواب والشيوخ، وذلك عبر تقديم الوزير تقريرًا سنويًا حول ذلك لهذين المجلسين.

- **الهدف السابع: رصد وتقييم تنفيذ سياسة ومجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم:**

وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- تبني مدخل التخطيط القائم على الأدلة، والذي يمكن من خلاله وضع خطة لمتابعة وتقييم تنفيذ سياسة هذا التعليم، وتقييم الأداء في مجالاته وبرامجه، مع الاهتمام بمتابعة تنفيذ هذه الخطة وتطويرها باستمرار.
- تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمجالات وبرامج هذا التعليم في الوقت المناسب، وضمان نشرها بشفافية وباستمرار.
- وضع مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس وتطويرها باستمرار، بما يمكن من قياس أداء الوزارات والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ مجالاته وبرامجه، الأمر الذي يُسهم في النهاية في نجاح عمليتي الرصد والتقييم وانتظامهما.
- إنشاء شبكة وطنية للبحوث حول هذا التعليم وشبكة معلومات مطورة ومفصلة حول نتائج تنفيذ هذه السياسة، ورصد التغييرات الحادثة على المدى الطويل، مع الاهتمام بنشر نتائج ذلك بشفافية وبصورة مستمرة.
- إنشاء أساس للتقييم والتطوير المستمر لسياسة ومجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم، كأن يتم -على سبيل المثال- إطلاق استقصاء سنوي لهذا التعليم؛ بهدف تحليل واقع تنفيذ هذه السياسة وتأثيرها على المدى الطويل وواقع تنفيذ مختلف مجالاته وبرامجه دون استثناء لأي مجال أو برنامج.

- إجراء هذا الرصد وهذا التقييم بطريقة تشاركية بين مختلف الشركاء الاجتماعيين.
- استثمار نتائج المسوحات الوطنية والدراسات البحثية الأخرى - سواء التي تُجريها مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو يُجريها باحثون منفردون- في عمليتي الرصد والتقييم.
- إشراك مؤسسات وهيئات خبيرة -سواء كانت عالمية أو إقليمية أو محلية- في دعم عمليتي الرصد والتقييم.

- **الهدف الثامن: تعزيز الإبداع والابتكار:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:
  - إنشاء صندوق للابتكار والتطوير بميزانية محددة؛ لدعم الإبداع والابتكار في المجتمع بصفة عامة وفي مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم بصفة خاصة.
  - توفير منصة رقمية يمكن لجميع مقدمي هذا التعليم من المعلمين والمدربين الوصول إليها؛ وذلك من أجل إعطاء أولوية لمصالح المتعلم الفردية ومبادرات التعلم المجتمعية.
  - إطلاق مبادرات لتحقيق الشراكة والتعاون بين قطاعات هذا التعليم وبين القطاعات البحثية المختلفة بالمجتمع؛ من أجل ضمان التركيز بشكل أفضل على إكساب الأفراد المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وعلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في جميع أشكال التعلم، وذلك عند تنفيذ مجالاته وبرامجه.
  - بناء مجتمعات تعلم، تضم ممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة؛ بهدف إيجاد مناخ مشجع على الإبداع، وقادر على تحقيق التوافق بشكل أفضل بين الاحتياجات المهنية والاجتماعية.

- إطلاق مبادرات وطنية هدفها تشجيع اكتساب جميع المواطنين العديد من المهارات والكفاءات، مثل: الكفاءة الرقمية، ومهارة التعلم الذاتي، والشعور بالمبادرة، وريادة الأعمال، والوعي الثقافي.
- دعم مشاركة الممارسات المتميزة في مختلف مجالات وبرامج هذا التعليم بين مختلف العاملين بها والمستفيدين منها.

- **الهدف التاسع: الاهتمام بعالم العمل:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- التوسع في تنفيذ مجالات وبرامج تعلم الكبار وتعليمهم ذات الصلة بعالم العمل، وجعلها أكثر مرونة.
- عقد الوزارة المستحدثة لقاءات وجلسات حوار مع أصحاب العمل؛ لتوعيتهم بأهمية هذا التعليم، ودوره في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتحقيق الإبداع والابتكار، وريادة الأعمال، وفي تعزيز قابلية التوظيف وتعزيز حركة سوق العمل ومرونتها وكفاءتها، ولتوعيتهم أيضًا بفوائد التعلم والتدريب في أماكن العمل.
- تعاون الوزارة المستحدثة بشكل وثيق مع أصحاب العمل؛ لتوفير وزيادة عدد ونطاق مجالات هذا التعليم وبرامجه في أماكن العمل، وخاصة المجالات والبرامج التي تركز على إكساب العاملين والموظفين المهارات الأساسية والوظيفية والرقمية المطلوبة.
- توفير أصحاب العمل أجازات مدفوعة الأجر عن العمل؛ لتشجيع العاملين والموظفين على المشاركة في مجالاته وبرامجه.
- توفير أصحاب العمل مساحات تعليمية وتدريبية داخل أماكن العمل.
- تسهيل أصحاب العمل وجود وعمل ممثلين عن منفذي مجالات وبرامج هذا التعليم في أماكن العمل.

- إتاحة الفرصة لأصحاب الوظائف المؤقتة؛ للالتحاق بمجالاته وبرامجه، وخاصة المجالات والبرامج ذات الصلة بتطوير مهاراتهم الوظيفية، مثل: مجال التدريب الفني والمهني، والتحول الرقمي.
- تقديم أصحاب العمل تقرير سنوي حول مساهماتهم في تعليم الموظفين وتدريبهم.

- **الهدف العاشر: تعزيز استدامة تعلم الكبار وتعليمهم:** وتتحدد آليات ووسائل تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- تصميم هياكل دعم مستقرة لهذا التعليم، والاهتمام بوضع نظام شامل له وتطويره باستمرار، بحيث يكون قادرًا على توفير استمرارية تنفيذ مجالاته وبرامجه، والاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الناشئة.
- تحقيق مزيد من المرونة بمجالات وبرامج هذا التعليم؛ لكونها السبيل نحو تحقيق استدامة تنفيذها، ومن أبرز أساليب العمل الفعالة لتحقيق هذه المرونة: دورات وورش العمل، والتعلم المتبادل، والمتابعة، ونشر النتائج.
- تمكين أفراد المجتمع -وبخاصة الأفراد الكبار والبالغين- من المشاركة في فرص تعلم هادفة طوال حياتهم، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو ظروف حياتهم.
- إقامة حملات توعوية؛ لتوعية جميع أفراد المجتمع بأن التعلم بصفة عامة هدف ومسعى، وهو يستمر مدى الحياة ويرتبط بمختلف مجالات الحياة ويؤثر على مختلف جوانب شخصية الفرد، وأن عليهم متابعته على فترات منتظمة خلال حياتهم، ولتوعيتهم أيضًا بأن تعلم الكبار وتعليمهم وسيلة لتعزيز التضامن بين مختلف الفئات العمرية، وبين مختلف القطاعات، وبين الأشخاص من جميع الخلفيات.

٤- معوقات تنفيذ الرؤية المقترحة، ومقترحات التغلب عليها:

قد تواجه الرؤية المقترحة العديد من المعوقات التي تُعيق تنفيذها، وهذا يستدعي وضع مقترحات للتغلب عليها. وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

- زيادة الاهتمام بالبدء في تنفيذ هذه السياسة المقترحة، مع إهمال توفير سُبل النجاح في تطبيق آليات تحقيق أهدافها بكفاءة عالية.
- تعقد وبُطء الإجراءات التنظيمية والإدارية لإنشاء وزارة تعلم الكبار وتعليمهم - الوزارة المستحدثة- أو لإنشاء المديريات والوحدات والمراكز التابعة لها أو للبدء في قيامها بأنشطتها المختلفة وتنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم.
- ازدواجية الأوامر الإدارية، وبُطء الإجراءات والهروب من المسئولية؛ بسبب تعدد وتنوع الوزارات والمؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة المقترحة.
- اختلاف المديريات والوحدات والمراكز التابعة للوزارة المستحدثة في الإمكانات المتاحة لها وفي قدراتها في تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم بجودة عالية.
- التأخر في تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لهذا التعليم، الكفيل بمواكبته للثورة الصناعية الرابعة.
- ضعف قناعة بعض المسئولين بأهمية استحداث وزارة لتعلم الكبار وتعليمهم؛ بسبب وجود الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، أو بسبب التكلفة المرتفعة لاستحداثها، أو بسبب تشابه اختصاصات الوزارة الجديدة المستحدثة مع اختصاصات وزارات أخرى قائمة.
- انعكاس الأوضاع الاقتصادية -سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي- على عملية تمويل تنفيذ مجلات وبرامج هذا التعليم، ومن أمثلة ذلك،

انعكاس الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩ على مختلف مجالات الحياة، وعلى رأسها المجال التعليمي والتدريبي والتثقيفي.

- ثبات بعض الموروثات الاجتماعية البالية، واستمرار العديد من العادات والتقاليد المترسخة في مواقف واتجاهات بعض الأفراد، والذي قد تحول دون تنفيذ هذه السياسة المقترحة، كرفضهم -وبخاصة الكبار منهم- الالتحاق بمجالات وبرامج هذا التعليم أو استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- ضعف المستوى الثقافي في بعض المناطق، وقلة الاهتمام بمراعاة الاختلافات الثقافية بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف رغبة الأفراد بهذه المناطق وغيرها في الالتحاق بمجالات وبرامج هذا التعليم.

أما عن مقترحات التغلب على معوقات تنفيذ هذه الرؤية المقترحة، فتحدد عن النحو التالي:

- البعد عن الإجراءات الروتينية أثناء تأسيس وزارة تعلم الكبار وتعليمهم والمديريات والمراكز التابعة لها.
- التواصل مع الوزارات المعنية بتنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم وفق القانون الحالي؛ من أجل الحصول على الدعم الإداري والفني الكفيلين بتحقيق النجاح في تأسيس الوزارة ومديرياتها ووحداتها المختلفة، والبدء في تنفيذ أنشطتهم المختلفة.
- دراسة وتحليل الخبرات المتميزة عالميًا في هذا المجال، وبخاصة التي تمتلك سياسة واضحة له، ومتفقة مع فلسفة التعليم مدى الحياة ومواكبة للثورة الصناعية الرابعة، والتي أنشأت لإدارة شئون مجالاته وبرامجه وزارة متخصصة؛ وذلك من أجل الاستفادة منها في المراحل الأولى من مراحل تأسيس الوزارة المستحدثة.
- إحداث تغييرات أساسية في منظومة التعليم المصري بشكل عام، سواء على مستوى الهياكل التنظيمية والإدارية بها، أو على مستوى البرامج التعليمية المقدمة، أو على

مستوى التشريعات والقوانين الحاكمة، بحيث تُلبي هذه التغييرات متطلبات تأسيس الوزارة الجديدة، وخاصة أن هناك تداخل بين هذا التعليم والتعليم الرسمي والنظامي الذي تقدمه وزارتي التعليم.

- الاستعانة بنخبة من الخبراء المتميزين محليًا وإقليميًا ودوليًا، سواء كانوا أكاديميين أو فنيين أو إداريين؛ لمتابعة المشكلات التي قد تواجهها الوزارة المستحدثة أثناء تأسيسها، ومعوقات تنفيذ هذه الوزارة للسياسة المقترحة؛ وذلك من أجل وضع آليات لمواجهتها.
- بناء قاعدة دعم لتسريع وتيرة تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لهذا التعليم، بحيث تضم هذه القاعدة ممثلين عن المجالس التشريعية والتنفيذية، والأحزاب السياسية، وأصحاب المصلحة، والشركاء الاجتماعيين.
- توفير برامج توعوية للمسؤولين؛ لتوعيتهم بأهمية استحداث الوزارة الجديدة، والإضافة التي ستقدمها لهذا القطاع، ومدى اختلاف اختصاصاتها عن اختصاصات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وآليات الاستفادة من الجهود السابقة للهيئة في هذا الشأن.
- تشكيل لجنة من خبراء الاقتصاد والتعليم؛ لدراسة وتحليل تأثير الأوضاع الاقتصادية على عملية تمويل مجالات وبرامج هذا التعليم، وسبل التعامل مع هذا التأثير بما يضمن النجاح في تنفيذ هذه المجالات والبرامج.
- الاعتماد على المناقصات عند شراء الأجهزة والأدوات والمعدات المستخدمة في تنفيذ مجالات وبرامج هذا التعليم؛ للحصول على أقل الأسعار وأجود الخامات، بما يضمن سرعة تنفيذ أنشطة هذه المجالات والبرامج.
- تنظيم حملات توعوية، من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها؛ للتخلص من الموروثات الاجتماعية والعادات والتقاليد الخاطئة والبالية،

وذلك عبر رفع وعي أفراد المجتمع بأهمية هذا التعليم وأهمية الالتحاق بمجالاته وبرامجه، مواكبةً للثورة الصناعية الرابعة، بما يسهم في النهاية في النجاح في تنفيذ السياسة المقترحة.

- اتخاذ إجراءات عملية تُسهم في مراعاة الاختلافات الثقافية بين الأفراد في المناطق المختلفة، مما يُزيد من فرص تنفيذ السياسة المقترحة، وأولى هذه الإجراءات مراعاة البيئة الثقافية التي يعيش فيها الأفراد عند وضع المقررات التعليمية أو التدريبية أو التثقيفية الخاصة بمجالات وبرامج هذا التعليم.

وختامًا، أوصى البحث الحالي بضرورة التغلب على المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه الرؤية المقترحة؛ لكونها معبرة عن سياسة جديدة لتعلم الكبار وتعليمهم، بإمكانها إذا ما تم تنفيذها -على حد علم الباحث- مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وأوصى أيضًا بضرورة تكامل سُبل وآليات مواجهة هذه المعوقات، حيث إن هذه السُبل والآليات ليست مسئولية أفراد أو مؤسسة أو وزارة بعينها، إنما هي مسئولية المجتمع كله أفرادًا ومؤسسات، كما أوصى أيضًا بأن يتم إجراء بحوث ودراسات علمية لتقييم تأثير تنفيذ هذه السياسة المقترحة على مواكبة هذا التعليم لهذه الثورة، بما يُسهم في تطوير وتحديث هذه السياسة باستمرار، وضمان مواكبتها لهذه الثورة بفعالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو النصر، محمود. (٢٠١٤). كلمة الاستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم. في وزارة التربية والتعليم، *الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠م*. (ص ص٢-٣). القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (مارس٢٠٢٠). *النشرة السنوية لإحصاءات التعليم والتدريب بالمؤسسات التدريبية التابعة للقطاعين الحكومي والخاص ٢٠١٨/٢٠١٩م*. القاهرة: الناشر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (يناير٢٠٢١). *الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٠م: مؤشرات عامة*. (ص ص ١-٣٠). تاريخ الاسترجاع ١٠فبراير٢٠٢١، متاح على: https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

الدهشان، جمال علي خليل. (يوليو٢٠٢٠). المعضلات الأخلاقية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، ٣(٣)*، ٥١-٨٩.

الدهشان، جمال على خليل وسمحان، منال فتحي. (ديسمبر٢٠٢٠). المهارات اللازمة للإعداد لمهن ووظائف المستقبل لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها: رؤية مقترحة. *المجلة التربوية، (٨٠)*، ١-١٤٩.

اليونسكو. (٢٠٢٠). *التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠٢٠م: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء*. باريس: المؤلف.

بورسلي، سبيكة حسين. (أبريل٢٠١٦). تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة دولة الكويت. *ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة*، ١٨-٢٠أبريل٢٠١٦ (٥١٩-٥٤٥). جامعة عين شمس: مركز تعليم الكبار.

جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤). *دستور جمهورية مصر العربية المعدل الصادر في ١٨ يناير٢٠١٤م*. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

حسين، محمود. (٢٥فبراير٢٠١٩). هيئة تعليم الكبار: تم محو أمية ٣٠ ألف شخص خلال عام ٢٠١٨م. *اليوم السابع*. تاريخ الاسترجاع ٩فبراير٢٠٢١م، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/2/25/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%85-%D9%85%D8%AD%D9%88-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%A9-30-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/4153177

رئاسة الجمهورية. (١٤مارس١٩٩١). *قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار*، ١-٦. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://eaea.gov.eg/pdf/8-1991.pdf

رئاسة الجمهورية. (١٤يونيه٢٠٠٩). *قانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار*، ١-٤. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/pdf/low131.pdf

رئاسة مجلس الوزراء. (٦سبتمبر٢٠٠٠). *قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٥٨) لسنة ٢٠٠٠م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار*، ١-١٣. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/pdf/ex8.pdf

رمضان، رمضان محمد وحسن، أحلام الباز وفهيم، إسماعيل حسن والسيد، الفرحاتي وفتح الله، محمد محمد ومحمد، سلوى عبدالحليم وآخرون. (٢٠١٨). *تقويم التجربة المصرية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في ضوء التجارب العربية والدولية الناجحة*. القاهرة: الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/researchdetals.php?id=42

رمضان، رمضان محمد والشربيني، أحلام الباز حسن والوليلي، إسماعيل حسن فهيم والحسيني، هشام حبيب ومحمود، الفرحاتي السيد وفتح الله، محمد محمد وآخرون. (٢٠١٩). *تشريعات تعليم الكبار في مصر.. دراسة تقويمية في ضوء فلسفة التعلم مدى الحياة*.

القاهرة: الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/researchdetals.php?id=46

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة الشباب الدولية. (٢٠١٧). *الدراسة التحليلية لتعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمان: مكتب اليونيسف الاقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

طايع، كريمة. (٢٠١٧). *المعوقات التي تواجه فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار: حلول ومقترحات*، القاهرة: الإدارة المركزية للتخطيط والخدمات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/researchdetals.php?id=41

عبدالرازق، فاطمة زكريا محمد. (أبريل٢٠١٩). سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. *مجلة الثقافة والتنمية، (١٣٩)*، ١٩٩-٢٧٦.

عبدالقادر، مها محمد أحمد محمد. (أكتوبر٢٠٢٠). رؤية مستقبلية لتطوير معايير اعتماد الجامعات المصرية في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة. *المجلة التربوية، (٧٨)*، ٢٤٢٧-٢٥١١.

علام، هبة صابر شاكر وشوقي، رحاب أحمد. (أغسطس ٢٠٢٠). إطار مقترح لتمكين معلم العلوم الاجتماعية العربي من متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. *مجلة البحث العلمي في التربية، (٢١)*، ٢٧٨-٣٧٥.

علي، سعيد إسماعيل. (ديسمبر٢٠١١). سياسات تعليم الكبار وإدارته في الوطن العربي. *تعليم الجماهير*، (٥٨)، ١٩٦-٢١٣.

علي، شيماء علي عباس. (أغسطس٢٠٢٠). تفعيل مبادئ الحوكمة بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة. *المجلة التربوية، (٧٦)*، ٤٩٩-٥٣٢.

عمرى، عاشور أحمد. (٢٠٢٠). استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرًا على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، ٤٤(٣)*، ١٥-١٠٧.

عمرى، عاشور أحمد. (يناير ٢٠٢٠). تعليم الكبار واستشراف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م. *آفاق جديدة في تعليم الكبار*، (٢٧)، ٨٥-١٠٧.

فرجون، خالد محمد. (٢٠١٩). إنترنت الأشياء الصناعية طريق جديد للنهوض بالتعليم الفني في ظل الثورة الصناعية الرابعة. *دراسات في التعليم الجامعي، عدد خاص بنشر الأوراق العلمية المقدمة إلى المؤتمر القومي العشرين (العربي الثاني عشر) لمركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية جامعة عين شمس: تطوير التعليم والتعليم الفني في ضوء احتياجات ومتطلبات سوق العمل، المنعقد خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ٢٠١٩م*، ٦٩-١٠٨.

معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة. (٢٠١٩). *التقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم: لن ندع أحدًا يتخاف عن الركب: المشاركة والدمج والإنصاف*. هامبورغ: المؤلف.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ديسمبر ٢٠٢٠). *مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٠م: بيانات الدول*. (ص ص ١-٣). تاريخ الاسترجاع ١٠فبراير ٢٠٢١، متاح على: https://www.knowledge4all.com/DataDownload2020.aspx?language=ar&type=profile&year=2020

نافع، عبدالمنعم عبدالمنعم والمحروقي، حمدي حسن وعلي، رجب عليوة ومرسي، سعيد محمود وعبدالفتاح، فاتن فاروق ومحمد، محمد عبدالله. (٢٠١٩). *توظيف التكنولوجيا الرقمية في مواجهة الأمية في مصر.. تصور مقترح في ضوء التجارب العالمية*. القاهرة: الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. تاريخ الاسترجاع ٨فبراير ٢٠٢١م، متاح على: http://www.eaea.gov.eg/researchdetals.php?id=45

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (يونيه ٢٠١٦). *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م*. القاهرة: المؤلف.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٤). *الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠م*. القاهرة: المؤلف.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Ács, Z. J., Szerb, L., Lafuente, E., & Márkus, G. (2019). *Global entrepreneurship index 2019*. Washington, D.C.: The Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI).

Corfe, S. (2018, Oct). *4IR in the workplace: Ensuring employers and employees benefit*. London: The Social Market Foundation (SMF).

Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2020). *Global innovation index 2020: Who will finance innovation?*. (13th Ed.). (S. Dutta, B. Lanvin, & S. Wunsch-Vincent, Eds.). Geneva: World Intellectual Property Organization (WIPO).

Deloitte Touche Tohmatsu. (2018). *The fourth industrial revolution is here.. Are you ready?*. London: Deloitte Development LLC.

Dimitrieska, S., Stankovska, A., Efremova, T. (2018). The fourth industrial revolution: Advantages and disadvantages. *Economics and Management, XV(2), 182-187.*

European Commission. (2015). *Education and training 2020: Improving policy and provision for adult learning in europe*. Brussels: Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion Directorate E — Skills, European Commission.

European Commission. (2017, Jan). *Germany: Industrie 4.0*. Brussels: The Digital Transformation Monitor, The European Commission.

European Commission, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion. (2015). *Education and training 2020: Improving policy and provision for adult learning in Europe.. Report of the education and training 2020 working group on adult learning 2014 – 2015*. Brussels: European Commission.

European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE). (2021, Jan 16). *What is the EU's role in adult learning?*. Retrieved Jan 17, 2021, from: https://epale.ec.europa.eu/en/policy-in-the-eu/what-is-the-eu-role-in-adult-learning

European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE). (2021, Jan 27). *What good policy practice on adult learning is there?*. Retrieved Jan 26, 2021, from: https://epale.ec.europa.eu/en/policy-in-the-eu/what-good-policy-practice-on-adult-learning-is-there

European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE). (2021, Jan 29). *EPALE- Electronic platform for adult learning in Europe: About*. Retrieved Jan 23, 2021, from: https://epale.ec.europa.eu/en/about

European Commission, Electronic platform for adult learning in Europe (EPALE). (2021, Jan 30). *EPALE- Electronic*

platform for adult learning in Europe: How does the EU support people and projects in adult learning?. Retrieved Jan 24, 2021, from: https://epale.ec.europa.eu/en/policy-in-the-eu/how-does-the-eu-support-people-and-projects-in-adult-learning

Eurostat, Statistics Explained. (2020, May 12). *Adult learning statistics*. Retrieved Jan 31, 2021, from: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Adult_learning_statistics#Participation_rate_of_adults_in_learning_in_the_last_12_months

Eurostat, Statistics Explained. (2020, Nov 5). *Vocational education and training statistics*. Retrieved Jan 31, 2021, from: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Vocational_education_and_training_statistics#Continuing_vocational_training_in_enterprises

Fitch Solutions, & TM Forum. (2019, Dec)*. The Fourth Industrial Revolution... how ready are you*?. New York: Fitch Solutions Group Limited.

Heriyanto, Komariah, A., Satori D., & Suryana A. (2019, Dec). Character education in the era of industrial revolution 4.0 and its relevance to the high school learning transformation process. *Utopía Y Praxis Latinoamericana: Revista Internacional De Filosofía Iberoamericana Y Teoría Social, 24(Extra5)*, 327-340 .

Ilori, M. O., & Ajagunna, I. (2020). Re-imagining the future of education in the era of the fourth industrial revolution.

Worldwide Hospitality and Tourism Themes, 12(1), 3-12. Https://DOI 10.1108/WHATT-10-2019-0066

Marr, B. (2019, May 22). *8 things every school must do to prepare for the 4th industrial revolution*. Retrieved February 26, 2021, from: https://www.forbes.com/sites/bernardmarr/2019/05/22/8-things-every-school-must-do-to-prepare-for-the-4th-industrial-revolution/?sh=6e5b74d5670c

Ministry of Advanced Education, Skills and Training. (2018, Apr). *Adult education policy framework*. Canada: Ministry of Advanced Education, Skills and Training, The Government of British Columbia.

Ministry of Education. (2014). *Adult education policy*. Kigali: Author.

Mwakatumbula, H., & Moshi, G. (2020). Digital skills for gig workers in digital platforms. In International Telecommunication Union (Development Sector). *Digital skills insights 2020* (pp.48-59). Geneva: International Telecommunication Union.

OECD. (2013). *OECD skills outlook 2013: First results from the survey of adult skills*. Paris: Author.

Reaves, J. (2019). 21st-century skills and the fourth industrial revolution: A critical future role for online education. *International Journal on Innovations in Online Education, 3(1)*, 1-21. https://doi: 10.1615/IntJInnovOnlineEdu.2019029705

Schwab, K. (2015. December 12). *The fourth industrial revolution: What it means and how to respond?*. Retrieved October 18, 2020, from: https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-12-12/fourth-industrial-revolution

Schwab, k. (2016). *The fourth industrial revolution*. Geneva: World Economic Forum.

Sharma, P. (2019, Dec). Digital revolution of education 4.0. *International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), 9(2)*, 3558- 3564. https://doi: 10.35940/ijeat.A1293.129219

Stankovic, M., Gupta, R., & Figueroa, Juan E. (2017*). Industry 4.0: Opportunities Behind the Challenge, Background Paper*. Vienna: Department 0f Trade, Investment and Innovation (TII), Vienna International Centre.

The Centenary Commission on Adult Education. (2019). *A permanent national necessity... adult education and lifelong learning for 21st century Britain*. England: School of Education, University of Nottingham.

The Council of the European Union. (2009, May 28). Notices from European Union Institutions and Bodies: Council conclusions of 12 May 2009 on a strategic framework for European cooperation in education and training (ET 2020). *Official Journal of the European Union, 52*(C119), 2-6.

The Council of the European Union. (2011, Dec 20). Council Resolution on a renewed European agenda for adult

learning (2011/C 372/01). *Official Journal of the European Union,* (C372), 1-6.

World Economic Forum. (2019). *The global competitiveness report 2019*. (K. Schwab, Ed.). Geneva: Author.

World Economic Forum. (2020, Jan). *The global social mobility report 2020: Equality, opportunity and a new economic imperative*. Geneva: Author.

World Economic Forum. (2020, Oct). *The future of jobs report 2020*. Geneva: Author.

World Economic Forum, & Asian Development Bank. (2017, Nov). *ASEAN 4.0: What does the fourth industrial revolution mean for regional economic integration?*. Geneva: Author.